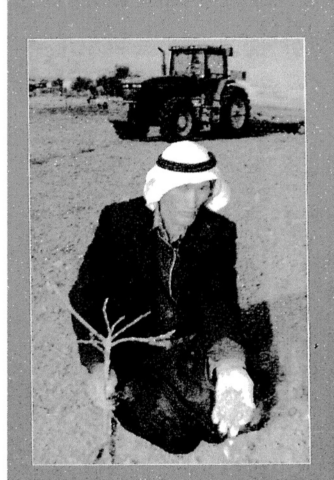
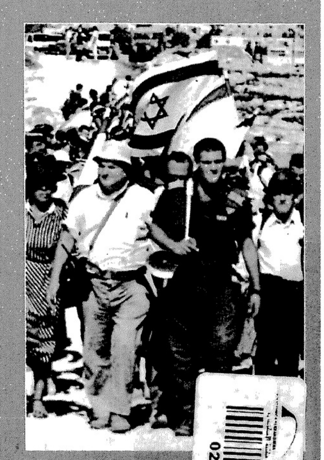
جاك كنو

مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود

منذ وعد بلفور

ترجمة : محمد عودة الدويري







جاك كنو

مشكلة الاراضي في النزاع القومي
بين اليهود والعرب
منذ وعد بلفور

رقـــم التصنيـــــــف : ٣٤١،٤
المؤلف ومن هو في حكمه : جاك كنو - ترجمة محمد عودة الدويري
عنوان المصنف : مشكلة الاراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود
الموضوع الرئيسي : ١- العلوم الاجتماعية
٢- القانون الدولي - العلاقات التشريعية
رقم الايداع : (١٩٩٧/١/١٠٢)
بيانات النشر : عمان : دار الجليل

(تم اعداد الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية)

رقم الاجازة المتسلسل ١٩٩٧/١/٨٢

رقم الايداع لدى
مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
١٩٩٧/١/١٠٢

تصميم الغلاف: ناروة

الطبعة الاولى

دار الجليل للنشر
والدراسات والابحاث الفلسطينية ـ عمان
١٩٩٧

ص. ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧
تلكس : ٢٣٠٣١ فاكسميلي ٦٨٣٦٦٨

مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور

تأليف : جاك كنو

ترجمة : محمد عودة الدويري



والدراسات والأبحاث الفلسطينية

عمان ـ ص.ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ ـ ٦٢٧
تلكس ٢٣٠٣١ ـ فاكسميلي ٢٦٦٨

זק קנו

בעיית הקרקע בסכסוך הלאומי
בין ערבים ליהודים
מאז הצהרת בלפור
תרגום:מוחמד עודה אל-דווירי

****

Jacques Kano

Lands Problem In The National Hostility
Between Arabs And Jews
Since Balfour Declaration
Translated By: Mohamed Odeh Al-Duwairy

First Edition:
1977
Published By:
DAR EL-JALEEL
For Publishing And Palestinian
Research And Studies - AMMAN
P.O. Box 8972 Tel: 667-627
Telex: 23031 Fax: 683-668

المحتويات

الصفحة

تقديم :

الارض، هي العنوان الرئيس في الصراع العربي - الاسرائيلي ، عموما، والفلسطيني منه خصوصا، ذلك ان اسرائيل قامت على قاعدة ان الارض الفلسطينية، بلا شعب، والشعب اليهودي بلا ارض، وهنا تكتمل المعادلة ، وتصبح فلسطين "ارض اسرائيل التوراتية "

وحتى يصبح مثل هذا الطرح مقبولا، ليس على الساسة الكبار، وصناع الاستعمار فحسب ، بل على السذج من الحكام، او الشعوب، كان لابد من العمل اليهودي ان يتحرك، ترصد الاموال، وتجند الجهود سياسيا، ورشاوى من اجل شراء الارض، من اصحابها، تارة بالوفاق، واخرى بالاغراء، وثالثة بالضغط، ورابعة عن طريق طرف ثالث، وهكذا دواليك حتى اصبح لليهود مساحة من الارض ، لكنها تظل مجرد نقطة في بحر الاراضي الفلسطينية .

ما ان زعق بلفور بوعده، حتى تحركت آليات العمل اليهودي، بدءا من العامل ، مرورا بالتاجر او الاكاديمي وانتهاء بالموسرين الذين يجلسون في اركان الدنيا، الهم الوحيد، هو وضع الارجل على الطريق... وهو ما كان .

وهنا، لابد وان نسجل حسدنا اللامحدود ، لتحلق اليهود حول تحقيق الهدف، ولايعنينا هنا، ان يكون بعضهم قد دفع تحت التهديد، او رغما عنه، او برضاه، فتلك ذرائع الافلاس، في العمل الجماعي .

لقد اتحد هؤلاء، وكان لابد من افهامهم بشتى الطرق، ان الدولة التي يحلمون بها، تحتاج الى تضحيات، ومن آثر مصلحته الخاصة، ينبغي ان يفهم باللغة التي تصلح لمخاطبته، ليس مهما الاسلوب، المهم هو النتيجة، وهذا لايدخل في الميكافيلية ، لأنها الارض .. الدولة.. الحلم.. الذي بني على انقاض قوة امة كانت طاولت السماء .

اشتروا ارضا فاصبح لهم موطىء قدم، انطلقوا منه الى الخطوة الاخرى، كنا نتلهى ببطوننا ونزواتنا، وحتى لو فكرنا بمواجهة مخطط يهودي، فلا بد ان نختلف، وتجد بيننا كثيرين يشبون على شعبهم ليفعلوا بانفسهم، وبوطنهم

الافاعيل.

ومع هذا كله، فاننا لانندب حظنا العاثر، بمقدار ما ينبغي ان نتعلم، صحيح ان هناك من خطفت ابصارهم الاموال، فباعو ارضهم لاعدائهم، وثمة من باع الارض دون ان يعلم من هو المشتري. صحيح وصحيح وصحيح... لكننا كأمة، افتقرنا الى القيادة الصارمة ، القادرة على خلق البدائل، من خلال تشكيل صندوق عربي لشراء اراضي المضطرين وتمدنا بالرهبة من انفسنا، والعدو بالرعب منا.

كان ما كان حتى عام ١٩٤٨، او ما سمي بالنكبة، فاستمرت حلقة مصادرة الارض، التي فر اصحابها فيما سلم النزر اليسير لاولئك الذين آثروا الانزراع في ارضهم، رغم انها لم تسلم تماما .

وكرّت المسبحة حين استكمل مسلسل الهزائم، عام ١٩٦٧، وفي هذه المرة، كان عود الدولة

العبرية، قد اشتد واستوى، فاصبحت المصادرة، تعني "ارض اسرائيل الموعودة" وفق قوانين شرعوها بانفسهم او لاغراض عسكرية امنية او لاغراض عامة، وليس هناك وسيلة للاعتراض، الا الشجب والاستنكار والجمل الانشائية المعروفة الاخرى، او التجرؤ على التوجه الى المحكمة العليا او للغريم الاكبر ... ثم ينفض السامر ويبقى العرض مستمرا حتى الان .

وعلى الرغم من هذا وذاك فقد اضعنا، نحن الفلسطينيين، كثيرا من الدونمات، وهذه حقيقة نستحي منها ثم اننا غادرنا الارض عام ٤٨ فاتحنا الفرصة للدولة العبرية ان تقوم بصرف النظر عن الارهاب والقتل ثم اعدنا الكرة عام ١٩٦٧.

كل هذه الثغرات تقودنا الى سؤال محدد : ماذا يملك اليهود في ارض فلسطين ... انهم يملكون من "الجمل ذيله " كما يقولون، لكنهم قادرون على تزييف كل شيء واستقطاب كل قوة عالمية . رقصوا على كل الدفوف.... فرنسا ، بريطانيا، اميركا وهم مع القوي مهما كانت هويته ... ونحن العرب، لاهون في خلافاتنا من مثل " ايهما وجد قبلا البيضة ام الدجاجة " ثم نعلق خلافاتنا على مشجب الطليان .

مشكلة الاراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود، منذ وعد بلفور، هو احد المؤلفات المهمة، التي ينبغي ان تقرأ بروية، ليس فقط لمعرفة الحقائق بل والزيف ايضا، فكيف للانسان ان يشتري ارضه او يصادرها، اذا كانت هذه "ارض اسرائيل" ؟

جاك كنو، المؤلف، لن يكون حياديا، لانه يهودي مقتنع بان هذه ارض ابائه واجداده ، بيد مترجمه من العبرية الى العربية ، محمد عودة الدويري ، حاول ان يضع عليه لمسات لاتخترق عملية الترجمة ، بل تخفف من خشونة الارقام وترصد المزاعم والاكاذيب، وتضع القارىء امام استنتاجات تقول وما الحل ؟ خاصة وان المستوطنات اصبحت حقيقة واقعة ، والمستوطنين اصبحوا شوكة يصعب اقتلاعها ... وعلى الارض السلام... العادل والشامل

والله الموفق

أسرة دار الجليل

١٩٩٧-٢-٨

مقدمة:

منذ بداية المشروع الصهيوني، ومشكلة الحقوق على الاراضي في "ارض اسرائيل" تشكل احدى النقاط الرئيسة في النزاع العربي-اليهودي.

ففي اطار المجابهة القومية بين الشعبين المتصارعين على حقوقهما في هذه الارض، كانت قضية الاراضي، نقطة خلاف رئيسة بين الاطراف المتورطة في النزاع الدامي والمستمر.

كانت بداية هذا الصراع في اواخر الحكم التركي-العثماني للبلاد، ثم استمر طيلة فترة الانتداب البريطاني.

ادى قيام الدولة، الى ازالة القيود القانونية المتعلقة بتحديد الملكية اليهودية على الارض، ومكن من سن قوانين تسمح بتحقيق الحلم الصهيوني بشأن اقامة مستوطنات يهودية على هذه الارض، من خلال اقرار ملكية الدولة للغالبية العظمى من الاراضي في البلاد، وهو اجراء اتخذ بصورة قانونية، لكنه لم يتخذ بموافقة المواطنين العرب الذين بقوا في البلاد، ورأوا انفسهم متضررين جراء السياسة الحكومية المتعلقة بالارض.

ولدى توسيع مجال الحكم الاسرائيلي ليشمل مناطق واراضي اخرى تقع وراء "الخط الاخضر" اشتدت خطورة مشكلة الاراضي، كما تجسدت وتأكدت الفجوات النظرية-الايديولوجية القائمة بين الشعبين في هذا الموضوع، حيث أن موضوع الأراضي يحمل طابعاً يتعلق بالوجود، وسياسي، لذا فإن التطرق اليه ينطوي على توترات، كما أن الأنسان الباحث، لا بد أن يتورط شخصياً في هذا الموضوع، شاء أم أبى.

هناك مادة تاريخية وفيرة تتعلق بموضوع الارض، وبخاصة ما يتعلق بفترة الانتداب البريطاني التي كانت، رغم الاضطرابات التي شهدتها، فترة منتظمة من حيث الادارة والاحتفاظ بالمادة الارشيفية والتاريخية، مما يسهل على كل من يرغب في اجراء بحث او دراسة لتلك الفترة.

وفي المقابل، هناك صعوبة في الوصول الى المادة الارشيفية المتعلقة بالفترة ما بعد قيام الدولة، وبخاصة سنوات ما بعد حرب الايام الستة. اذ، نظراً لحساسية الموضوع، فإن قسماً ذا أهمية من الوثائق ذات الصلة بتلك الفترة، لا زال حتى الآن يعتبر مادة سرية، لذا من الضروري الاعتماد على مصادر ثانوية وغيرها، ولكن، مما هو متوفر، نستطيع تكوين صورة لما يحدث في هذا المجال في الماضي القريب وفي الحاضر. وبالطبع، فإن هذا المؤلف يعتمد على مصادر من هذا النوع.

يخيل الي، أنه رغم اكتظاظ هذا الموضوع بمشاكل صعبة تثقل على الباحث، يستطيع هذا الكتاب ان يقدم مساهمة في هذا الموضوع المعقد والمثير في العلاقات بين الشعبين.

الجزء الأول

الفصل الأول

الوضع القانوني وبنية الاراضي في "أرض اسرائيل" أثناء فترة الانتداب البريطاني

أ- أنواع الارض الرئيسة:

يعتمد تحديد انواع الأراضي في "أرض اسرائيل" (فلسطين قبل قيام الدولة) على قانون الأراضي العثماني، الذي يشكل قانون عام ١٨٥٨، العمود الفقري له. كانت السلطات العثمانية ترمي الى تحقيق عدة اهداف، بواسطة هذا القانون:

تعميق جباية الضرائب، عن طريق تحديد الضريبة على كل قطعة أرض -الأمر الذي يستوجب تسجيلاً دقيقاً، وكذلك غايات سياسية تتعلق بمركزية الأدارة العثمانية التي ارادت توسيع صلاحياتها على حساب صلاحيات الشيوخ (شيوخ العشائر)، الذين كانت طموحاتهم الانفصالية، تشكل تهديداً حقيقياً على نظام الحكم. لكن التسجيل الدقيق، للاراضي بالذات، هو الذي افسد كل الموضوع، وذلك بسبب الفساد الذي كان مستشرياً في السلطة العثمانية. وهكذا، بدأت تنمو "الضيع" والأقطاعات التي أقيم الكثير منها في العقود الأولية من القرن الحالي.

لا شك في أن، الأساس لفهم الوضع القانوني أيضاً خلال فترة الانتداب اللاحقة، كان القانون العثماني لعام ١٨٥٨ الذي يصنف الأراضي الى خمسة أنواع

هي:

الوقف، الملك، المتروكة، الموات، الميري. وبموجب هذا التصنيف للأراضي، تبرز الميول نحو المركزية، لدى الامبراطورية العثمانية. ويبرز هذا الأمر أيضاً، على الصعيد الكمي، حيث ان الأراضي التي كانت ملكية الدولة، من الناحية القانونية تشكل معظم الأراضي في "أرض اسرائيل".

على أية حال، سندرس توزيع الأراضي بصورة أكثر تفصيلاً، وتوضيح حجمها قبل قيام اسرائيل.

(١) أراض "الوقف":

اراضي الوقف، هي الأراضي التي تبرع بها اصحاب أراض الى المساجد وغايات الصدقة أو لأهداف دينية. وتوجد حتى الان أراض "وقف" كبيرة، تابعة لمختلف المساجد في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان أراضي "الوقف" كانت في فترات سابقة، مصنفة كأراضي دولة أصبحت خاصة - وفقط في مراحل لاحقة، أصبحت أراضي "وقف"، حيث لم يكن ذلك في بداية تطبيق القانون ممكناً. كان هذا الاجراء طويلاً، ونفذ من خلال تغييرات بطيئة في أجزاء من الامبراطورية العثمانية التي سنتطرق اليها في السياق. لقد ميز القانون الاسلام القديم، بين ثلاثة انواع من الأراضي:

(أ)- الأراضي التابعة للمساجد.

(ب)- الأراضي التي سلمت للمسلمين، وبعضها لرعاياهم ايضاً.

(ج)- أراضي الدولة.

في عهد السلطان سليمان (١٤٩٦-١٥٦٦)، صدرت مجموعة أنظمة تتعلق بالأرضي، ترتكز على الشريعة الاسلامية، التي نص أحد أنظمتها، على أن "من يستخدم الأرض ويأكل ثمارها، لا يحق له بيع حقه بالوراثة او بالأهداء، حتى ولو الى أحد من ورثته". أي أن القانون يأمر بالمحافظة الشديدة على ملكية

الدولة.

ولكن، بعد نشر هذا القانون، طرأت عليه عدة تغييرات وتعديلات قانونية وفقاً لأوامر صادرة عن السلطان، قضت، بأنه يسمح للسلطات بنقل أراض الى ملاكين خاصين.

ومع مرور الوقت، أدخلت تعديلات أخرى على القانون، وسعت دائرة الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على أراض، وفقا لحق النقل. وظل التآكل في القانون مستمراً، حتى اصبح جزء من عقارات الدولة، عقارات خاصة، عن طريق منح الهدايا من قبل الحكام الى المقربين منهم. وعن طريق حراثة واستغلال أراضي دولة قاحلة، من قبل أشخاص من القطاع الخاص، ومنح صفة أراضي خاصة، لهذه الأراضي - ومن اللحظة التي تصبح فيها هذه الأراضي أراضي خاصة، يصبح بالأمكان من الناحية القانونية، تحويلها الى أراضي "وقف".

كانت هنالك عدة اسباب دفعت الى نقل اراض خاصة الى "الوقف"، سنشير هنا الى بعض منها فقط:

(أ)- تحويل الأرض الخاصة الى "وقف"، كان يعفي واضع اليد على الأرض، من دفع الضرائب.

(ب)- ضمان عدم الاستيلاء على هذه الأراضي، وقدرة صاحبها على مواصلة استغلالها والعيش منها.

(ج)- اسباب دينية: المسلم الذي ينقل عقاره الى سلطة المسجد، يكون قد فعل هذا انطلاقاً من شعور ديني عميق.

(د)- في فترة لاحقة (في عهد الانتداب البريطاني) أضيف سبب آخر، هو تحويل أراضٍ خاصة الى "وقف"، للحيلولة دون نقلها الى أيدي اليهود.

بالنسبة لحجم أراضي "الوقف"، هنالك تقديرات مختلفة. فمثلاً، ي. شمعوني، يقول: أن مساحة أراضي "الوقف" كانت حوالي (١٠٠,٠٠٠) دونم. في

حين يقول، جرنوبسكي، ان المساحة تقدر بحوالي (٧٠٠,٠٠٠) دونم.

وعلى أية حال، تجدر الاشارة الى أن أراضي "الوقف" كانت تشكل جزءاً صغيراً من مجموع مساحة "أرض اسرائيل" (حوالي ٢,٦٪)، حسب معطيات جرنوبسكي، او حوالي ٠,٤٪، حسب معطيات شمعوني).

(٢)- أراضي "الملك":

أراضي "الملك" هي الأراضي التي تقع ضمن الملكية الخاصة المطلقة. لكن يجب الاشارة الى أن هذا النوع من الأراضي يشكل جزءاً ضئيلاً من أراضي البلاد. ويوجد لهما مصدران رئيسيان:

أ- أراضٍ ميتة ("موات") التي أصبحت في مرحلة معينة أراضي من نوع "الملك"، وكانت توصف بأنها مهجورة قاحلة وغير مستغلة.

وعندما كانت هذه الأرض تحرث وتستغل حتى دون موافقة السلطات، كان باستطاعة القائم على حراثتها واستغلالها، الحصول على وثائق اثبات ملكية عليها، مقابل دفع ثمن الارض.

ب- المصدر الثاني لأراضي "الملك" في البلاد، كانت قطع الأرض التي أعطيت في حينه لغير المسلمين والذين كانوا ملزمين بدفع ضرائب ثابتة طيلة فترة استغلال الأرض. وكانت تلك، مساحات قليلة من الأرض، وكانت تقع، بشكل رئيس، ضمن مجال حدود المدن القديمة والقرى. ومع مرور الوقت طرأت عملية تجميع عقارات أرضية، من قبل أصحاب الاقطاعيات، وكانت هنالك عدة أسباب لذلك هي:

(١)- تسجيل أراض: في حالات عديدة، كان الفلاحون يفضلون تسجيل أراضيهم باسم أحد "الوجهاء" لأنهم كانوا يخشون من فرض الضرائب على الأرض أو من تجنيدهم في الجيش.

(٢)- الخوف من الأقوياء: لم يكن الفلاحون يجرؤون على معارضة أصحاب

الذراع الطويلة والشديدة من الاقوياء الذين كانوا يستخدمون وسائل العنف من اجل السيطرة على اصحاب الأراضي الأضعف منهم.

(٣)- القروض بفوائد والديون: تم الاستيلاء على أراضي الفلاحين، بسبب ديونهم للمرابين الذين أصبحوا من كبار الملاكين.

(٤)- إعطاء أراضٍ بالقوة: كان السلطان صاحب عقارات الدولة، وصاحب أراضٍ خاصة، ويمنح لنفسه ولأبناء أسرته والمقربين منه، أراضي جعلتهم من أصحاب الاقطاعيات.

(٥)- بيع الأراضي: كانت هنالك حالات بيع أراضي الدولة الى أصحاب رؤوس الأموال، من خلال الرغبة في تحسين الوضع المالي وزيادة دخل الدولة (مثل: بيع أراضي مرج بن عامر لأبناء عائلة سورسوك اللبنانية). وكانت مثل هذه الاجراءات مألوفة في الشرق الاوسط، وبضمنها "أرض اسرائيل".

لقد تم نقل أراضٍ كثيرة الى اقطاعيين كبار ومتوسطين، وفي العقد الثاني من القرن العشرين، كان هنالك (١٤٤) اقطاعيا يملكون مساحة من الآراضي تقدر بحوالي (٣,١٣٠,٠٠٠) دونم، بمعدل حوالي (٢٢,٠٠٠) دونم لكل عائلة، ولم يكن هذا المعدل ينطبق على جميع انحاء البلاد بل كان يختلف من منطقة الى أخرى. فمثلاً، كان (٢٨) اقطاعياً في قضاء بئر السبع وغزة، يملكون (٢,٠٠٠,٠٠٠) دونم أو أكثر من الأراضي.

جدول رقم -١-

القضاء	عدد اصحاب الاملاك (الاقطاعيون)	المساحة التي يملكونهابالدونمات
القدس	٢٦	٢٤٠,٠٠٠ دونم
يافا	٤٥	١٦٢,٠٠٠ دونم
نابلس وطولكرم	٥	١٢١,٠٠٠ دونم
جنين	٦	١١٤,٠٠٠ دونم
حيفا	١٥	١٤١,٠٠٠ دونم
الناصرة	٠٦	١٢٣,٠٠٠ دونم
عكا	٠٥	١٥٧,٠٠٠ دونم
طبريا	٠٦	٧٣,٠٠٠ دونم

لقد توصلت اللجنة الانتدابية برئاسة جونسون-كروسبي، والتي حققت، عام ١٩٣٠، في موضوع الملكية على الأراضي، في (١٠٤) قرى عربية، الى استنتاج، بأن مساحة الأراضي القابلة للزراعة والتي يتم استغلالها فعلاً، في تلك القرى، تبلغ (١,١٦٩,٣٢٦) دونماً، حوالي ٢١٪ (٢٤٥,٢٧٥ دونماً) يملكها أشخاص لم يسكنوا أبداً في هذه القرى، بل كانوا يؤجرون أراضيهم.

وحاولت اللجنة المذكورة تحدي العناصر التي تقف وراء ضعف الفلاح العربي واستكانته، ووجدت عدة اسباب لذلك، من بينها:

زيادة حجم ديون الفلاح والاموال التي يدفعها الى الأفندية": كان تأجير الأراضي من قبل "الأفندية" يتم بموجب شروط فائدة مقطوعة تصل الى ٣٠٪ في السنة، وحتى حوالي ٢٠٠٪ فائدة سنوية.

وكان الفلاح العربي يتحمل الحد الأعلى من الضرائب: علاوة على دفع ضرائب على الأراضي والمسقفات، كان يتوجب عليه ان يدفع ايضا ضريبة "العشار": حوالي (ثمن) محصوله السنوي، في عهد الحكم التركي، ومبلغا ثابتا في عهد

الأنتداب البريطاني، دون أي اعتبار لنجاح المحصول او فشله.

وحسب ما أوردته لجنة جونسون - كروسبي، كان صاحب العقار في المدينة، يدفع ضرائب تبلغ حوالي ١٠٪ من مجموع مدخولاته مقابل ما يدفعه الفلاح، البالغ ٣٤٪ من مدخولاته.

والتمييز هنا واضح، ولا غرابة في أنه في ظل ظروف قاسية كهذه، وعدم القدرة على ادامة وجود اقتصاد زراعي على مستوى صغير، أن تتركز الأراضي بأيدي كبار الاقطاعيين.

ويبدو هذا الوضع واضحاً في قائمة اصحاب الاقطاعات الكبيرة، عام ١٩٢٠. اذ أنه حسب تلك القائمة يملك الاقطاعيون الكبار ما يزيد قليلا على ١,٠٠٠,٠٠٠) دونم من الأراضي، وتجدر الاشارة الى أن هذه المعطيات ليست كاملة، اذ لم تأخذ في الحسبان "الضيعة" التي تقل مساحتها عن (٥٠٠٠) دونم. وحسب معطيات أخرى، تشمل مناطق تزيد مساحتها على ١٠٠٠ دونم، تجد توزيعا للأراضي حسب التفصيل الجغرافي التالي:

جدول رقم (٣)

في مرج بن عامر	٢٠٠,٠٠٠ دونم.
في منطقة الساحل	١٠٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ دونم.
في بطيحة	٥٠,٠٠٠ دونم.
في اجزاء أخرى من فلسطين	١٠٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ دونم.

وتجدر الاشارة، الى انه في جميع هذه الحالات لم تكن الأراضي مستغلة من قبل اصحابها، بل مؤجرة الى فلاحين.

واذا قللنا عدد الدونمات، لكل وحدة أرضية التي تعتبر "ضيعة" أو "عزبة" ونضع معياراً، نعتبر بموجبه ان كل ما يزيد عن المساحة المطلوبة لتوفير مصدر رزق وحياة لعائلة واحدة، هي "عزبة" ايضا فان عدد "العزب" في البلاد

سيرتفع كثيرا.

وعلى هذا الاساس، يتضح انه في عام ١٩٢٤ بلغ حجم الاراضي التي كان يملكها الاقطاعيون اصحاب "العزب" حوالي ٤،٧ مليون دونم في قضاء بئر السبع و ٣،٢ مليون دونم في باقي أجزاء فلسطين.

ويتضح من التحقيق الذي اجري في عام ١٩٣٥ وشمل جميع اجزاء فلسطين (باستثناء منطقة بئر السبع) ان المالكين الذين تزيد أراضيهم عن ٥٠٠ دونم، يملكون حوالي ٢٢٪ من اراضي القرى العربية، واذا اضفنا الى هؤلاء، المالكين اصحاب الأراضي التي تتراوح مساحتها ما بين ٣٠٠-٥٠٠ دونم، نجد ان حوالي ٣٠٪ من الاراضي القابلة للزراعة يملكها اصحاب "العزب".

ونشير هنا، الى ان ٤٤٪ فقط من الأراضي التي كانت بحوزة الاقطاعيين، كانت مستغلة زراعياً، وأن كل ما تبقى منها كان أرضاً بورا (غير مستغلة).

والجدول الآتي في السياق يبين لنا صورة الزراعة العربية البدائية والتي تمتاز بكثرة الاراضي "البور"، الأمر الذي يجسد لنا ايضاً، حجم الأراضي القاحلة التي كانت في البلاد في تلك الايام.

(٣)- أراضي الدولة (متروكة"، "موات"، "ميري"):

(أ)- معظم الأراضي في البلاد، كانت أراضي دولة، وقد قسمت هذه الأراضي التي وقعت بأيدي الدولة نتيجة للاحتلال، ومن ثم اودعتها بأيدي رعايا مختلفين (من ضمنها أيضاً، أراضي التاج "جفتلك" التي كانت تابعة للسلطان).

جدول رقم (٣)

حجم المنطقة	اراض مستغلة	اراض بور
٠-٥	٪٦٣	٪٣٧
٥-٢٠	٪١٠٠	-
٢٠-١٠٠	٪٨٠	٪٢٠
١٠٠-٣٠٠	٪٥٠	٪٥٠
٣٠٠ فما فوق	٪٤٢	٪٥٨

من الناحية الشكلية والقانونية، كانت كافة الأراضي من الأنواع الثلاثة الواردة آنفاً، عائدة للدولة، التي كانت صاحبة الحق في هذه الأراضي قانونيا: وعملياً كانت حقوق الاستغلال محفوظة لاصحاب الأراضي، الذين كانوا يقيمون عليها.

ومن اجل المحافظة على حقوق الدولة، وتشجيع الذين وضعوا أيديهم على الاراضي، على استغلالها وفلاحتها، في نفس الوقت، أقيمت مؤسسة "المخلول" التي كان ضمن صلاحياتها، مصادرة الأراضي التي لم تستغل طيلة ثلاث سنوات متتالية، ولم يجر ادخال تحسينات عليها.

وكالعادة، في العهد التركي، كانت الفجوة بين الأوامر والتنفيذ واسعة جدا، لذا كانت هنالك حالات قليلة جدا جرت فيها مصادرة أراض من هذا النوع.

على الرغم من صعوبة تحديد حجم الأراضي الحكومية في عهد الانتداب بدقة، نظرا لعدم دقة تسجيل الاراضي، يمكننا التمييز بين المناطق القابلة وغير القابلة للاستغلال.

بالنسبة للاراضي القابلة للاستغلال، هنالك تقديرات مختلفة من جانب عناصر مختلفة: عرب، انجليز، ويهود.

كان العرب، والانجليز، الى حد معين، معنيين بتقليل حجم الاراضي القابلة للاستغلال الموجودة بأيدي العرب، بهدف تحديد عمليات شراء الاراضي من قبل اليهود. وفي المقابل كان اليهود معنيين بأثبات وجود مساحة من الاراضي كافية للشعبين، يمكن استغلالها وتطويرها لتمكين الطرفين من العيش معاً بصورة معقولة.

شكلت حكومة الآنتداب التي ارادت كما هو معروف ان تحافظ على "توازن دقيق" بين الشعبين، لجان تحقيق ودراسة متنوعة، توصل معظمها الى استنتاج، انه لا توجد في البلاد أراض اخرى قابلة للاستغلال والتطوير، وان جميع الاراضي الصالحة للاستغلال يملكها العرب الذين يدفعون الى الحكومة ضريبة "العشار".

في عام ١٩٢٩، ضمنت كأراضي دولة، اراضي "بعل" محدودة المساحة، من بينها أراض رملية غير مناسبة للاستغلال الزراعي، وبلغت مساحة أراضي الدولة جميعها، حسب بيانات الدولة، (٩٥٣,٧٠٢) دونم.

لذا، وجد ان المناطق التي تملكها الدولة قليلة، وتعاني من مشاكل، ولا يمكن اعتبارها قاعدة اقليمية لتوسيع المشروع الصهيوني.

وفي المقابل، دلت معطيات الوكالة اليهودية لعام ١٩٣٠، على ان كميات الاراضي الحكومية القابلة للاستغلال تبلغ حوالي ٢,٥ مليون دونم، لم تكن مستغلة نهائياً.

واشارت تلك المعطيات ايضاً، الى أنه من بين مجموع أراضي الدولة هذه، هناك (٥٨,٠٠٠) دونم فقط يملكها اليهود، في حين كانت تجري مفاوضات بين الحكومة الانتدابية والمنظمات اليهودية حوالي (٩٥,٠٠٠ دونم اخرى.

كل هذا، يتعلق بالأراضي القابلة للاستغلال، ولكن هناك، كما هو معروف، مساحات أخرى من أراضي الدولة أعتبرت أرض "موات".

لقد قررت اللجنة الانجلو-امريكية (١٩٤٥-١٩٤٦) ان في منطقة صحراء بئر السبع فقط، حوالي (١٢,٥٠٠,٠٠٠) دونم من الاراضي، من ضمنها حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠) فقط، تستغل عن طريق ايداعها بأيدي عرب، وفي باقي البلاد، كان هنالك حوالي (١٤,٠٠٠,٠٠٠) دونم حوالي (٣,٠٠٠,٠٠٠) دونم، منطقة جبلية، تقع الى الشرق من الخليل والقدس، ونابلس، كان الجزء الاكبر منها، أراضي دولة خالية وقاحلة. حوالي (٤,٥٠٠,٠٠٠) دونم، سجلت أراضي ليس ملكاً للدولة، وحوالي (٦,٦٠٠,٠٠٠) دونم اراضي دولة.

من حيث التسجيل، كان ضمن كل هذه الاراضي، ما مساحته (٦٦٠,٠٠٠) دونم فقط مسجلة في سجلات الأراضي، كأراضي دولة، في حين كانت هنالك ما يشبه الوثائق تتعلق بحوالي (٩٠٠,٠٠٠) دونم تدل على أنها ربما تكون أراضي دولة.

جدول رقم (٣)

قائمة الأراضي التي ادعت الحكومة ملكيتها عام ١٩٢٩

قضاء صفد

	المساحة		وضع الاراضي في تلك الفترة
ألحولة	٥٢,٠٠٠	دونم	مستغلة تقريبا
جزير	٤١٨	دونم	مستأجرة من قبل عرب
دنوما ومبركة	٧٨٠	دونم	سلمت لاستيطان يهودي (ايليت هشاحر)
حسينة	٨٢٠٠	دونم	يوجد خلاف حولها
منصورة	٢٥٠٠	دونم	يسكنها فلاحون ويدفعون العشار"

قضاء طبريا

	المساحة	وضع الارض في تلك الفترة
خربة المصر	٣٦٠ دونم	موقع غير مستغل (أثار).
سمخ	٢٠،٤١٦ دونم	جرى تقسيمها بموجب الاتفاق الخاص بأراضي بيسان (٢١).
ولهمية	١٢،٠٤٩ دونم	سلمت الى العرب بقرارمحكمة في عام ١٩٢٥

قضاء الناصرة

زوبي	١٣،٦٠٠ دونم	نصف الفلاحين فقط يدفعون ضريبة العشار
القباب	٣٠،٠٠٠ دونم	ثمن الفلاحين فقط العرب يدفعون "العشار"

قضاء عكا

تل التي	٢،٥٠٠ دونم	قطع اراضي للبناء، سلمت في عهد الحكم التركي، جزء محفوظ لاغراض التعليم، مزرعة زراعية، ومدارس.
رقية	١،٦٠٠ دونم	مؤجرة ليهودي يدعى اشر كوكي، اما رمال عكا فقد تم تأجيرها الى شركة تطوير خليج حيفا.

قضاء حيفا

اراضي كيشون	٤٥٠ دونماً	مؤجرة لشركة تطوير الاراضي الفلسطينية.
عتليت	١،٥٠٠ دونم	امتياز الجمعية اليهودية للاستيطان في فلسطين-فيكا.

كبارة	٨،٦٥٥ دونما	امتياز الجمعية اليهودية للاستيطان في فلسطين-فيكا.
كيسارية	٣١،٤٤٠ دونما	امتياز الجمعية اليهودية للاستيطان في فلسطين-فيكا.
شركس	٩٥ دونما	مؤجرة الى الجمعية اليهودية للاستيطان في فلسطين-فيكا.
حديدة	٦٠٠ دونما	مؤجرة الى الجمعية اليهودية للاستيطان في فلسطين-فيكا.

قضاء جنين

زلفا	٢،٧٠٠ دونم	فلاحون عرب يدفعون "العشار"
تل الذهب	٢،٤٠٠ دونم	فلاحون عرب يدفعون "العشار"
دير الجزلة	٢،٧٠٠ دونم	فلاحون عرب يدفعون "العشار"

قضاء بيسان

جفتلك	٣٠٢،٠٠٠ دونم	خاضعة للاتفاق الخاص بأراضي بيسان.

قضاء نابلس

طوباس	٤١٧،٠٠٠ دونم	صراع قضائي بشأنها
عقربانية	٩٦٠ دونما	فلاحون عرب يدفعون ضريبة "العشار"
المزرعة الحمراء	١١،٣٠٠ دونم	فلاحون عرب يدفعون ضريبة "العشار"

الفروش	١,٦٥٦	دونما	فلاحون عرب يدفعون ضريبة "العشار"
بسة اليرقي	٢,٥٠٠	دونم	تأجير لمدة سنة.
جوف الفارعة	٧٥,٠٠٠	دونم	خاضعة للاتفاق الخاص بأراضي بيسان.

قضاء يافا

بسة الملبس	٢,٤١٨	دونما	مؤجرة الى مستوطنة بيتح تكفا.
رمال يافا	٣٥,٠٠٠	دونم	يوجد اجراءات قضائية بشأنها

قضاء الرملة

سجد	٧٠٠	دونم	فلاحون عرب يدفعون ضريبة "العشار"
حمدية	٥٠٠	دونم	فلاحون عرب يدفعون ضريبة "العشار"

قضاء القدس

عناتا	١٥,٠٠٠	دونم	غير مستغلة (جدال عليها).

قضاء اريحا

جفتلك	٥٧,٠٠٠	دونم	جزءمنهامستغل من قبل عرب يدفعون العشار
عين فشخة	١,٣٠٠	دونم	غير قابلة للاستغلال. مؤجرة لمدة سنة.
سويده	١٧,٠٠٠	دونم	غير قابلة للاستغلال.
جريه	١٨٠	دونم	غير قابلة للاستغلال.
جرير	٢٠,٠٠٠	دونم	غير قابلة للاستغلال، باستثناء قطعة صغيرة.

قضاء الخليل

زيتا	٥,٣٥٠	دونم	عرب يدفعون ضريبة العشار
تل عراد	٣٧,٠٠٠	دونم	عرب يدفعون ضريبة العشار

قضاء غزة

جدلية	٤,١٤٣	دونما	عرب يدفعون ضريبة العشار
كفتا	٩,٢٠٠	دونم	عرب يدفعون ضريبة العشار
متركة	٤,٥٨٠	دونما	عرب يدفعون ضريبة العشار
رفح	٩٠,٠٠٠	دونم	عرب يدفعون ضريبة العشار منها
			(حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم غير مستغلة).
رمال غزة	٦,٠٠٠	دونم	قسم منها توجد بشأنه اجراءات قضائية.

المجموع ١,٣١٧,٠٥٠ دونماً

يبين لنا هذا الجدول بوضوح تام، ماهية سياسة الحكومة البريطانية المتعلقة بموضوع الاراضي. فمعظم الاراضي التابعة للدولة، والقابلة للفلاحة، جرى تأجيرها الى مستأجرين عرب، حتى ان تلك الاراضي التي كان من الممكن تأجيرها لليهود (مثل اراضي الجفتلك في منطقة بيسان)، باستثناء منطقة صغيرة، تم تأجيرها ايضا للعرب.

من جهة اخرى، تقرر انه لا توجد في البلاد أرض خالية يمكن فلاحتها واستغلالها زراعيا ولها جدوى اقتصادية.

سياسة الاراضي التي انتهجتها حكومة الانتداب، تبدو هنا واضحة:

اتسمت بالرغبة في التضييق على خطوات تطور المشروع الاستيطاني اليهودي في البلاد.

ب- الهيكل الاقطاعي الزراعي في البلاد:

كانت بنية المجتمع العربي الزراعي في البلاد على النحو التالي: الى جانب "العزب" الكبيرة، كانت توجد اراض صغيرة ومتوسطة ايضا. ومع ذلك، كان الاستقطاب الطبقي واضحا للعيان.

في الحقيقة، لم يكن آنذاك نظام قروض مؤسسي، يأخذ في نظر الاعتبار احتياجات الفلاح، وامكانيات تطوير اقتصاده، وعلاوة على هذا، كان نظام القروض بأكمله بأيدي اصحاب العزب واصحاب رؤوس الاموال، التي اتسمت بالسلب والنهب، عن طريق منح قروض بفوائد مرتفعة وصلت الى ٣٠٪ سنويا.

ادى ارتفاع نسبة الفائدة على القروض، الى انهيار اقتصاد كثير من صغار الفلاحين والاستيلاء على ممتلكاتهم، كما ان عددا كبيرا من فلاحي الطبقة المتوسطة، انهاروا تحت وطأة الديون.

كانت ديون الفلاح امرا روتينيا، وكانت تتراوح بين ١٠-١٠٠٠ جنيه استرليني، والصورة العامة للوضع، آنذاك، كانت تتلخص في وجود طبقة واسعة جدا من الفلاحين العاملين في الارض، تئن تحت عبء الديون، وهذه الحقائق القاسية، كانت معروفة لدى السلطات البريطانية الانتدابية، حتى ان تقرير سمبسون حدد بوضوح ان القطاع الزراعي في فلسطين، يتطلب ضمانا فعالا لحق المليك بوضع اليد، بالمدة، لصالح واضع اليد على الارض.

ان الضغط على الارض كبير جدا، والريع الثابت لهذه الأراضي مرتفع، لدرجة تحول بين واضع اليد على الارض، وبين تحقيق انتاج يكون كافيا لتوفير متطلبات الحياة، وفي هذه الظروف، يكون كل حق ناجم عن وضع يد قصير الاجل على الأرض، وبين تحقيق انتاج يكون كافيا لتوفير متطلبات الحياة، وفي هذه

الظروف، يكون كل حق ناجم عن وضع يد قصير الاجل على الارض ذا قيمة قليلة.

ان ضمان حق التملك بوضع اليد هذا، يستوجب اتخاذه بشكل يمنع زيادة قيمة الريع السنوي، والا فلن يكون ذات فائدة او قيمة.

لا شك ان الاستيطان اليهودي ساهم كثيرا في تخفيف ضائقة الفلاحين الكادحين، فقد وفر الاقتصاد اليهودي للفلاح الضعيف، عملا يدر عليه دخلا، ينفذ فيه اقتصاده المنهار، او يكون بديلا له. وليس غريبا، ان تطرأ في البلاد موجة هجرة داخلية عربية، او حتى من الخارج، وكانت زيادة عدد السكان العرب، بالقرب من المستوطنات اليهودية، اكبر بكثير من نسبتها الطبيعية في البلاد كلها.

تميز الهيكل الاقطاعي في المجتمع العربي بنظام الاستئجار للزراعة بانواعه الثلاثة:

١- كان الاستئجار المتبع على نطاق واسع ودائم تقريبا، يتمثل في كون شخص ما، له حق وضع اليد، بصورة معينة، على قطعة الارض التي يستغلها، ويحق له أيضا، في أغلب الاحيان، نقل هذا الحق. ويحصل اصحاب الأراضي، من هذا المستأجر، على نسبة ٥٠-٧٠٪ من المحصول (شاملا الضرائب).

٢- في النوع الثاني من الاستئجار، لا يوجد حق وضع يد على الارض، بل عقد سنوي فقط، وفي هذه الحالة، يحصل صاحب الارض، على نسبة ٥٥٪ من المحصول (شاملا الضرائب ١٠٪).

٣- ادنى درجة من الاستئجار، هي "الحراث" وهو عامل اجير مزارع، يتم استئجاره لمدة فصل واحد فقط، ويحصل على نسبة ٢٥٪ من المحصول. ومن هذا "الراتب" تقتطع ايضا اجرة استخدام الالات الزراعية العائدة لصاحب العزبة او الارض، وكذلك الضرائب.

تجدر الاشارة الى انه كان هنالك فرق مبدئي بين العامل المستأجر الزراعي العربي، وبين "الحراث". ففي حين يحصل الاول على قطعة ارض لاستغلالها لمدة سنة او اكثر، الامر الذي يمنحه درجة معينة من الاستقلال، فان "الحراث" لا يحصل على شيء، ويظل تحت رحمة صاحب العزبة او المزارع المستأجر، الذي يعمل لديه

لقد كانت هذه الدرجة المهينة من الاستئجار، مألوفة في عهد الانتداب، لدرجة ان كل مستأجر مزارع، كان لديه "حراث" لكل فدان من الارض (البالغ حوالي اربعة دونمات).

كان عدد الحراثين كبيرا، لدرجة جعلتهم يحتلون مكانا محترما وسط العاملين بالاجر، في القطاع الزراعي عام ١٩٣١.

عرب عمال بالاجر في المجال الزراعي (١٩٣١)

مستقلون بمن فيهم اصحاب الاراضي

المجموع	عمال	رعاة	والمستأجرون على مختلف انواعهم
١٢٢,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٠

وهنا نستطيع القول، ان حوالي ربع مجموع العمال والرعاة العرب العاملين في المجال الزراعي، كانوا يعملون لدى الاستيطان اليهودي. (سنعود الى الحديث عن هذه المشكلة المعقدة بصورة موسعة).

علاوة على كل المصائب التي واجهت العرب العاملين في الزراعة، تجدر الاشارة الى مشكلة اخرى تمثلت في الشراكة بوضع اليد على الارض. وعرف هذا النوع من التملك باسم "مشاع" اي ملكية غير محددة وثابتة لجمهور معين، قرية، او عشيرة، او طائفة، لقطعة من الارض. كان هذا النوع من التملك متبعا فيما يخص الاراضي الحكومية من نوع "ميري"، وكان حق استغلال هذه الارض، بصورة مشتركة، ينتقل بالوراثة.

كان عمال هذه الارض يستبدلون بصورة مثالية، وكانت الفترة المألوفة في البلاد سنتين تقريبا كانت سيئات هذا النوع من التملك بارزة للعيان ومعروفة، ولعل اسوأها عدم بذل الجهد للتطوير الزراعي: الفلاح الذي كان يحتفظ بالارض بصورة مؤقتة، لم يكن يبذل جهدا لتحسين قطعة الارض العائدة له، لانه يعرف انها ستنقل الى شخص اخر في نهاية المدة المحددة له سلفا كانت مساحة الاراضي "المشاع" تختلف من منطقة الى منطقة، ومن فترة زمنية الى اخرى.

فمثلا، عام ١٩٢٣، جاء في دراسة اجريت في ٧٥٣ قرية عربية في فلسطين، ان ٥٦٪ من الاراضي كانت "مشاعا": في المنطقة الشمالية حوالي ٣٧٪، وفي المنطقة الجنوبية حوالي ٨٠٪. كما أن ملكية "المشاع" فقدت قدرا ما من قوتها، في عهد الانتداب.

في عام ١٩٣٠، كانت اراضي "المشاع" تشكل حوالي ٥٠٪ من الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين، في حين انه وفق التقرير الرسمي للحكومة في نهاية عام ١٩٣١ - كانت النسبة اقل من ٤٠٪.

لقد اشار "موشه سملينسكي" الى هذا الوضع الهزيل للزراعة العربية بقوله، ان حوالي ٣٠٠,٠٠٠ دونم من مجموع الاراضي المستقلة زراعيا بأيدي العرب في عام ١٩٢٥، كان وضعها الزراعي معقولا قريبا، وكل ما تبقى كان بدائيا، وحسب الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

المساحة بالدونمات	الزراعة
٤٠,٠٠٠ دونم	بيارات (اواخر عام ١٩٢٨)
٤٤,٠٠٠ دونم	كروم عنب للاكل والتجفيف "زبيب" (١٩٢٩)
٢٠,٠٠٠ دونم	كروم عنب لصناعة النبيذ
٥,٠٠٠ دونم	اشجار لوزيات
٩,٠٠٠ دونم	اشجار تين وفواكه مختلفة
١٠٠,٠٠٠ دونم	اشجار زيتون

المجموع ٢١٨,٠٠٠ دونم

نستطيع القول ان محصول الاراضي المستغلة لاغراض الزراعة من قبل الفلاحين كان منخفضا جدا، حيث يفتقد هنا الدافع المتوفر لدى المستأجرين الذين يستغلون اراضيهم الخاصة.

ودليل اخر على الوضع المتردي للزراعة في فلسطين، هو حقيقة انه رغم كون ثلثي سكان البلاد يعملون في الزراعة، لم يستطعوا توفير احتياجات الثلث المتبقي من سكان المدن، وكان من الضروري استيراد منتوجات زراعية من الخارج.

ج- الوضع القانوني للاراضي

كما اسلفنا، كان القانون العثماني لعام ١٨٥٨ الاساس للقانوني العثماني في فلسطين، بشكل عام، والذي كان يرتكز الى الشريعة الاسلامية، في اساسه، وهو مبدأ "ان الارض لله".

ونظام القوانين العثمانية يرتكز الى فلسفة ان امير المؤمنين، هو المسؤول عن كل اراضي الامة بتفويض من الله. وواضعو اليد على الارض، ليسوا سوى

مستأجرين، لهم الحق بالاحتفاظ بها والانتفاع بخيراتها. ومن هنا، فان السلطان هو صاحب جميع الاراضي حسب الاوامر الالهية.

صحيح انه في عام ١٩٢٦، الغيت في تركيا، كافة القوانين المتعلقة بالنظرية الدينية-الاسلامية هذه، ولكن، في فلسطين، ظل الدستور العثماني يستخدم كأساس لنظام القوانين المتعلقة بالارض. ولم تلغ هذه القوانين الا بعد قيام الدولة ببضع سنوات.

وكما اسلفنا ايضا، سادت البلاد فوضى كاملة فيما يتعلق بتسجيل الاراضي، نظرا لعدم فعالية الادارة، وبنية الشراكة الخاصة "المشاع" التي لم تسمح باجراء عملية تسجيل منتظمة للاراضي.

اضف الى ذلك، فساد الموظفين، ونظام العلاقات الدولية التي شهدت جمودا في الامبراطورية العثمانية منذ حرب القرم عام ١٨٥٥.

كل هذه الامور، مكنت اليهود من شراء اراض والاستيطان فيها خلافا لانظمة ١٩٩١-١٨٩٣ التي تفرض قيودا على نقل اراض الى رعايا اجانب.

لقد نشأت هذه الثغرة في القانون، بفضل بنود اتفاقية الاستسلام مع الدول العظمى-بريطانيا، روسيا، النمسا- التي استطاعت الالتفاف على هذه القيود. وما لم يكن من الممكن عمله بهذه الطريقة، نفذ من خلال رشاوى لموظفين صغار. وفي الواقع كانت هنالك طرق عديدة للتغلب على كافة العوائق امام شراء الاراضي، من قبل رعايا يهود اجانب.

مع بدء حكم الانتداب في فلسطين، جرت محاولة اولى لتطبيق نظام (في عام ١٩٢٠) يستوجب موافقة السلطات على كل عملية بيع وشراء اراض.

وكانت هذه الموافقة تمنح فعلا، اذا كان مبلغ صفقة الشراء لا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه استرليني، ولا تزيد مساحة قطعة الارض على ٣٠٠ دونم من الاراضي القروية، او على ٣٠ دونما من اراضي المدن. وكان يتوجب على مشتري

الارض ان يثبت بأنه قادر على فلاحة واستغلال الارض بنفسه. ولكن، في هذه النقطة، تشابكت رغبتان قويتان: رغبة العرب اصحاب الاراضي المعنيين ببيع اراضيهم، ورغبة اليهود المعنيين بشراء الاراضي.

في كانون اول ١٩٢١، اضطرت حكومة الانتداب لتغيير القانون: اضافت تعديلا قانونيا يسمح للشركات بشراء اراض بأسمها. وكان بين اوائل من استغل هذا البند "شركة التمهيد للاستيطان" التي كانت مسجلة في بريطانيا، كشركة مساهمة.

في الواقع ظل القانون العثماني الذي كان مطبقا عام ١٩١٤، ساري المفعول، ولكن فرض على المحاكم الاخذ، بعين الاعتبار ايضا، المبادىء الرئيسه الواردة في الجملة الانجليزية الاصلية: "في المكان الذي لا توجد فيه امور واضحة في القانون العثماني، وحسب ما تسمح به ظروف البلاد وسكانها".

لقد جرى الخروج على القانون العثماني في مجالين رئيسيين: في مجال حماية المستأجرين المزارعين، وفي مجال بيع وشراء الاراضي، وهذان المجالان، كانا موجهين بشكل رئيسي ضد نقل ملكية الاراضي الى اليهود.

بالنسبة لحماية المستأجرين المزارعين، كان المقصود هو ضمان مصالح المستأجرين المزارعين القدامى المقيمين على الارض، وضمان حقوقهم من تجاهل اصحاب الاراضي لهذه الحقوق، في الوقت الذي كان يقيم فيه اصحاب الاراضي، في معظم الحالات، خارج البلاد او في اماكن بعيدة عن الاراضي نفسها.
كيف جرى تأمين حماية للمستأجرين المزارعين؟

طلب الى كل حاكم منطقة ان يرفض نقل اراض زراعية، الا اذا كانت لديه قناعة بأنه بقيت لدى المستأجر المزارع مساحة من الارض كافية لتوفير متطلبات حياته.

في الواقع، لم تنجح هذه الاوامر، بشكل عام، في منع نقل ملكية

الاراضي، وذلك لان المستأجرين المزارعين، تلقوا تعويضات مقابل تنازلهم عن حقوقهم، عن طريق تقديم بيان بأن ليست لهم صفة المستأجر المزارع، ولا تنطبق عليهم قوانين الحماية هذه. وبالطبع، رفضت المؤسسات اليهودية المختصة بشراء الاراضي ان تتسلم اراض من ايدي البائع، طالما لم يتم اخلاؤها من المستأجر المزارع.

وكانت تلك ايضا، هي مصلحة صاحب "العزبة" بأن تكون الارض التي ينوي بيعها خالية، ولهذا السبب كان اصحاب "العزب" الاقطاعيون يشكلون هم ايضا، وسيلة ضغط على المستأجرين المزارعين للاخلاء. (هنا يكمن مصدر ادعاء دوائر في الحركة القومية العربية، بأنه لحق ظلم بالفلاح العربي، في اطار صفقات بيع الاراضي تلك. وهو الذي تحمل كامل النتائج. وتقول هذه ادوائر انه نشأت مصلحة مشتركة بين اصحاب "العزب" العرب، والحركة الصهيونية، وسلطات الانتداب البريطاني، في تنفيذ هذه السياسة).

ونرى هنا، على اية حال، ان الامر بشأن حماية المستأجرين المزارعين، الذي صدر عام ١٩٢٠، لم يكن له مفعول عملي، وان التجاوزات عليه، كانت اكثر من الحالات التي نفذت بموجبه.

في عام ١٩٢٩، طرأ تعديل جديد، حيث صدر امر حدد ضرورة دفع تعويضات للمستأجر المزارع مقابل اجراء اي تغيير في الملكية، لكن الامر لم يتطرق الى مسألة ابقاء مساحة من الارض كمصدر عيش لهذا المستأجر المزارع.

وفي عامي ١٩٣١-١٩٣٣، استؤنف العمل بالتعليمات التي تنص على وجوب ابقاء مساحة من الارض كمصدر عيش للمستأجر، ولكن من هو المستأجر المزارع القانوني؟

انه الشخص الذي وضع يده على ارض او استغلها دون اهمال - ليس اقل من سنة واحدة، ويكون قد دفع مقابل الاستئجار.

منذ ذلك الوقت، بدأت قضية طويلة ومعقدة من المقاضاة القانونية مع المستأجرين القانونيين الذين رفضوا ترك الارض التي باعها اسيادهم الى اليهود.

كان طردهم من تلك المناطق مصحوبا باجراءت قضائية طويلة ومضنية، ولم يكن نجاحها مضمونا. ولهذا السبب، ومن اجل السرعة، عرضوا اعطاءهم تعويضات بصور مختلفة كانت صيغة القانون غير واضحة، ويمكن تفسيرها بعدة تفسيرات مختلفة.

فمثلا، الفقرة المتعلقة بهجر الارض، حيث نصت هذه الفقرة في القانون على انه لا يجوز ان يطرد من الارض المستأجر المزارع، الذي لم يهمل الارض اهمالا شديدا. وهنا كان من الصعب جدا تحديد ماذا تعني عبارة "اهمالاً شديداً" ولهذا، كان اي عمل يقوم به المستأجر المزارع في الارض، يمنحه الحق في الادعاء بأنه لم يهجر الارض ولم يهملها. اذ كان يكفيه ان يقوم بازالة الاعشاب، او ري اي محصول او نباتات مهما كانت ليدعي بأنه يستغل الارض.

كما انه في حالات بيع ارض من عربي الى عربي آخر، يبقى المستأجرون المزارعون في ارضهم، ولكن في حالات البيع الى اليهود، فان الامر مختلف، حيث كان استغلال الاراضي التي يشتريها اليهود خاضعا لمبدأ العمل الذاتي، او "العمل العبري"، ويطلب من المستأجرين المزارعين العرب اخلاء الارض.

اضطرت المؤسسات اليهودية، في ضوء هذا الوضع، للتطرق الى مشكلة المستأجرين العرب، من خلال إحدى طريقتين: اما اعطاؤهم تعويضات مالية، او منحهم قطعة ارض بديلة، واحيانا بهاتين الوسيلتين معا.

د- لجان التحقيق في موضوع شراء وبيع الاراضي:

كافة لجان التحقيق تقريبا (لجنة شاو، هوب-سمبسون، ستريكلاند، ولجنة فرنتش) التي اقيمت بعد احداث ١٩٢٩، قررت ان "ارض اسرائيل" قادرة على استيعاب عدد محدود من المهاجرين اليهود، من الناحية الاقتصادية

والارضية، وان الاستيطان اليهودي يأتي على حساب الجمهور العربي في البلاد.

كما قررت هذه اللجان، ان عددا كبيرا من العرب طردوا من اراضيهم، بسبب الاستيطان اليهودي، وهو السبب وراء تكون طبقة عمالية نتيجة للنقص في الارض.

ورأت هذه اللجان ان الارض القابلة للاستغلال تم استغلالها فعلا، وانه لا توجد امكانية شراء اراض اضافة لتلك التي يستغلها الفلاحون العرب.

صحيح انه يمكن تطوير مناطق معينة جديدة لكن هذه اللجنة ترى، ان العملية لن تكون مجدية اقتصاديا.

تجدر الاشارة الى ان هذه التوصيات، كانت بالنسبة للحركة الصهيونية، مجرد محاولة لفرض قيود على عمليات شراء الاراضي من قبل اليهود. وبرزت خطورة هذا التوجه، في قانون نقل الاراضي، الصادر عام ١٩٤٠، في اعقاب صدور الكتاب الابيض، عام ١٩٣٩. وكما هو معروف، قسم هذا الامر البلاد الى ثلاث مناطق، سمح لليهود بشراء ٥٪ فقط من مساحة هذه المناطق.

صحيح انه جرت محاولات يهودية لتجنيد العرب الرافضين لهذا القانون، نظرا للازمة الاقتصادية التي سادت البلاد، والتي دفعت كثيرا من العرب الى الرغبة في بيع اراضيهم للتخلص من الضائقة، لكن هذه الاجراءات وغيرها، التي استهدفت الغاء القانون الجديد لم تفلح. وهنا، تعززت قوة المتطرفين القوميين من العرب، وبلغت الامور درجة فقدت معها امكانية التوصل الى حلول وسط.

لقد اشارت قوانين عام ١٩٤٠، الى الهوة الكبيرة التي لم يكن بالامكان التجسير عليها، بين المواقف المختلفة. كما ان تقسيم البلاد الى مناطق حظر على اليهود شراء اراضي فيها، أبرز عدم تعاطف البريطانيين مع مشروع الاستيطان اليهودي، وكانت واضحة فيه ايضا المصلحة البريطانية في ضمان تأييد العرب على حساب اليهود.

لقد قسم القانون المذكور، كما ذكرنا، البلاد الى ثلاث مناطق:

منطقة\أ وتشمل معظم اراضي فلسطين (١٧,١٣٢,٠٠٠) دونم، وفي هذه المنطقة، كان يحظر بيع او تأجير الارض لأي انسان غير عربي.

منطقة\ب - تشكل مساحة (٨,٥٣٣,٠٠٠) دونم، وفيها يسمح لاي انسان غير عربي فلسطيني، ان يبيع ارضه دون اية عوائق، في حين ان العربي الفلسطيني يتوجب عليه الحصول على موافقة خاصة من المندوب السامي، في كل معاملة لبيع ارض.

المنطقة\ج - وتشمل (١,٣٤٤,٠٠٠) دونم، وهو ما يعادل ٥٪ من مساحة البلاد، كانت المنطقة الوحيدة التي لا تنطبق عليها هذه الانظمة المقيدة. وتجدر الاشارة الى ان مساحة ٦٥٨,٠٠٠ دونم من هذه المنطقة، كانت مملوكة لليهود، لدى اصدار هذه الانظمة.

في الواقع تقلصت المنطقة التي يسمح لليهود بشراء الاراضي فيها لتشمل منطقة المروج، وجزءا من الجليل، ومنطقة الساحل، وضواحي الرملة، وبئر طوبيا، ومنطقة صغيرة تقع جنوب بئر السبع.

كان هدف فرض هذه القوانين، وقف السعي لانشاء استيطان يهودي واسع النطاق في البلاد في اطار نظام القوى السياسي الذي كان قائما على الخارطة العالمية، لم تبق لدى الجانب اليهودي فرص كبيرة لتغيير الموقف البريطاني. كانت تلك حربا خاسرة.

وعلى هذا الاساس، لم تبق سوى طريقة واحدة وهي الالتفاف على القانون الانتدابي. وهكذا، لم تتوقف عمليات شراء اراضي من قبل اليهود، عمليا، حتى في المناطق "المحظورة".

هـ- طرق الالتفاف على قوانين الاراضي الانتدابية:

ان الالتفاف على قوانين الاراضي، لا يقل في اهميته عن قضية الهجرة

غير المشروعة، انها قضية مثيرة، لامة تعيش في ضائقة وتبحث عن اي مخرج لها.

١- وضع اليد على الارض:

لم تكن اجراءات وضع اليد على الارض من قبل اليهود تجاوزا على القانون تماما. بل العكس. كان القصد منها ضمان حقوق التملك على الارض التي تم شراؤها من قبل اليهود. اي ان القانون، حسب ما فسرته الادارة البريطانية، ينطبق على اولئك الذين لا يملكون ارض. ومن اجل الحيلولة دون نشوء حالة "حق وضع اليد" على الارض، خلق اليهود حقائق استيطانية يهودية في هذه الارض، عن طريق حراثتها فورا، بعد ان ينتهي المستأجرون المزارعون العرب من جميع محصولهم. وبعد خلق حقائق امر واقع في ارض، كان الفلاحون الذين سبق ان عارضوا ذلك من قبل، على استعداد للتنازل عن الارض التي تم شراؤها من قبل اليهود مقابل تعويض مالي او اتفاقيات للحصول على اراض بديلة اخرى.

لكن المهمة لم تكن سهلة، لان الاجراءات القانونية المتعلقة بشراء الارض كانت معقدة جدا. اذ كانت القضية التي تصل الى المحاكم، يستغرق البث فيها ما بين ٥-١٠ سنوات تقريبا وكل الامر عائد لارادة الادارة البريطانية، في نهاية المطاف.

في الواقع وجدت المؤسسات اليهودية طرقا للتغلب على كل هذه الصعاب. احدى الوسائل، تمثلت في تدخل الشرطة لصالح المشترين اليهود. حيث يقول احد الاشخاص الذين كانوا يعملون في شراء الاراض في تلك الفترة: "بشكل عام، بفضل علاقاتنا الجيدة مع الشرطة، نجحنا في جعلها تأتي هي نفسها الى المنطقة، وبكل بساطة، تطرد من ارضنا الجيران الذين حاولوا فلاحة ارضنا".

ومن اجل ابطال مفعول التوجهات الحكومية الخاصة بشراء الاراضي من قبل اليهود، كانت السياسة الصهيونية تقضي بحراثة الاراضي التي يتم شراءها

فورا. وكان هذا الاجراء ينفذ من قبل المنظمات الاستيطانية التي كلفت بالاستيطان في المكان بصورة دائمة، او عن طريق ارسال اشخاص يحرثون الارض ويستغلونها الى حين ايجاد جهة استيطانية للاقامة فيها بصورة دائمة.

٢- شراء اراضي في الناطق المحظورة:

كان من الممكن تجاوز القوانين التي تحظر على اليهود شراء أراض في معظم مناطق "ارض اسرائيل"، بطرق ذكية، ترتكز الى استغلال الثغرات الموجودة في هذه القوانين ذاتها.

كانت الثغرة الرئيسة في القانون تلك التي تسمح ببيع اراض في المناطق المحظورة، لغير العرب ايضا، شريطة ان تباع الارض بالمزاد العلني بموجب رهن، او قرار حجز، او قرار محكمة، اذا كانت الارض مسجلة باسم صاحب الدين وقت صدور قرار المحكمة".

كان هنالك عرب، لم يدفعوا ديونهم، لكي يكون بامكانهم بيع اراضيهم لليهود بطريقة المزاد العلني. وكان هؤلاء العرب يعرفون في الوسط اليهودي باسم "عربنا" ولكي يضمنوا مصداقية صاحب الدين، كانوا يحصلون منه على ضمانات مالية نقدية، تصل احيانا الى عشرات الاف الليرات.

لقد اتخذت هذه الاجراءات، رغم انه لم تكن هناك دائما ثقة مطلقة بمصداقيتهم. لكن هذه الطريقة كانت لها ميزة معينة، وهي انها لم تتطلب نقل الارض عن طريق الطابو.

لم يكن عدد العرب الذين وافقوا على بيع اراضيهم لليهود واعطوا اسماءهم (المستعارة، بالطبع) للسير في الصفقة، كثيرا، نظرا للمعارضة الشديدة من جانب عناصر عربية مختلفة مثل "صندوق الامة" الذي اقيم بهدف منع نقل اراض عربية الى اليهود، ولجأ ايضا الى استخدام وسائل العنف.

ولكن رغم ذلك، كان هناك عرب تغلب لديهم سحر الربح الوفير، على

الخوف، وكان بينهم ايضا من آمنوا باهداف الحركة الصهيونية، واشتغلوا في مجال بيع الاراضي لليهود بأخلاص كبير، مثل صليبا صبحي، من صفد، وكان هناك ايضا، عرب من ذوي الجاه، باعوا اراضيهم لليهود بسبب الديون، مثل الشيخ محمد زيناتي، كامل الشنطي، الذي كانت له يد في معظم صفقات بيع اراضي في سنوات الثلاثينات وما بعدها: درويش عبد الرازق الداوودي، الذي سجلت الاراضي التي اشتراها اليهود في فترة "الكتاب الابيض" باسمه.

كان الداوودي، يمثل امام رئيس المحكمة ويعلن موافقته على بيع اراضي الى "الصندوق القومي الاسرائيلي" حتى اصبح مثل هذا العمل، بالنسبة له، اجراءا روتينيا، وتجدر الاشارة هنا، الى قضية مثيرة للاهتمام تتعلق بالمدعو قاسم عبد القادر، من الطيبة، الذي كان مرتبطا مع يهوشع حنكين، بعقد بيع اراض لكنه لم ينفذه. وقد قدم حنكين شكوى ضده في المحكمة، وقضت المحكمة بالحجز على ممتلكات قاسم، وكان المحامي بن شيمش، رجل الصندوق القومي الاسرائيلي، وكيلا لصاحب الدين من قبل حنكين. وفي نهاية المطاف، استخدم "ناقض العقد" كحلقة وصل في صفقات بيع اراض مع اليهود، وكثير من الاراضي نقلت بأسمه الى اليهود.

فكرت الادارة البريطانية في امكانية اغلاق الثغرات القائمة في القانون عن طريق اضافة فقرة تنص على ان الارض المعروضة للبيع، في المنطقة/أ، لغير العرب، يجب ان تكون معادلة لقيمة الدين تماما، وان لا يتم عرض كامل منطقة الارض للبيع بالمزاد العلني".

اي انه يجب عدم اصدار قرار بالحجز وبيع الارض، الا بمقدار قيمة الدين. غير ان توجه سلطات الانتداب هذا، لم يخرج الى حيز التنفيذ حتى انتهاء فترة الانتداب البريطاني للبلاد، حيث ظل قضاة المحاكم يتصرفون بناء على ما نصت عليه القوانين، دون الاخذ بالاعتبار الاضافة المقترحة وعندما كان القاضي

يصدر قراره، لم تكن السلطات تحاول وضع عراقيل امام عملية الشراء.

كان قرار القضاة، منسجما مع القانون بالطبع، ولكن اذا كانت هنالك رشاوى، فقد كانت تدفع لموظفين معينين، او لاشخاص لهم علاقة باجراءات نقل ملكية الارض.

ادى قانون نقل الأراضي لعام ١٩٤٠، وصدور الكتاب الابيض، الى تشجيع رجال "صندوق الامة" لمواصلة مقاومتهم لبيع اراض عربية لليهود.

ولكن، رغم كل القيود، لم يتوقف اليهود عن شراء الاراضي، ولم تتوقف ايضا عمليات الشراء في المناطق التي نص القانون على منع البيع فيها لغير العرب. والدليل على هذا الواقع، حجم الاراضي التي كان يملكها اليهود عام ١٩٤٥ في المناطق الثلاث وهي كالتالي:

في المنطقة أ - ٤٠٩,٠٠٠ دونم.

في المنطقة ب - ٥٦٠,٠٠٠ دونم.

في المنطقة ج - ٦٢٠,٠٠٠ دونم.

اضافة الى العقبات القانونية التي وضعت امام شراء اليهود للاراضي، هناك اسلوب فرض الضريبة الذي كان سائدا في البلاد، والذي خلق صعوبة امام ابرام صفقات الشراء تلك.

الصعوبة الرئيسة، تمثلت في الضريبة التي كانت تدفع اثناء اجراء نقل ملكية الارض، ضريبة "الرسوم" بمعدل ٣٪ من مجموع مبلغ الشراء، وبما ان الجهات الكبيرة التي تشتري الارض كانت شركات يهودية، بشكل رئيس، مثل "الصندوق القومي الاسرائيلي"، و "شركة الاعداد للاستيطان" والتي كانت تدفع ثما اعلى بكثير من قيمة الارض الحقيقية المنوي شراؤها، فقد كان يتوجب عليها ان تدفع ضرائب "رسوم نقل ملكية" بمبالغ باهظة.

كانت هذه الرسوم تدفع اثناء اجراءات كل معاملة بيع ارض، وعندما

كانت تلك الشركات اليهودية، تعيد تسجيل الارض، باسماء افراد يهود، او مؤسسات يهودية (المقصود هنا شركة الاعداد للاستيطان) كان يتوجب على مشتري الارض ان يدفع الرسوم مرة اخرى، الامر الذي رفع اسعار الاراضي بصورة ملموسة.

اما ضريبة الاراضي الاخرى - ضريبة "ويركو" (ضريبة العقارات الحكومية)، فكانت ضريبة قيمة سنوية، يتم تحديدها وفقا لنوع الارض (الارضي "الميري"- ٠,٠٤٪، والارض "الملك" - ١٪).

وخلافا للفلاحين واصحاب "العزب" العرب الذين كانوا يدفعون ضرائب كاذبة لان الربع او اقل، من اراضيهم، كانت مسجلة بأسماء اصحابها، كان اليهود يدفعون عدة اضعاف، لان عملية تسجيل اراضيهم، كانت تتجدد اكثر من مرة.

الفصل الثاني

الحركة القومية العربية في فلسطين ومشكلة الأراضي

بدأ الشعور بوجود مقاومة من جانب الحركة القومية العربية في فلسطين لشراء اراض من قبل اليهود، في بداية فترة الانتداب البريطاني، لكن مؤشرات هذه المقاومة، كانت قائمة في الواقع، في عهد الحكم التركي لفلسطين.

لقد جرى التعبير عن ردة فعل الحركة القومية العربية بصورة رئيسية، من خلال نشر المقالات في الصحف العربية الصادرة آنذاك، اي مقاومة دفاعية في أساسها، وفي المؤتمرات المختلفة التي كانت تنظمها الحركة القومية العربية المحلية في السنوات الاولى للانتداب البريطاني، لم يتخذ اي قرار عملي يتعلق بنضال عربي ضد بيع اراضي لليهود، رغم حقيقة انه كان آنذاك قد جرى شراء مساحات واسعة من الاراضي العربية من قبل اليهود. فقد ركز العرب مقاومتهم بصورة رئيسة في المجال السياسي، ضد وعد بلفور، والهجرة اليهودية الى فلسطين.

بدأ الانتقال من الموقف الدفاعي الى النشاط الفعلي نهاية عام ١٩٢٩: بدأ شراء اراض من اصحاب الاراضي المحليين الذين حرثوا حقولهم واستغلوها، في حين كان الشراء في السابق يتم من كبار الاقطاعيين الذين لم يسكنوا البلاد في معظم الحالات. وادى هذا الوضع الجديد الى زيادة الرعب في قلوب السكان العرب المحليين، من المستوطنين اليهود. ومنذ ذلك الوقت، بدأ هذا الموضوع يطرح باستمرار، في كل اجتماع او ندوة، تنظمها الحركة القومية العربية.

وشكلت اللجنة العربية العليا لهذه الغاية لجنة خاصة كلفتها بما يلي:

* رفع وتيرة الاعلام والتوعية ضد بيع اراضي لليهود.
* اثارة الموضوع بصورة شديدة امام سلطات الانتداب.

وزاد هذا النضال العربي بصورة ملموسة، عام ١٩٣٤ الذي شهد ذروة

تدفق الهجرة اليهودية الخامسة، وذلك عندما صعدت اللجنة العربية العليا دعايتها ضد بيع الاراضي لليهود، وبدأ رجالها يمارسون الضغوط على اصحاب الاراضي من العرب، لتسجيلها في "الاوقاف" التي يمنع بيعها.

وهكذا، كانوا يأملون في الحيلولة دون نقل هذه الأراضي الى ايدي اليهود. كما تأسس ايضا بنك عربي، هدفه مساعدة اصحاب الاراضي العرب، على التخلص من ضائقتهم المالية، كي لا يبيعوا اراضيهم لليهود.

وعلى غرار النموذج اليهودي، تأسست شركة عربية هدفها، انقاذ الارض من ايدي اليهود، تدعى "صندوق الامة". وقد عملت هذه الشركة فترة معينة دون نجاح، وبعد عام ١٩٤٣، انتعشت من جديد، وتمكنت من جمع ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني، اضافة الى اراض بلغت مساحتها ١٠,٠٠٠-١٥,٠٠٠ دونم. بيد ان نجاح هذه الشركة تميز في قدرتها على ان تحبط، احيانا، صفقات بيع اراض لليهود، عن طريق المحاكم القضائية، والتشهير ببائعي الاراضي العرب، والتهديد بالقتل، وتنفيذ هذه التهديدات احيانا.

في تلك الفترة، دار جدال حول السياسة المتعلقة بالاراضي: موسى العلمي، على سبيل المثال، نادى باتباع طرق بناءة في النضال، حيث قال ان الطريقة المثلى لمنع بيع اراض لليهود، تحتاج الى عمل اعمق بكثير يتمثل في تطوير القرية العربية، وتعميق التعليم، وتأسيس عيادات طبية، وما شابه ذلك. فاذا نجحنا في تحسين مستوى الحياة ومصادر الرزق في القرى العربية وفي الزراعة، ستزول حجة بيع الاراضي لليهود. لقد اعتمد العلمي، في وجهة نظره هذه، على المساعدة المالية التي تقدمها الدول المجاورة، لكن هذه الدول، لم تقدم اية مساعدة ملموسة، الامر الذي افشل "المشروع البناء" الذي دعا اليه العلمي.

على اية حال، كان النضال العربي قادرا في التشويش على السياسة اليهودية الخاصة بشراء الاراضي، لذا اضطرت المؤسسات اليهودية للعمل ضد

التنظيمات العربية، وبخاصة ضد نشاط "صندوق الامة" الذي كان فعالا في النضال المعادي لليهودي.

بالنسبة لهذا الموضوع، طالب "الصندوق القومي الاسرائيلي" (هكيرن هكيمت) باتباع سياسة اشد، وانتقد الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية، التي دعت الى عدم تصعيد الصراع، والدخول في مصادمات علنية. ومع ذلك، اتخذت عدة اجراءات مهمة في هذا الصراع، الذي كان جزءا من الصراع الامني، والسياسي العام، مثل: تشغيل جهاز استخبارات الهاجناه (شاي)، ومراقبة الاشخاص النشيطين في شركة "صندوق الامة".

ان الظاهرة، التي سهلت الى حد كبير، عمل اليهود في مجال شراء الاراضي، كانت تتمثل دون شك، في الفساد الذي كان مستشريا في اوساط الزعامة العربية ذاتها: فهي لم تكن تعمل وفقا للمبدأ القائل "طوبى لمن قال وفعل"... الحقيقة، هي ان سحر المال، كان له تأثير عليهم ايضا، ولدينا شواهد عديدة على السلوك بوجهين، من جانب بعض الزعماء العرب، الذين كانوا يدعون الى عدم بيع اراض ليهود، بينما كانوا هم انفسهم يبيعون.

ثمة حقائق كثيرة: رجال حزب "الاستقلال" الوطني المتطرف لم يتنزهوا نهائيا عن بيع الاراضي لليهود. وكذلك اشخاص اصحاب مبادىء مثل موسى العلمي، والقاضي الدكتور كنعان، الذي كان احد ابرز الدعائيين العرب في هذا المجال. افراد عائلة روك، المعروفة بمقاومتها لبيع اراض لليهود - جميع هؤلاء، لم يصمدوا امام اغراء الربح الفاحش.

وتشمل هذا القائمة ايضا على اشخاص اخرين مثل، عوني عبد الهادي، زعيم حزب الاستقلال، الذي كان له دور في تنفيذ صفقة بيع اراضي سهل حفار لليهود: حتى ابناء الحسيني من عائلة المفتي، كانوا متورطين في بيع اراض لليهود. لكننا لا نعرف، في الحقيقة، حالة كان المفتي نفسه متورطا فيها ببيع

اراض لليهود، لكن الحقيقة هي ان الارض المقامة عليها حاليا كيبوتس كفار مناحيم جرى بيعها من قبل احد افراد عائلة المفتي.

الفصل الثالث

سياسة الاراضي اليهودية في فترة الانتداب البريطاني

السياسة الصهيونية المتعلقة بشراء اراض، لم تكن قد بلورت بعد في بدايتها، ولكن، مع مرور الوقت اتضحت جيدا، ويمكن الاشارة اليها بطريقة المراحل:

المرحلة الاولى: استمرت هذه الفترة حتى منتصف سنوات الثلاثينات. لم تكن هنالك سياسة واضحة، بل شراء اراض في كل مكان يمكن الشراء فيه، وبصورة مركزة قدر الامكان. وهكذا، امكن، في تلك الفترة، شراء الاراضي من كبار الاقطاعيين. كانت الاراضي مجمعة، الامر الذي حال دون خطر التورط القضائي مع عدة اناس من اصحاب الاراضي. كان اليهود يشترون ويستأجرون اراضي مما هب ودب، حتى من اليهود الذين لم ينجحوا في الصمود اثناء الازمات، وكان من الضروري شراء اراضيهم، كي لا تعود الى العرب.

المرحلة الثانية: في اعقاب استنفاد امكانيات الشراء من الاقطاعيين اصحاب "العزب" الكبيرة، وبعد سنوات الازمات (١٩٢٨-١٩٣٣)، جاءت المرحلة الثانية. ففي اعقاب الاحداث السياسية التي وقعت في فلسطين والعالم، طرأ تحول على نشاط كافة الاطراف ذات العلاقة بموضوع الاراضي. في فلسطين، جرى تصعيد الغليان القومي العربي، الذي ادى في النهاية، الى اندلاع احداث ١٩٣٦-١٩٣٩، وذهبت كافة الجهود الرامية لحل النزاع العربي-الاسرائيلي، ادراج الرياح.

في تلك الايام ايضا، طرح مشروع التقسيم من قبل لجنة بيل، وبدأت الادارة البريطانية باعداد القوانين لتقييد عملية نقل الاراضي الى اليهود، وحماية المستأجرين المزارعين، والتي كانت ترمي الى وقف تنامي الاستيطان اليهودي وتوسعه الاقليمي.

كانت السياسة الرسمية المعلنة للوكالة اليهودية، تقضي بمقاومة القيود المفروضة على قدوم المهاجرين اليهود، في حين، لم تكن تركز بشكل واضح، على موضوع الاراضي، وتصعيد الصراع حوله.

لقد اختار الجانب اليهودي الطريقة البناءة المتواضعة مثل تقديم عروض بشأن حفر آبار جوفية في منطقة النقب، شريطة ان تضمن الحكومة نقل الاراضي التي توجد فيها مياه الى اليهود، او خطة لاستصلاح مناطق غير مستغلة زراعيا، في مناطق اخرى من فلسطين. كان الصراع السياسي يتركز في اساسه ضد الاقتراح البريطاني بشان تحديد "وحدة، كمصدر رزق" وفقا لما جاء في توصية الخبير البريطاني جون هوب سيمبسون، في اعقاب احداث ١٩٢٩، وصدور الكتاب الابيض.

كانت المؤسسات اليهودية ترى ان حجم الارض التي حددها سيمبسون، مبالغ فيها، وكان بالامكان زيادة مساحة الارض التي يمكن لليهود شراءها لكن سياستها كانت تقضي بعدم الشروع في صراع علني قد يفسر بأنه اعتراف بوجود "وحدة، مصدر الرزق" الارضية للفلاح العربي، من خلال خشيتها من انه عن طريق الانشغال بهذا الموضوع، ستطول المناقشات موضوع مساحة الاراضي التي يسمح لليهود بشرائها، وخطر تقليصها.

لدى ظهور قوانين الارض عام ١٩٤٠، التي جاءت ملائمة لمشروع التقسيم الذي اوصت به لجنة بيل، نشأ وضع جديد تطلب من الجانب اليهودي اعادة التفكير. رغم الغاء مشروع لجنة بيل، ظلت قوانين الارض، سارية المفعول، وكان يتوجب على الجانب اليهودي ان يحدد سياسة قومية واضحة. وهذا هو الفرق الجوهري بين المرحلة الارتجالية التي كانت حتى احداث عام ١٩٣٦، وبين المرحلة المنظمة والمخطط لها، بعد ذلك، وفي هذا الموضوع يقول يوسف فايتس: قبل عام ١٩٣٦، كانت هنالك سياسة ارتجالية فقط... الحصول على ما يمكن الحصول

عليه... او كان اليهود يتوجهون الى الاماكن رخيصة الثمن او التي من السهل الحصول عليها. كانت المشكلة هي توفير الاموال- ولكن، في عملية شراء ارض حنيتا، على سبيل المثال، فرغم انه لم تكن الاموال المطلوبة متوفرة آنذاك لشرائها، بذلت جهود كبيرة لتوفير المبالغ، لان ذلك كان ينسجم مع السياسة القومية اليهودية التي تقضي بضرورة العثور على ارض، ودق وتد فيها، في اي مكان بفلسطين.

رأس المال القومي والخاص ودورهما في شراء الاراضي:

لقد أدى الوضع الجديد الذي نشأ في اعقاب صدور القوانين الخاصة بالاراضي عام ١٩٤٠، الى ضرورة اعادة النظر في سياسة شراء الاراضي. وكان السؤال هو: هل يجب ان يبقى موضوع شراء الاراضي بأيدي الصناديق القومية (هكيرن هكييمت) ام يجب ان يعوم لكي يجري وفقا لقوانين العرض والطلب، التي يخلقها يهود افراد معنيون بالامر؟

وفي هذه المرة، كان الصراع القديم-الجديد، محدداً ومصيرياً، وهو الذي ادى الى زعزعة وضع الصناديق القومية، حسب اقوال بارل كتسلنسون، عضو مجلس ادارة الصندوق القومي الاسرائيلي. اضف الى ذلك ظاهرة السمسرة على الاراضي التي انتشرت في اوساط اليهود والتي لم يكن بأيدي المؤسسات اليهودية الوسائل القانونية لمنعها. وكانت الامكانية الوحيدة المتوفرة، هي مخاطبة الضمير او التنديد بظاهرة السمسرة بين الجمهور، ولكن يبدو ان هذا السلاح لم يكن فعالا في مواجهة شهوة المال، لدى سماسرة الارض اليهود. وهكذ، ادى الامر الى رفع اسعار الاراضي بصورة كبيرة، مما الحق الضرر بالسياسة اليهودية لشراء الاراضي.

حتى عام ١٩٢٥، في ذروة الهجرة الرابعة، وعندما كانت ظاهرة السمسرة على الارض مزدهرة، اعربت المؤسسات القومية اليهودية عن قلقها، اذ اعلنت اللجنة القومية ان .السمسرة على الارض تؤدي الى ضرر كبير وخسارة وقومية

عامة". واثيرت المطالبة بوضع العاملين في مجال السمسرة على الارض تحت اشراف قومي. ومن اجل ضمان هذه المراقبة، طالبت اللجنة القومية والادارة الصهيونية باقامة مؤسسة مركزية، ترتبط بها كافة الشركات واليهود، الذين يعملون في مجال شراء الاراضي. ولكن، رغم جهود المؤسسات ظلت اسعار الاراضي في ارتفاع مستمر، الامر الذي ثقل بطبيعة الحال، على المؤسسات القومية اليهودية التي كانت تعاني من نقص في رأس المال.

ان دراسة مشتريات الاراضي من قبل رأس المال الخاص تدل على ان تلك الصفقات امتازت باعتبارات الجدوى الاقتصادية بشكل رئيسي، لانها تراجعت وتقلصت جدا، في السنوات التي شهدت تراجعا اقتصاديا او سياسيا، مثل الازمة التي واجهت موجة الهجرة الرابعة (١٩٢٦-١٩٢٧)، وفي الفترة التي تلت احداث عام ١٩٢٩، و "الكتاب الابيض" الذي اصدره فسفيلد، او خلال الازمة التي بدأت تظهر اواخر عام ١٩٣٥، وفي السنة الاولى للتمرد العربي في عام ١٩٣٦.

وهذا الوضع يمكن ادراكه من خلال المعطيات التي يوردها الدكتور جرنويسكي:

جدول رقم (٥)

السنة	شراء اراض من قبل اليهود عامة (بالدونمات)	صفقات شراء خاصة بما فيها "فيكا" (بالدونمات)	مشتريات قومية (بالدونمات)	نسبة المشتريات القومية مقارنة بمجمل المشتريات
١٩٢١	٩٠,٧٨٥	٤٧,٧٦٤	٤٣,٠٢١	٤٧,٤٪
١٩٢٢\٣	٥٦,٨٥٢	٣١,٤١٦	٢٥,٤٣٦	٤٤,٧٪
١٩٢٤	٤٤,٧٦٥	٤,٥٤٠	٤٠,٢٢٥	٨٩,٩٪
١٩٢٥	١٠١,١٣١	٦٨,٠٤١	٣٣,٠٩٠	٣٢,٧٪

١٩٢٦	٣٨,٩٧٨	٢٥,٢٣٤	١٣,٧٤٤	٣٥,٣٪
١٩٢٧	١٨,٩٩٥	٢١٦	١٨,٧٧٩	٩٨,٩٪
١٩٢٨	٢١,٥١٥	١٦,٠٨٢	٥,٤٣٣	٢٥,٣٪
١٩٢٩	٦٤,٥١٧	٤,٩٦٨	٥٩,٥٤٩	٩٢,٣٪
١٩٣٠	١٩,٣٦٥	٢,٣٧٨	١٦,٩٨٧	٨٧,٧٪
١٩٣١	١٨,٥٨٣	٨,٦٠٥	٩,٣٧٨	٥٣,٧٪
١٩٣٢	١٨,٨٩٥	١٠,٥٩٠	٨,٦٠٥	٤٤٪
١٩٣٣	٣٦,٩٩٢	٤,٦٢١	٣٢,٣٧١	٧٨,٥٪
١٩٣٤	٦٢,١١٤	٤٩,٥٣٩	١٢,٥٧٥	٢٠,٢٪
١٩٣٥	٧٢,٩٠٥	٥٦,٣٨١	١٦,٥٢٤	٢٢,٧٪
١٩٣٦	١٨,١٤٦	٤,٩٨٥	١٣,١٦١	٧٢,٥٪
المجموع	٦٨٤,٥٣٨	٣٣٥,٣٦٠	٣٤٩,١٧٨	٥١٪

وهنا تبرز امامنا حقيقة أنه في سنوات الازمات، كان يزداد دور رأس المال القومي في شراء الاراضي:

في سنة أزمة الهجرة الرابعة ١٩٢٧ - كانت حصته في المشتريات حوالي ١٠٠٪، في سنة احداث ١٩٢٩ - ٩٢٪، وكذلك الحال بالنسبة لاعوام "الكتاب الابيض" عامي ١٩٣٠-١٩٣١ (٨٧,٪)، وعام ١٩٣٦ (اكثر من ٧٢٪).

وكذلك الامر في اعوام الاحداث (١٩٣٦-١٩٣٩)، ففي تلك الفترة، لم يشتر رأس المال الخاص اراضي نهائيا تقريبا، وكانت الحالات النادرة التي اشترى فيها، استكمالا لصفقات سابقة. وجاء ذلك، عندما بدأت تتبلور الافكار بشأن

تقسيم البلاد، تلك الفترة التي كانت فيها ضرورة ملحة لشراء الاراضي، وبقي رأس المال القومي، دون منافس.

عندما بدأت تلوح في الافق بوادر الازمة العالمية من تحت غيوم الحرب العالمية الثانية، توقف النشاط في مجال شراء الاراضي من قبل رأس المال الخاص، حتى ولو في مجال توسيع مناطق البيارات التي كانت مملوكة جميعها للقطاع الخاص اليهودي.

ليس هذا فقط، بل كان هناك يهود على استعداد لبيع اراضيهم لمشترين عرب، مما ارغم الصندوق القومي الاسرائيلي على العمل لانقاذها.

وظل هذا الوضع سائدا حتى أواخر الحرب العالمية الثانية. وكان مجموع الاراضي التي اضيفت الى "الدولة المستقبلية" بتمويل من رأس المال القومي خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٤٧، حوالي ٤٦١ دونم، مقسمة على النحو التالي:

٢٨٦،٠٠٠ دونم، تم شراؤها من العرب.

١٧٥،٠٠٠ دونم، تم شراؤها من اليهود.

اما رأس المال اليهودي الخاص فقد اشترى في تلك الفترة حوالي ٩٤،٠٠٠ دونم فقط، بيع منها الى العرب ٢،٦٠٠ دونم.

طرق التجارة اليهودية بالاراضي :

كما شاهدنا في الجدول رقم ٥، كان القطاع الخاص اليهودي شريكاً في شراء الاراضي، ومن المشكوك فيه، ان يكون لدى هذا القطاع سوى الطموحات المتعلقة بجني الارباح.

شركة "فيكا" التي اسسها البارون روتشيلد، وكان مديرها كلفريسكي، وكذلك شركة مثل "كهيلات تسيون" التي اشترت اراضي في المروج، وفي خليج حيفا، قامتا بدور هام في مسيرة الاستيطان اليهودي (في نهاية المطاف انتقلت اراضيهما الى الصندوق القومي الاسرائيلي).

صحيح انه كانت هناك عناصر عديدة اخرى في القطاع الخاص، كانت نواياهم جدية ويجب ان لا نقلل من فضلهم، لولا ظهور ظاهرة السمسرة، التي كان همها الرئيسي، جمع الارباح السهلة.

اثناء الفترات التي شهدت ذروة إعمال السماسرة، طرحت عدة مقترحات لوقفها، ولكن دون فائدة مثلا، الكسندر جرنوبسكي، من رؤساء الصندوق القومي الاسرائيلي، اقترح ان تسن سلطات الانتداب قانونا يفرض ضريبة على ارتفاع قيمة الارض، بهدف تقليص الارباح، التي كانت تجنى دون تعب، نتيجة لنقل الارض من شخص الى اخر. لكن اقتراحه هذا لم يتحقق.

من خلال اقتراح جرنوبسكي هذا، نستطيع ان ندرك، بأنه كان على الصندوق القومي الاسرائيلي، ان يخوض حرب حياة او موت حقيقية، لان سماسرة الاراضي لم يعرفوا لهم حدودا، وكانت الاعتبارات القومية بعيدة عنهم.

كانت الاساليب التي يتبعها سماسرة الارض اليهود مجردة نهائيا من الاخلاق القومية، وجردوا انفسهم من كل حمل او مسؤولية صهيونية، وقد تورط في هذه الصفقات، اشخاص وشركات كان هدفهم عرض اراض للبيع على يهود، في المهجر. لقد ضمنوا لهم جبالاً وتلالاً وارباحاً سهلة في وقت قصير. ولم تكن تلك الصفقات، نظيفة ايضا، من اعمال الغش والخداع، اذ في كثير من الحالات، جرى بيع اليهود في الخارج مناطق وساحات، لم يكن لها وجود اصلا.

كانت هناك حالات، بعد ان يتم الاتفاق على تفاصيل صفقة الشراء بين المؤسسات اليهودية والعرب، اصحاب الاراضي المعروضة للبيع، يظهر ممثلو اشخاص او شركات خاصة، ليعرضوا اسعاراً مرتفعة جداً، وبذلك يفشلون الصفقة كلها.

كانت هناك حالة خطيرة بشكل خاص، تمثلت في قضية اراضي الطيبة، في مرج ابن عامر، التي كان الصندوق القومي الاسرائيلي يعتزم شراءها. وبناء

على الاتفاق الذي تم التوصل اليه بهذا الشأن، كان من المقرر ان يتنازل الفلاحون العرب عن ارضهم القريبة من المستوطنات اليهودية، وان يحصلوا بدلاً منها على اراض تم شراؤها من اجلهم في مكان آخر. وكان هذا الموضوع قد استغرق مدة اثنتي عشرة سنة من المفاوضات، وفجأة، وبدون الاخذ بعين الاعتبار كل هذه الجهود بدأت مجموعة من اليهود اقامت شركة خاصة لها يشترون اراضي باسم "الوطن" منافسين بذلك الصندوق القومي الاسرائيلي، وحرضوا الفلاحين العرب عليه، لدرجة انهم قالوا لهم ان الصندوق ينوي سلبهم اراضيهم، في حين انهم هم يريدون مصلحتهم، حتى انهم طلبوا من السلطات البريطانية حماية الفلاحين العرب من خطر الطرد من اراضيهم.

وفي نهاية المطاف، عندما تبين ان هناك امكانية اتخاذ اجراءات قانونية ضد شركة "موليدت" (الوطن)، اضطرت هذه الشركة للتوصل الى اتفاق مع المؤسسات القومية اليهودية.

ويعرب حنكين عن استيائه الشديد من المضاربين الذين يصلون الى المواقع التي يعمل فيها الصندوق القومي الاسرائيلي يقول: الامر الحق بنا ضرراً بالغاً عن طريق رفع الاسعار والدخول على خطتنا لشراء الاراضي في تلك المنطقة، (اراضي شوقي وقاقون).

كما يندد ايضا بمدير شركة "فيكا" في حيفا الذي كان وسيطا في الصفقة المذكورة اعلاه.

وهكذا فعل ايضاً سمسار اراضي محام يدعى موثيل، الذي كان يعمل في مجال شراء الاراضي بالتعاون، ظاهرياً، مع الصندوق القومي الاسرائيلي. فقد ذهب هذا الشخص وباع لاثنين من العرب اراضي كان يفترض بيعها للصندوق القومي الاسرائيلي، حيث دفع العرب له سعراً مرتفعاً جداً (٤٠,٠٠٠ ليرة بدلاً من ٢٠,٠٠٠ ليرة). وبعد ذلك، كان مستعدا بالطبع لبيعها الى الصندوق القومي

الاسرائيلي، شريطة زيادة السعر..

وكذلك الحال بالنسبة ليهودي يدعى هولتسمن، الذي اعلن انه يعتزم اقامة مزارع في الجبل، وطلب مساعدة الصندوق القومي الاسرائيلي في ذلك، (المقصود هنا "جوش عصيون" الذي دعي باسم هولتسمن: الاسم هولتس، يعني (شجرة) و "يون" هي النهاية العبرية لاسمه).

لقد اشترى هولتسمن هذه الاراضي بهدف المضاربة، ثم سيطر العرب عليها - واشتراها الصندوق القومي الاسرائيلي، بعد مفاوضات طويلة استمرت حوالي سنتين.

في حالة اخرى مماثلة تتعلق بشركة تدعى "مطعية ايرتس يسرائيل "(بساتين ارض اسرائيل)، يقول ايليا حنكين: "دهشت لسماعي انكم تدخلتم في موضوع الارض الواقعة على حدود ارض اللورد ملتست وفيرس. لم استطع التصديق، بأن شخصاً يترأس شركات، في ارض اسرائيل يمكن ان يقوم بمثل هذه الفظاعة القذرة. وهذه ليست المرة الاولى... قالوا لنا، ان اشخاصا يعتزمون منح العرب اسعاراً اعلى بكثير مما اتفقنا عليه... والآن نرى انكم سلمتم الارض من وراء ظهورنا... وهكذا تسببتم لنا بخسارة قيمتها ٤٠٠٠ ليرة فلسطينية.

تجدر الاشارة الى انه بعد ان دخلت قوانين الارض لعام ١٩٤٠، حيز التنفيذ، اشترى الصندوق القومي الاسرائيلي اراضي من شركات خاصة (مثل شركات: "نجبا"، "هنوطيع"، وغيرها)، التي كان من المتوقع بقاؤها بأيد غير يهودية وهكذا استطاع الصندوق المحافظة على الملكية اليهودية. وكان الضرر الذي الحقته صفقات السمسرة هذه ضررا اقتصاديا ايضا، لانه تسبب في رفع الاسعار بصورة كبيرة.

والجدول التالي يبين تذبذب اسعار الاراضي في مختلف السنوات:

جدول رقم (٦)

متوسط اسعار الاراضي في فلسطين

السنة	السعر للدونم الواحد
١٩٢٩	٢,٣ ليرة فلسطينية
١٩٣٠	٧,٠ ليرة فلسطينية
١٩٣١	٧,٠ ليرة فلسطينية
١٩٣٢	٧,٨ ليرة فلسطينية
١٩٣٣	٢٣,٠٠ ليرة فلسطينية
١٩٣٤	٢٦,٥ ليرة فلسطينية
١٩٣٥	٢٣,٣ ليرة فلسطينية
١٩٣٦	٠٨,٧ ليرة فلسطينية

ومع تصاعد الهجرة ابتداءا من عام ١٩٣٣. (٣٥,٠٠٠ يهودي) والى ان بلغت ذروتها، عام ١٩٣٥، (٦٢,٠٠٠ يهودي)، تضاعفت اسعار الاراضي ثلاثة اضعاف ويزيد.

وكما هو معروف، كانت سنوات الهجرة الجماعية، سنوات ذروة، بالنسبة لاعمال السمسرة على الاراضي. فقد تراوحت نسبة ارتفاع الاراضي في منطقة مرج ابن عامر، ما بين ١٥٠-٢٠٠٪، في حين بلغت هذه النسبة في منطقة شارون، حوالي ٣٠٠٪، وفي عدة مواقع في مناطق البساتين في يهودا، بلغت النسبة ما بين ٤٠٠-٥٠٠٪.

السياسة الصهيونية:

ثمة صعوبات كثيرة واجهت اليهود في عملية شراء الاراضي ولو لم تتوفر

المرونة المطلوبة للتغلب على هذه الصعوبات، لما كانت هنالك صفقات شراء اراض نهائيا.

كانت احدى الصعوبات الرئيسة، اضافة لتلك التي ذكرناها، حتى الان، تتمثل في عدم توفر الامكانيات لتجنيد وسائل كافية لشراء الاراضي التي كانت معروضة للبيع.

لقد ارغمت هذه المصاعب المؤسسات القومية اليهودية، التي تعمل في مجال شراء الاراضي، على انتهاج طريقة عمل صامتة، هادئة وعملية، على الارض بهدف منع اثارة المشاكل سواء المتعلقة بالقضايا القانونية المتبعة جدا، او تلك التي يمكن ان تؤدي الى تدخل مباشر من جانب عناصر قومية عربية مثل "صندوق الامة" او "اللجنة العربية العليا".

وقد تطلب اسلوب العمل الهادىء هذا، اتخاذ عدة اجراءات ضرورية منها:

* شراء اراضي مجمعة بشكل عام ضمن ملكية شخص واحد، لتجنب التفاوض مع اصحاب القطع الصغيرة. اضافة الى ان التفاوض مع عدد كبير من الاشخاص، من شأنه رفع الاسعار التي كانت مرتفعة اصلا.

* وللمحافظة على درجة معينة من الهدوء في هذا المجال، ومنع حدوث انفجارات في العلاقات بين العرب واليهود، كان لا بد من الاخذ بعين الاعتبار، الفلاح العربي، الذي كان يشكل مصدرا محتملا لقوة سياسية لا بأس بها، وكان من السهل استغلال هذه القوة. لقد كانت سلطات الانتداب البريطاني، والحركات القومية العربية، كل لاسبابها الخاصة، تبدي حساسية بالغة تجاه هذا الموضوع، واي ظلم او اجحاف يتسبب به اليهود على حساب الفلاحين العرب، يجري استغلاله فورا، لدى سلطات الانتداب والعرب. لذا حاولت السياسة الصهيونية الامتناع عن التسبب في الحاق الظلم بالفلاح العربي، سواء لاسباب واقعية من

خلال الاخذ بالحسبان المشاعر المتعلقة بمشكلة الاراضي- او لاسباب ايديولوجية- اخلاقية التي كانت مألوفة آنذاك، لدى معظم عناصر الحركة الصهيونية، وتمثل ذلك بعدة صور:

- منح تعويضات للفلاحين الذين تم اخلاؤهم، حتى لو كان القانون لا يلزم بذلك.
- نقل فلاحين الى مناطق اخرى.
- الدمج بين هاتين الطريقتين.

شراء اراض مجمعة من اصحاب "العزب":

كما اسلفنا، بحثت المؤسسات القومية عن اراض تكون مجمعة بأيدي شخص واحد، وليست موزعة بين عدد كبير من المالكين. المطلوب (شراء اراض بمساحات كبيرة)، والموجود المتوفر - الذي يمكن شراؤه)، كانا متوفرين بشكل رئيس، في شراء الاراضي التابعة لاصحاب العزب (الاقطاعيين). ظل هذاالوضع المتمثل بشراء قطع اراض واسعة قائما حتى منتصف الثلاثينات، وكانت سلطات الانتداب البريطاني تعلم بهذا.

ومع ان المعطيات المتوفرة، لا تميز بين ارض مخصصة للبناء، وبين اخرى مخصصة للزراعة، إلا انه يمكننا الافتراض، بأن معظم قطع الاراضي التي تقل مساحتها عن ١٠٠ دونم، كانت مخصصة للبناء البلدي. وتدل معطيات عامي ٣٣-١٩٣٢، على ان صفقات شراء الاراضي اليهودية، تركزت على قطع اراضي تتراوح مساحاتها ما بين ١٠٠-٥٠٠ دونم، فمثلا: من بين ٣٥٠ عقد شراء في شهر ايار ١٩٣٣ (٢٣،٦٩٧ دونم)، كانت هناك ٣٠٦ قطع مساحاتها صغيرة (٣،٨٤٢) دونم، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

المنطقة المباعة (بالدونمات)	عدد حالات البيع (١٩٣٣-١٩٣٤)
٣,٨٤٢	٣٠٦ (المساحة اقل من ١٠٠ دونم).
٤,٣٧٨	٢٢ (ما بين ١٠٠-٥٠٠ دونم).
١٤,٤٧٩	٢٢ (تزيد عن ٥٠٠ دونم).
المجموع ٢٣,٦٩٧	٣٥٠

مبيعات الاراضي من قبل العرب الى اليهود في الفترة ما بين (٣١-٣-١٩٣٤ - ١-١١-١٩٣٤)

المنطقة المباعة (بالدونمات)	عدد صفقات البيع
٥,٥٢٠	٣٧٣ (اقل من ١٠٠ دونم).
٥,٥٢٠	٣٥ (بين ١٠٠ - ٥٠٠ دونم).
٢٦,٨٠٠	١١ (تزيد عن ٥٠٠ دونم).
المجموع ٣٧,٨٤٠	٤١٩

يستشف من المعطيات اعلاه انه من ضمن ٦١,٥٣٧ دونما اشترتها المؤسسات اليهودية، قطع تزيد مساحتها على ٥٠٠ دونم، (اي ثلثا المناطق المشتراة تقريبا).

لقد اكد الدكتور، ارتثور روفيين، في احدى المناقشات الداخلية، في ادارة الوكالة اليهودية على هذا التوجه بقوله: "قلنا دائماً، اننا لا نريد ان نجرد العرب من اراضيهم، عن طريق الاستيطان، اننا بشكل عام، لا نشتري اراضي من الفلاحين، اذ ربما تصل نسبة الاراضي التي تم شراؤها من الفلاحين حتى الان

حوالي ١٠٪ من مجموع الاراضي التي اشتريناها. يجب علينا ان نوضح للحكومة، بأنه اذا اشترينا ٥٠٠٠ دونم من قرية كاملة تملك ١٠,٠٠٠ دونم، تصبح لدينا الامكانية لتطوير الارض المتبقية لهم، وان ندخل اليها نظام الري، ولذا يجب على الحكومة ولجنة التطوير الخاصة بنا، مساعدتنا في ذلك".

والجدول رقم ٨ يتضمن ما يعزز هذا التوجه الذي ابرزه الدكتور روفين:

جدول رقم (٨)

توزيع العقارات الارضية حسب اصحابها السابقين

الفترة	مجموع حالات الشراء اليهودية	حالات الشراء من مالكي "العزب" غير المقيمين في البلاد	
	بالدونم	بالدونم	نسبة مؤية
١٨٧٨-١٨٩٠	٦٧,٠٧٣	----	----
١٨٩١-١٩٠٠	٦٠,٢١٦	٢٣,٩٠١	٣٩,٧٪
١٩٠١-١٩١٤	١١٨,٢٩٠	٣٧,٤٢٨	٣١,٦٪
١٩٢٠-١٩٢٢	١٠٣,١٣٧	٧٧,٧٩٤	٧٥,٤٪
١٩٢٣-١٩٢٧	١٩٩,٦٧٨	١٧١,٧٠٦	٨٦٪
١٩٢٨-١٩٣٢	٩٢,٤٣٢	٤٢,٠٣٨	٤٥,٥٪
١٩٣٣-١٩٣٦	٤١,١٥٠	٦,١٠٧	١٤,٩٪
المجموع	٦٨١,٩٧٨	٣٥٨,٩٧٤	٥٢,٦٪

الشراء من مالكي "العزب"		الشراء من مالكين مختلفين		الشراء من الفلاحين	
بالدونم	نسبة مؤية	بالدونم	نسبة مؤية	بالدونم	نسبة مؤية
١،٨٨٩	٢٨٪	٤٨،٢٦٤	٧٢٪	---	---
٣،٦٧٨	٦١٪	٦،٨٩٨	١١،٥٪	٢٥،٧٤١	٤٢،٧٪
٣٩،٩٢٨	٣٣،٨٪	٣٥،٨٣٩	٣٠،٣٪	٥،٠٩٠	٤،٣٪
٢١،٤٤٣	٢٠،٨٪	----	----	٣،٩٠٠	٣،٨٪
٢٤،٧١٢	١٢،٤٪	----	----	٣،٢٦٠	١،٦٪
٣٣،٤٥٤	٣٦،٢٪	----	----	١٦،٩٤٠	١٨،٣
٢٥،٧٧٨	٦٢،٧٪	-----	----	٩،٦٢٥	٢٢،٥٪
المجموع					
١٥٠،٨٨٢	٢٤،٦٪	٩١،٠٠١	١٣،٤٪	٦٤،٢٠١	٩،٤٪

وهكذا تدل المعطيات الواردة في الجدول اعلاه على ان من ضمن حوالي ٧٠٠،٠٠٠ دونم تم شراؤها من العرب حتى عام ١٩٣٦، كانت نسبة ما يزيد على ٥٢٪ من الاراضي المباعة، عائدة الى اصحاب "عزب" لم يكونوا مقيمين في فلسطين نهائيا. وحوالي ٢٥٪ منها، عائدة لاصحاب "عزب" يقيمون في البلاد، وانه تم شراء حوالي ٦٤،٠٠٠ دونم فقط من الفلاحين، وهذه تشكل نسبة اقل من ١٠٪ من مجموع الاراضي المشتراة.

وفي السنوات اللاحقة ايضا، (حتى عام ١٩٤٧) حرصت المؤسسات اليهودية على هذا المبدأ، في مجال شراء الاراضي من "الافندية".

وفي احدى جلسات ادارة الوكالة اليهودية، عام ١٩٣٦، وقبل صدور تقرير لجنة بيل، احضر، حنكين، خطة لشراء الاراضي للسنوات العشر القادمة. وهنا برز هذا التوجه ايضا: "اجراء مفاوضات لشراء ٥٠,٠٠٠ دونم في منطقة القدس، يعود ثلثا هذه الاراضي الى الافندية، والثلث الباقي يعود لعرب يملكون اكثر من ١٠٠ دونم، لكل واحد منهم".

وهكذا ايضا، بالنسبة لخطة شراء ٥٠,٠٠٠ دونم اخرى في منطقة اريحا، وخطة شراء ٧٠,٠٠٠ دونم، في منطقة رام الله، نصفها عائد للافندية، والنصف الاخر يعود لعرب يملك كل واحد منهم اكثر من ١٠٠ دونم. وفي منطقة الخليل جرى التخطيط لشراء ١٥٠,٠٠٠ دونم نصفها يملكه الافندية، وهكذا الامر، بالنسبة لمنطقة الناصرة (٥٠,٠٠٠ دونم)، ومنطقة عكا (٨٠,٠٠٠ دونم) وكذلك خطة لشراء ١٢٠,٠٠٠ دونم في منطقة الحولة.

مشكلة الفلاح العربي وحلها من الجانب اليهودي:

في بداية فترة الانتداب واثناءها، وفي اعقاب شراء الاراضي من اصحاب "العزب" العرب، برزت مشكلة اولئك الفلاحين والمستأجرين، الذين سبق ان حرثوا هذه الاراضي. كانت هذه المسألة معقدة، حيث انه في ضوء الواقع الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمع العربي، الذي كانت لا تتوفر لديه مصادر عيش اخرى، سوى الزراعة، برزت علامة استفهام كبيرة، حول قدرة هؤلاء الفلاحين على البقاء. لم تكن في القطاع العربي صناعة قادرة على استيعاب العمال، الذين سيتركون الاراضي التي جرى بيعها لليهود، وكان المجال الوحيد تقريبا لتشغيلهم هو الزراعة. لذا اضطرت المؤسسات اليهودية، للتفكير في ايجاد حل مناسب للمشاكل التي ستبرز نتيجة لشراء الاراضي.

وبشكل عام، وجد الحلول، عن طريق دمج الفلاحين في الفرع الزراعي في البلاد، وسنحاول الان التعرف على هذه الحلول.

* نقل عرب الى مناطق اخرى:

كان نقل العرب الذين تم شراء اراضيهم الى مناطق اخرى مع اعطاء تعويضات للفلاحين، كانت الاراضي المشتراه، ذات قيمة عملية فقط، في حالة كونها خالية من المستأجرين والفلاحين العرب الذين يستغلوها، والا فان المشاكل القانونية كثيرة. لذا كان الحل سيصبح ممكنا في حالة دفع تعويض مالي، او ارضي.

واذا لم يقبل الفلاحون عرض التعويضات، تبقى الامكانية الثانية غير المريحة، وهي اعطاؤهم جزءا من الاراضي التي تم شراؤها، بموجب التأجير لنفس الفلاحين الذين كانوا يستغلون الارض قبل بيعها، لمدة محددة ينص عليها عقد الايجار. ومن لم يختر هذه الطريقة، استغل التعويضات المالية التي دفعت له، او الارض البديلة التي حصل عليها، وانتقل الى مناطق اخرى؟

جدول رقم (٩)

تعويضات بأرض بديلة للفلاحين المستأجرين في سهل مرج ابن عامر وفي سهل عكا:

الاماكن التي انتقلوا منها	الاماكن التي انتقلوا اليها
كفر آتا، مجدل، جدرو (خليج حيفا)	ساسا، كتسير، اوشي، شمره، دمون، شفر عام.
كنيفس، تل حورش	وادي عارة، مجدل (بقرب الناصرة)، قرقمون، زرعين.
كوسكوس - طبعون	شفرعام، اجبيبه، ايلود، كفر قرع، عميتوت، اللد، ماره، اوشي.
ابو شوشه	قسم الى شفر عام، وقسم بقي في ابو شوشة.

ورقاني	القسم الاكبر الى شفا عمرو.
جنيجر، حي الناصرة	قرقيمون، مجدل، يفيع.
العفولة	جنين، زرعين.
نوريس	عرب نوريس، مازا، المطلة، قراب.
تل عدس	اكسال، دبوريا، مجدل، عين دور

يستخلص من المعطيات الواردة في الجدول رقم ٩ انه، بشكل عام، وجدت حلول لمشكلة الفلاحين المستأجرين، رغم ان بعضهم، ندموا وعادوا الى اراضيهم السابقة، بعد ان حصلوا على التعويضات وانتقلوا الى الاراضي الجديدة البديلة.

حدث هذا مع البدو، الذين كانوا يسكنون منطقة الحارثية: تلقوا تعويضات، وانتقلوا الى مناطق اخرى (بعضهم ذهب الى منطقة بيسان، والبعض الاخر الى شفا عمرو) ولكن بعد التوقيع على اتفاقية (١٩٢٦) بدأوا يعودون الى هذه الاراضي والاقامة عليها دون حق. وبعد اجراءات قضائية معقدة، اعيدت هذه الاراضي (في عام ١٩٣٤) الى مستوطنتي، كفار حسيديم، وشاعر هعمكيم.

مقترحات لحل مشكلة الفلاحين بما فيها "الترانسفير":

برزت من الحل الذي يقضي بنقل فلاحين عرب الى مناطق اخرى، الفكرة بنقل أعداد كبيرة من السكان العرب من اماكن سكناهم. وقد بدأ هذا التطور بعد ان فشلت الجهود الكثيرة لتحقيق اتفاق مع العرب في البلاد، وبعد ان بدأت فكرة التقسيم تتبلور. حيث بدأ النظر الى فكرة نقل السكان العرب، من مكان الى اخر، ليس فقط حلا لمشكلة الارض، انما حل سياسي اوسع بكثير. لذا جرى شراء مساحات كبيرة من الاراضي في الدول العربية المجاورة، في شرق الاردن، وفي منطقة حوران السورية.

وتجدر الاشارة الى ان حوالي ١٠٠,٠٠٠ دونم من اراضي حوران كانت

عائدة الى البارون روتشيلد، ومنذ النصف الثاني من عقد العشرينات، كان هنالك توجه لدى الادارة الصهيونية، لاستغلال هذه الأراضي، من اجل توطين العرب الذين يتم اخراجهم من الاراضي التي كانوا يستغلونها كأجراء. كما كانت هنالك خطة اخرى استيطان يهودي في هذه المنطقة، غير ان هذين التوجهين لم يخرجا الى حيز التنفيذ. حيث جرى تأميم هذه الاراضي من قبل الحكومة السورية، وفشلت كافة الجهود لاعادتها الى مالكها.

بالنسبة للاراضي في شرق الاردن التي وافق الامير عبدالله على تأجيرها لليهود (حوالي ٥٠,٠٠٠-٧٠,٠٠٠) دونم تقع بين جسر الملك حسين وبين ناحل يبوق، فقد فشلت محاولات الاستيطان اليهودي فيها، وكانت لهذا الفشل عدة اسباب منها:

* عدم توفر الاموال لتنفيذ الصفقة.
* معارضة سلطات الانتداب.

عندئذ طرحت الادارة الصهيونية اقتراحاً جديداً: الحصول على اراض تقع خارج حدود الوطن القومي اليهودي، بغية اسكان العرب الذين يتم اخراجهم من اراضيهم، وجرى ايضا، اطلاع البريطانيين على هذا الاقتراح. وقال بن غوريون، انه قال لوزير المستعمرات البريطاني، اورمسبي جور: "الان، لم يعد بالامكان توطين يهود في شرق الاردن، لذا يجب ان تسمحوا لنا، على الاقل، بشراء اراض هناك، لكي نوطن عليها العرب الفلسطينيين الذين نشتري منهم اراضيهم.

وكان رأي، المندوب السامي البريطاني، ان الامر ممكن اذا توفر رأس المال المطلوب، حيث قال: اذا قررت الحكومة، في لندن، اتباع هذه السياسة، سنكون نحن ايضا مستعدين للمشاركة في جمع رأس المال المطلوب، وبذلك نستطيع ايجاد حل لمشكلة الاراضي في ارض اسرائيل، غير ان الادارة البريطانية في البلاد، عارضت هذه المشاريع، وبخاصة المندوب السامي، ارثور فاكوف، اكبر صديق

للمشروع الصهيوني، الذي اعرب عن معارضته، في اطار المراسلات التي جرت مع وزارة المستعمرات.

لا توجد اية نية لدى الحكومة بأن يتم شراء هذه الاراضي (المقصود اراضي قرية رمان في شرق الاردن: (ج . ق) لاغراض اعادة توطين عرب، حيث ان كل محاولة كهذه لنقل عرب فلسطين الى الاراضي الجديدة في شرق الاردن، ستفسر بأنها طرد لهؤلاء السكان المحليين، الذين يضمن الانتداب البريطاني حقوقهم من اجل تطوير البيت القومي اليهودي".

وقال خاكوف: لا يمكن ان ينتقل هؤلاء الفلسطينيون الى شرق الأردن، لان مثل هذه الخطوة ستثير معارضة جماهيرية، لدى السكان العرب في فلسطين.

ويقول فاكوف، لقد كانت هناك معارضة شديدة من جانب الموظفين البريطانيين في فلسطين: لم يؤيدوا نقل اناس جدد الى شرق الاردن بدون توفير رأس مال. رغم ان اليهود اعربوا عن استعدادهم للمساعدة في جمع مثل هذا المال واستثماره في هذا المشروع.

بالنسبة لعملية نقل فلاحين عرب الى مناطق اخرى، كان ميول البريطانيين، بشكل عام، لحل المشكلة، في مواقع ليست خارج حدود ارض اسرائيل، ولهذا السبب اعدت الحكومة الانتدابية، عدة خطط لاعادة توطين عرب، داخل حدود البلاد، بالطبع، وقد اثيرت هذه المشاكل بشكل رئيسي لدى شراء اراضي سهل حفار، وكانت معظم الخطط، ترمي الى امكانية اعادة توطينهم في منطقة بيسان، فيء منطقة مقيبلة، وفي قضاء جنين.

حالة واحدة، جرى فيها نقل عرب الى اراض واقعة خارج حدود ارض اسرائيل بصورة فعلية، كانت تتعلق بشراء اراضي عائلة الزيناتي في بيسان، والتي نقل الفلاحون المستأجرون لديها الى شرق الاردن.

وجرى ذلك على النحو التالي: توجهت عائلة الزيناتي الى المؤسسات

اليهودية، عام ١٩٣٨، وعرضت عليها بيع ٣،٣٤٠ دونما من الارض، واعربت عن استعدادها بأن يتم نقل كافة الموجودين على هذه الاراضي، والبالغ عددهم حوالي (١٠٠٠) نسمة يعيشون في ١٩٩ خيمة الى شرق الاردن، شريطة دفع تكاليف النقل زيادة على ثمن الارض. وقد اعتبر عدد من شخصيات الحركة الصهيونية، الحل الذي قدمه الزناتي، بمثابة اشارة الى سياسة جديدة، ويبدو ان فايتسمان كان من بين هؤلآء.

على خلفية الفجوة التي نشأت في العلاقات بين العرب واليهود في البلاد، وضائقة الشعب اليهودي في تلك الفترة، وجدت افكار "الترانسفير" الشامل، أذناً صاغية، حتى بين عدد من زعماء الاستيطان اليهودي، وجرى تشكيل لجنة باشتراك كل من جرنوبسكي، كفلن، شيرت، ودوف يوسف، تولت مهمة وضع خطة لهذا الموضوع واجراء التحضيرات الاولية. وجرت دراسة الموضوع لفترة طويلة. حتى انه جرى استدعاء خبير هولندي، في ترحيل السكان. وكانت احدى الاقتراحات التي طرحت اثناء عمل اللجنة، تقضي بنقل حوالي (٩٠،٠٠٠) عربي، من الفلاحين المستأجرين، وممن لا يملكون أرضا، الى شرق الاردن وسوريا، لكي يتم تحرير حوالي ٦٨٠،٠٠٠ دونم لصالح الاستيطان اليهودي. ومن اجل هذا الاجراء، كان مطلوباً مبلغ ٨،٥ مليون ليرة فقط. وكانت هناك خلافات في الرأي، حول الوقت المطلوب لذلك.

ويقول الدكتور بونيه، عضو اللجنة، ان هذا الترحيل كان يتطلب تنفيذا في غضون عشر سنوات، في حين اعتقد فايش، انه يمكن تخفيض عدد السكان العرب بنسبة الثلث خلال ثلاث سنوات فقط.

كما طرحت فكرة "الترانسفير" كحل للمشكلة العربية-اليهودية، في اوساط غير يهودية ايضا، سواء عن طريق لجنة بيل، او عن طريق مستشار الملك بن سعود، سانت جون (عبدالله) فيلبي، الذي اقترح ابقاء ارض اسرائيل الغربية

(غرب نهر الاردن) لليهود - شريطة اعترافهم بسيادة الدول العربية. وعلى الصهاينة، تحديد ميزانية خاصة لاغراض "الترانسفير"، ترحيل العرب من المنطقة اليهودية، بحيث يتم ملاءمة هذه الميزانية مع حجم "الترانسفير". واذا تنازل الصهاينة عن جزء من شمال ارض اسرائيل (الجليل) المأهول بالعرب، والذي من المقرر ضمها الى سوريا، فان حجم "الترحيل" سيتقلص، وبالتالي تتقلص النفقات.

كما اقترح فيلبي، كمقابل للبادرة الحسنة اليهودية، ان يوافق المصريون على التنازل عن جزء من سيناء.

مفهوم ان الاجواء التي تولدت فيها فكرة "الترحيل الكبير"، سببها: النزاع العربي-اليهودي، والذي لم ينته حتى اليوم. ومع ذلك، تجدر الاشارة الى ان خطط "الترحيل" (الترانسفير) لم تكن ابداً سياسة رسمية لزعامة الاستيطان ولهذا، لم تكن هذه مجرد سياسة عمل ادت الى تحقيق نتائج. وكهذا، فان عمليات الترحيل، على غرار خطة الزناتي، وخطط "الترانسفير" التي تطايرت في الهواء، لم تصبح سياسة عمل عملية، للاستيطان اليهودي وزعامته.

التعويضات:

في عهد الحكم العثماني، لم يكن الصراع بين الاستيطان اليهودي وبين العرب، شديدا، مثلما كان عليه في عهد الانتداب، ولم تطرح ابدا فكرة منح تعويضات للفلاحين العرب. وكانت صفقات شراء الاراضي، تتم على اساس تجاري فقط، دون اي اعتبار لامر الفلاحين.

سأورد هنا، عدة نماذج، من فترة الهجرة الاولى: عندما استوطن اوائل المستوطنين اليهود، على ارض بيتح تكفا (ملبس) طرد الفلاحون العرب من ارضهم المستأجرة، وبقوا دون ارض. وهكذا حدث ايضا، في المطلة، وشجرة، وجديرا، وغيرها.

وكنيجة لهذه الاعمال، بقي العرب دون مصدر رزق، واضطر معظمهم

للحصول على لقمة العيش عن طريق السلب والنهب. كما زادت الهجمات على المستوطنات اليهودية الجديدة، وهكذا حدث ايضا، لدى انشاء المستوطنة الجديدة رحوفوت: جرى طرد عرب قبيلة السوطرية بعد اقامتهم على تلك الارض مدة اربعين سنة.

في فترة الانتداب البريطاني، وظهور الحركة القومية العربية، طرأ تغيير على الوضع، لان ذلك، كان من شأن السلطات والمؤسسات اليهودية ان تهتم بأمر الفلاحين المستأجرين.

كانت عملية اخلاء الارض، تتم سرا، الامر الذي زاد من ارتباط مشتري الاراضي اليهود باصحاب الاراضي الكبار. ويتضح هذا الوضع من خلال افادة احد النشطاء اليهود في شراء الاراضي حيث يقول: كانت الصفقات تبرم مع الأفندية الذين كانوا يتعهدون بتسليم الاراضي المباعة، خالية من الفلاحين، نحن لم نكن نرغب في التعامل مع هذه المسألة، بصورة مباشرة، كون اتصالنا، كان من شأنه رفع اسعار الاراضي، ولم نرغب في ان ينتشر امر الاخلاء، على نطاق واسع.

كان ارتباطنا بصاحب الارض واضحاً، لأنه لم يكن مستعداً لأن يدفع للفلاحين المستأجرين مبالغ كبيرة كنا نتابع الموضوع، ونحاول قدر الامكان، ان ندفع تعويضات مناسبة لاننا اردنا ان ينتهي كل شيء بهدوء.

وهكذا، كان من الطبيعي ان يعرف الفلاحون، ومستأجرو الاراضي، بأنهم يمكن ان يتوصلوا مع اليهود الى تسوية افضل بكثير مما هي مع اصحاب "العزب"، لذا بحثوا عن الاتصال مع اليهود الذين قد يضمنون لهم تعويضات بنسب عالية اكثر. وهكذا أصبح التعويض بمثابة قانون، بصورة عملية، ولم تكن هنالك صفقة شراء اراض، لم تشتمل على مبلغ معين، لدفع هذه التعويضات.

وتجدر الاشارة الى انه في موضوع التعويضات المالية، كانت المؤسسات اليهودية حريصة جدا، ولم تكن تعتمد على تعهدات اصحاب الاراضي، بأن يتولوا

بأنفسهم مسؤولية الفلاحين المستأجرين.

لذا، حرصت هذه المؤسسات على ابرام عقود ايجار مع الفلاحين ايضا، تتضمن تاريخا محددا، لمغادرتهم الارض.

صحيح ، انه كان بالامكان العمل حسب القانون فقط، وابعاد الفلاحين المستأجرين من الارض المشتراة بطرق قانونية، لكن ذلك، كان من شأنه الحاق ضرر سياسي، نظرا لصدى عمليات شراء الاراضي.

حالة نموذجية، لاجراء ارادي وواقعي، تتمثل في قضية اراضي قرية حارس، جنوب البلاد والتي كانت تمتد على مساحة ١٣،٠٠٠ دونم، جرى بيع ٨،٦٠٠ دونم منها، عام ١٩٢٣. وكانت المشكلة هي ان قسما من الثمن دفع، وكان من المقرر ان يدفع ما تبقى من المبلغ اثناء عملية النقل الرسمية في كانون اول ١٩٢٩. لكن كل الانذارات، التي وجهت الى الفلاحين المستأجرين، لم تجد نفعاً، لكن المؤسسات اليهودية، وكما هي الحال في معظم الحالات، تنازلت وتصرفت مع الفلاحين باللين.

كان بعض اصحاب "العزب" العرب بحاجة الى ايد عاملة لحراثة واستغلال اراضيهم، وكانوا يطمحون الى زيادة ارباحهم من عائدات الضريبة، التي كان يدفعها الفلاحون: كذلك، كان هناك فلاحون مستأجرون حصلوا على تعويضات من اليهود، وهكذا استطاعوا تسديد ديونهم، لاصحاب "العزب" وشراء معدات زراعية لحراثة حقولهم.

وفي حالات اخرى، وافق المستوطنون اليهود على تأجير قسم من الاراضي، التي اشتروها، الى الفلاحين العرب المستأجرين، على غرار مستوطنة نهلال في مرج ابن عامر، حيث استغل هناك الفلاحون العرب ارضاً مساحتها ٣،١٥٠ دونما.

ولكن، في معظم الاحيان، كان الفلاحون يفضلون استبدال الارض المستأجرة، بعد فترة فلاحة مقابل مبلغ من النقود نقدا.

قضية اخرى، اثارت العواطف، كانت تتعلق باراضي وادي الحوارث (سهل حفار) اذ عند الشراء في عام ١٩٢٩ لم يوجد حل لمشكلة الفلاحين المستأجرين الذين حرثوا الاراضي، لذا، اقترح الصندوق القومي الاسرائيلي، تأجيرهم مساحة ٥٠٠٠ دونم، شريطة ان تضمن حكومة الانتداب خروج العرب من الارض، بعد انتهاء مدة الايجار.

انه لم تكن للحكومة الانتدابية القدرة القانونية على ارغام الصندوق القومي الاسرائيلي، على تأجير هذه المناطق حسب شروط الصندوق نفسه، وكان المخرج الوحيد امام الصندوق، هو منح تعويضات، وفعلا، انتهت القضية بهذا الشكل.

يفهم من كل ما اسلفناه انه كان هناك عنصران في مسألة التعويضات.

الاول: العنصر الواقعي الذي يقضي بعدم الحاق الضرر بمشروع شراء الاراضي في طريق المس بالفلاحين والمستأجرين للاراضي.

الثاني: عنصر يمكن تعريفه بالايديولوجي - وهو المبدأ الذي كان متبعا من قبل المسؤولين عن صفقات شراء الاراضي، بأن لا يتم الاستيطان اليهودي على حساب العرب.

وبعد ان انتهت صفقات الشراء الكبيرة في السهول والاغوار، وتقلصت امكانيات شراء قطع اراض واسعة ومجمعة في النقب. وفعلا، جرى في سنوات الثلاثينات شراء عشرات الاف الدونمات عن طريق "شركة الاعداد للاستيطان" وهي شركة برأس مال خاص، مرتبطة بالمؤسسات القومية اليهودية، ولم تكن لها صفة السمسرة.

كما طرحت خطط لشراء ٤,٠٠٠,٠٠٠ دونم في النقب. وتطلبت هذه الخطط، ايجاد حل لمشكلة المياه في المنطقة، وجرى رصد مبالغ كبيرة من المال لهذه الغاية. كانت هناك نية للمبادرة في توطين البدو المحليين، وقد جرت

اتصالات بهذا الشأن مع شيوخ البدو.

اقترحت "شركة الاعداد للاستيطان" عليهم تزويد البدو بالمياه لري اراء
مقابل الارض التي يملكها كل شيخ. غير ان كل هذه البرامج الكبيرة، لم ؛
الى حيز التنفيذ. وهكذا ايضا كان مصير الخطة التي اعدت عام ١٩٤٦،
خط المياه في النقب، بقدرة انتاجية تصل ٣-٤ ملايين متر مكعب، كان
المقرر ان يتم استبدال ثلث هذه الكمية، باراض في اطار صفقات مبادلة
اصحاب الاراضي العرب.

تطبيق حل التعويضات عمليا:

لم يكن الحد الاعلى لمبلغ التعويضات التي دفعت الى العرب، مة
اخلاء الاراضي، التي اشتراها منهم اليهود، ثابتا، بل كان متقلبا ومتغيراً
لعدة اسباب: موقع الاراضي، الاستثمارات التي انفقها الفلاح على الار
والشروط المنبثقة عن الزمن.

وبشكل عام، كان المبلغ المخصص للتعويض كافيا لترتيب وضع الفلا-
قطعة ارض زراعية اخرى، وقد استطاع قسم منهم ترتيب اموره في العمل الزا
اليهودي.

على اية حال، كان مبلغ التعويضات الذي يعطى للفلاح يكفي لترا
اموره بصورة كاملة، ويصل الى (٥٥) جنيها استرلينيا، وفي حالات معي
عندما كانت تدعو الحاجة الى بناء بيت للفلاح، يصل المبلغ الى (٧٠) ج
استرلينيا اما البدو فقط حصلوا على اراضي مراعي اخرى، بالاضافة الى م
من النقود. والنموذج على ذلك: اراضي مستنقعات "كبيرة" اشترتها شركة "فيـ
حيث حصل البدو هناك، بالاضافة الى ٢،٥٠٠ دونم مراعي، على ٢٠٠٠ ج
استرليني نقدا.

كما ان مصاريف الوساطة، كانت تصل احيانا الى مبالغ محترمة ـ

ففي صفقة شراء اراضي، بسال الشمالي، من قبل شركة "فيكا" (في منطقة طنطورة)، على سبيل المثال، جرى انفاق اكثر من ٥٠٠٠ ليرة لهذه الغاية، ويمكننا الحصول على صورة واضحة لهذا الموضوع من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

التعويضات التي دفعت الى الفلاحين المستأجرين في سهل مرج ابن عامر، وسهل عكا من قبل شركة "فيكا" في سنوات العشرينات.

الموقع	المساحة المشتراه (بالدونمات)	مساحة الارض المستغلة (بالدونمات) من قبل الفلاحين قبل الشراء	عدد الفلاحين	التعويضات التي تم دفعها بالجنيه الاسترليني
غوش نوريس	٢٩،٤٠٠	٦،٠٠٠	٣٩	٦٠٠ قبل ذلك حصلوا كأيجار على ٣١٠٠ دونم لمدة ٦ سنوات وبلغت قيمة الايجار ١،٨٦٠ جنيها استرلينيا.
غوش نهلال	٢١،٨٠٠	٧٠٠٠	٣٠	حصلوا قبل ذلك على ٣،١٥٠ دونما كأيجار لمدة (٦) سنوات وبعد ذلك تمديد الايجار لمدة ثلاث سنوات. ودفعوا مقابل الايجار ما مجموعه ٢،٩٣٠جنيها استرلينيا، وحصلوا على ٣٢٥ جنيها لدى مغادرتهم الارض.
جنيجر	١١،٥٠٠	٦،٤٥٠	٢٢	٢٥٠
حي الناصرة تل عدس	٢١،٥٠٠	٩،٠٠٠	٣٤	٤٨٠ حصلوا على اذن لحراثة واستغلال ٣،٢٠٠ دونم، ثم اضيف لهم مقابل بيع حقوق العمل ٣٢٥ جنيها استرلينيا، اي حصلوا على ما مجموعه ٨٥٠ج/أ

الحارثية، ٢٦,٠٠٠	١٨,٥٠٠	٥٩	٣,٢٣١
خريتا، الشيخ بريق (بالقرب من شاعر هعمكيم)			
جبت، ٢٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٥٥	١,٩٨٠
كنيفس، تل طوره. كفراتا، مجدل،			
٢٠,٧٠٠	٢٠,٠٠٠	٩٦	٦,٠٠٢
جده ١٠,٣٠٠	١٠,٠٠٠	٥٥	٣,٢٥٥
(رمات يشي)			
تل شمس ٦,٩٠٠	٦,٥٠٠	٢٥	١,٠٧٥
(كفار يهوشع)			
كوسكوس ١٠,١٠٠	٧,٦٠٠	٤٢	١,٥٨٧
(طبعون)			
العفولة ١٥,٥٠٠	١٣,٥٠٠	٥٢	٢,٥٣٨
شونم، ١٠,٢٠٠	٦,٠٠٠	١١	١,٠٢٥
(مرحابيا)			
أبو شوشه ٥,٣٠٠	٢,١٠٠	١١	٤٢١
(مشمار هيعمك)			
ورقاني ٣,٦٠٠	٣,٠٠٠	٢٠	٥٠٠
جدرو، ٤٤,٥٨٨	١٦,٠٠٠	٩٠	٣,٤٧٩

(مفراتس)				
اراضي محروثة من قبل عدة أشخاص				
	----	١٥٠	٣٠	١٨٠
المجموع	٢٦١،٣٨٨	١٤٣،٨٠٠	٦٧١	١٧،٢٥٣
جنيها استرلينيا.				

يجب ان نضيف الى هذا المبلغ، مبلغ ٢،٠٠٠ جنيه استرليني حصل عليها الفلاحون المستأجرون بغية مساعدتهم على اقامة اماكن سكن جديدة عوضا عن اماكن سكناهم، في مناطق العفولة، خريتا، الشيخ بريق، شونم، جبت، وكنيفس، ونرى هنا ان عملية دفع التعويضات كانت اجراء دائما.

لقد استقينا المعطيات الواردة في الجدول السابق من مذكرة الدكتور روبين، ويضيف اليها عدة ملاحظات يمكنها ان توضح لنا الاسلوب الصهيوني بشكل عام:

في جميع صفقات شراء الاراضي التي نفذها اليهود، حاولنا ان لا يبقى المحتفظ السابق بالارض، دون ارض، وهناك عدة امكانيات لذلك:

* دفع تعويضات ورؤيتهم ينتقلون الى ارض اخرى. وهذا حل سهل يمكن تطبيقه في الاماكن التي يكون فيها الفلاحون المستأجرون يسكنون في بيوت ليست ملكا لهم، بل تعود الى صاحب "العزبة".

* عندما لم يكن من الممكن الحصول على ارض اخرى في المنطقة، او ان المستأجرين كانوا يسكنون في بيوت لهم في الموقع، كان من الضروري الابقاء على قسم من الارض المشتراه للفلاحين المستأجرين بشكل عام.

ج- اذا كان الفلاح المستأجر غير قادر على البقاء في الارض، كان يتوجب علينا تأمينه في مكان اخر من اراضينا.

د- ونص القانون على انه عندما نشتري ارضا من اصحاب اراضي صغيرة،

نشتري فقط الاجزاء غير الجوهرية بالنسبة لهم، اي الابقاء على اراضي كافية لمواصلة العيش بصورة مناسبة على قطعة الارض المتبقية للفلاح. وكان يجب تطبيق هذا القانون، بشكل خاص في منطقة الساحل، اذ توجد الاراضي في تلك المنطقة بشكل عام، بأيدي ملاكين صغار.

هـ- شراء اراضي في شرق الاردن وسوريا، حيث يتم هناك توطين اصحاب اراض سابقين من الاراضي التي اشتريناها.

هذه المذكرة، تشكل وثيقة صارخة على الغاية الاساسية لمبدأ التعويضات، وهي ضمان ظروف حياتية للانسان وليس طرده. ولم تنطو هذه السياسة على اية خدعة وكما ان هذا الامر، كان معترفا به من قبل حكومة الانتداب ذاتها، وهذا الاعتراف موثق ضمن وثائقها الرسمية.

فقد جاء في التقرير الذي قدمه جون هوب سمبسون، والذي شكلت توصياته قاعدة لسياسة الحكومة بشأن فرض قيود على شراء اراضي من قبل اليهود، ما يلي: "لا يوجد لليهود ما يلامون عليه بكل ما يتعلق بأراضي سورسوك. لقد دفعوا اثمانا مرتفعة مقابل الاراضي، وعلاوة على ذلك دفعوا لبعض اولئك الذين سبق ان اقاموا على هذه الاراضي مبلغا محترما، لم يكن يتوجب عليهم دفعه من الناحية القانونية. ولم يكن هذا شأنهم، انما شأن الحكومة التي يجب عليها الاهتمام بأن لا يلحق ظلم بالعرب، في اطار هذه الصفقة.

اذ ان البند السادس من كتاب الانتداب ينص على ان من واجب الادارة الانتدابية في فلسطين المحافظة على حقوق ومكانة العرب من الهجرة اليهودية. ومن المشكوك فيه ان يكون هذا البند، قد حظي بالاهتمام المطلوب، في قضية اراضي سورسوك.

ان اقوال سيمبسون تؤكد انه لم تكن هناك اية خدعة في منح التعويضات ومعالجة موضوع الفلاحين المستأجرين. لكنه، يدعي من جهة ثانية، ان خطر شراء

الاراضي من قبل اليهود، يكمن في ان هذه الارض، تصبح منذ لحظة شرائها، أرضا أجنبية"، أي ان العرب لا يستطيعون الآن او في المستقبل حراثتها، لأن وجهة النظر الصهيونية، تقضي بأن الاستيطان اليهودي يعتمد على رأس المال اليهودي المستثمر، لهدف جلب اليهود الى فلسطين، والاستيطان فيها.

وكل هذه المبررات، تتناقض مع البند-٦ من كتاب الانتداب (المحافظة على المصالح العربية في فلسطين: ج.ق). وهذا الخطر غير موجود في مستوطنات "فيكا" حيث لا يوجد هناك مبدأ العمل العبري، لكن هذه المستوطنات ايضا كانت تواجه ضغوطاً صهيونية.

ان اقوال سمبسون، تعكس الموقف البريطاني عامة، والذي يقضي بأن المساحة القابلة للاستغلال الزراعي في فلسطين. صغيرة جدا، وان شراءها لا بد ان يترتب عليه طرد وتجريد العرب من اراضيهم. وحول هذا الموضوع سنتحدث في السياق.

الفصل الرابع

مسألة الطرد

لقد حظى هذا الموضوع بدراسة متكررة من قبل لجان رسمية كثيرة ارسلت الى البلاد، وكان *القاسم المشترك* بينها هو قرار ان الاستيطان الصهيوني يؤدي الى طرد العرب. فقد كانت هذه هي توصيات لجنة شاو، التي اعتبرت شراء الاراضي العربية من قبل اليهود، سببا رئيساً، لاندلاع اضطرابات عام ١٩٢٩.

اما بالنسبة لتقرير سمبسون، سنورد هنا من اقوال ارلوزوروف: "حدد سمبسون رقما ترك انطباعا من الدقة الحسابية - ٢٩،٤٪ من سكان القرى العربية، ليست لديهم أراض وهذا الأمر خلق الانطباع بأن الاستيطان اليهودي هو المسؤول عن نقص الارض العربية بهذه الصورة المثيرة للقلق.

هناك تقرير مماثل هو تقرير فرنتش، الذي اخطأ في احصاء مجموع قضايا الطرد، بأنها ٣٧٠٠ قضية، واتضح فيما بعد انها ٢،٧٢٢ قضية، اضيفت اليها ٤٦٦ قضية جديدة، ولكن عندما جرى التأكد من هذه القضايا لدى المستشار القانوني لحكومة الانتداب، تبين ان (٢٥٢٠) قضية من ضمن (٣٠٠٥) قضايا، كانت مرفوضة وكانت هناك (٥٧٠) قضية فقط صحيحة، وبقيت (٨٨) قضية معلقة لم تحسم بعد.

وتجدر الاشارة، الى انه من بين القضايا ال (٥٧٠) التي وجدت صالحة وسليمة، كانت هناك ٢٠٠ قضية تتعلق ببدو وادي الحوارث، الذين وجد حل لقضاياهم، عن طريق منحهم تعويضات.

ويتضح انه طيلة سنوات الانتداب الاثنتي عشرة الاولى (١٩٢٠-١٩٣٢) جرى طرد حوالي ٥٠٠ عائلة فلاحين عرب من اماكنهم اي (٤٢) عائلة في كل سنة - وهو رقم ضئيل.

يصبح موضوع الطرد مشكلة، عندما يدور الحديث حول فلاحين، لا

يملكون ارضا. وهؤلاء هم "الحراثون". وقد أزعجت هذه المشكلة الزعماء الصهاينة كثيراً، الذين اعتبروها مصدراً لتعقيدات جدية محتملة. كانوا يخشون ان يعتبر هؤلاء الحراثون، ضمن المطرودين من الارض، الامر الذي سيزيد من عدد المطرودين. بعدة الاف. ونقتبس هنا مرة ثانية من اقوال ارلوزوروف: يجب ان نذكر، ان مسألة "الحراثين" المذكورين في هذا النبد، لا تدخل بأي شكل من الاشكال تحت صفة المطرودين... في بلد زراعي في العالم، يوجد عمال زراعيون مستأجرون، يمكننا وصفهم بأنهم غير مالكين للارض. ومعظمهم يتنقلون من مكان الى آخر، ولا يقيمون في معظم الحالات اكثر من سنتين في مكان عمل واحد. ولو ارادت الحكومة اعطاء ارض لكل مقيم في كل قرية، في "ارض اسرائيل" فلن يتم حل هذه المسألة ابدا.

لقد جرى تقديم طلبات من قبل الحراثين، وخشيت الوكالة اليهودية جدا، من الورطة التي كانت ستحدث اذا ارادوا ان يتم شمولهم ضمن المطرودين، علاوة على الفلاحين المستأجرين، واصحاب الاراضي الصغيرة، اي صغار الملاكين".

كانت مخاوف المؤسسات اليهودية مبالغا فيها، حيث ان الحركة الوطنية العربية، لم تطرح الموضوع نهائيا. فالامر كان مفهوما لديهم اذ كان من بين زعماء هذه الحركة، عدد من اصحاب "العزب" الكبيرة الذين استخدموا هم انفسهم "حراثين". لذلك لم يكن موضوع الحراثين، مصدر قلق بالنسبة لزعماء الحركة الوطنية العربية، رغم حقيقة ان العرب كانوا يملكون معظم الاراضي في البلاد، وكان معظم الحراثين يعملون في المزارع العربية. وكان من بين اصحاب "العزب" الكبيرة الذين استفادوا من عمل الحراثين، الحاج امين الحسيني، فهو علاوة على أنه صاحب منصب رفيع، كان ينتمي ايضا الى عائلة اقطاعية، تملك عشرات الآف الدونمات.

كما احتل مناصب رئيسة في تلك الحركة اشخاص مثل جمال الحسيني،

يعقوب الحسيني، الفرد .أ. روك، الذي احتل مكاناً مركزياً في تصدير الحمضيات، نجيب بيك النشاشيبي، رئيس بلدية القدس، الذي كان معظم ابناء عائلته من كبار الملاكين.

تجدر الاشارة الى ان "الحراثين" كانوا يشكلون أدنى طبقة بين الفلاحين. كان يتم استئجارهم لمدة فصل واحد او اثنين فقط، مقابل ٢٥٪ من المحصول وكانوا يقتطعون من اجرتهمَ ايضاً بدل استخدام معدات الحراثة والضرائب المختلفة.

ولم يحصل الحراث على قطعة ارض خاصة به لاستغلالها انما كان خاضعاً لسلطة صاحب "العزبة" الذي يوفر له العمل حسب رغبته واحتياجاته.

لقد اعتمدت الزراعة العربية، بشكل رئيس، على الفلاحين المستأجرين، على مختلف انواعهم، ومن ضمنهم "الحراثون" الذين كانوا يعيشون من العمل الزراعي.

والغريب في الامر، ان الحركة القومية اليهودية بالذات، هي التي ساهمت مساهمة محترمة في تخفيف الوضع الصعب لهؤلاء الفلاحين العرب، حيث ان مشروع الاستيطان، جلب معه التطوير السريع والتحديث الزراعي، والطلب المتزايد على الايدي العاملة، وسواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، فقد استفادت في الواقع، طبقة واسعة من الفلاحين والحراثين العرب، من هذا التطور، الامر الذي بدا بوضوح، مع انتقال العرب من مكان الى مكان، ومن منطقة الى منطقة - سواء داخل البلاد، او هجرة العرب الى خارج البلاد.

اجراءات الهجرة العربية:

هناك عدة دوافع للهجرة:

أ- ان أية هجرة تتجه الى الاماكن التي يوجد فيها تطور صناعي، يوفر امكانية الحصول على مصادر رزق للسكان الذين هجروا الزراعة. ومعروف ان "ارض اسرائيل" كانت خالية من المشاريع الصناعية.

كذلك، الهجرة اليهودية - لم يكن توجهها الى التصنيع، بل العكس - كانت تطمح الى انشاء طبقة مزارعين يهود في البلاد.

ب- لذا كانت مسألة تطوير الزراعة اليهودية، في مقدمة واجبات الحركة الصهيونية. كما ان الزراعة اليهودية المتطورة، شكلت دافعاً لتدفق عرب من داخل البلاد او من خارجها.

ج- كما كانت هنالك اجراءات هجرة من بلاد الى بلاد، في سوريا ولبنان، على سبيل المثال. فخلال الفترة من (١٩٢٥-١٩٣٥)، هاجر من هذه البلدان (٨٧،٨٨٨) نسمة، بمعدل (٦،٢٧٦) نسمة سنوياً. وهذه الهجرة لم تكن "ارض اسرائيل" بعيدة عنها، وبخاصة بسبب حركة التطوير والاستثمار في البلاد. وهكذا، زاد حجم السكان العرب في البلاد في الفترة (١٩٢٢-١٩٣٠)، بحوالي (٢٠٠،٠٠٠) نسمة (زيادة سنوية ٣٪، وذلك رغم ان التكاثر الطبيعي لدى العرب، وصل الى معدل سنوي بلغ ٢،٥٪). وعلى أية حال، نستطيع التقدير بأنه كان من ضمن ال (٢٠٠،٠٠٠) هؤلاء، حوالي ٣٠،٠٠٠) مهاجر عربي من الخارج.

لذلك، في نفس المناطق التي شهدت زيادة ملموسة في عدد السكان اليهود، طرأت زيادة موازية في وسط السكان العرب. غير ان الادارة البريطانية تجاهلت هذا الامر.

وفي اطار الجهود المبذولة لتنبيه المندوب السامي البريطاني، تشنسلور، الذي كان اكثر المندوبين السامييين اعراضاً عن الشرح اليهودي، اكد امامه ارلوزوروف انه، في العقد الاخير، الذي هاجر فيه الى فلسطين (١٠٠،٠٠٠) يهودي، فان الهجرة العربية من فلسطين انخفضت، وليس هذا فحسب، بل أضيف الى السكان العرب في البلاد، ما بين ١٥٠٠-١٨٠٠ عربي، جاءوا اليها من الخارج. كما قال فاوكوف للمندوب السامي، ان الاستيطان اليهودي يوفر مصدر

عيش لقوة عاملة عربية كبيرة ايضاً. ولا شك ايضاً، بأن الرسوم والضرائب الكبيرة التي لم يستطع اصحاب الاراضي العرب، الوفاء بها، كانت دافعا اضافياً للهجرة الداخلية من مكان الى آخر.

والمعطيات التالية تثبت حقيقة ان الاستيطان اليهودي هو الذي تسبب في الهجرة العربية الى فلسطين.

جدول رقم (١١)

المناطق	عدد السكان		المساحة بالكيلومتر المربعة		عدد الاشخاص في الكيلومتر المربع	
	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١
عام	٧٥١،١٨٢	١،٠٣٥،٨٢١	٢٥،٢٥٦	٢٥،٤٨٣	٣٠،٠	٤٠،٧
غزة	٧٣،٨٨٥	٩٤،٦٣٤	١،١٩٦	١،١٩٦	٦٠،٣	٧٩،١
بئر السبع	٧٣،٤٦٤	٥١،٠٨٢	١١،٨٧٢	١١،٨٧٢	٦،٣	٤،٣
يافا	٦٣،٣١٤	١٤٥،٥٠٢	٣٣٥	٣٣٥	١٩٥،٠	٤٣٤،٣
الرملة	٤٩،٠٧٦	٧٠،٥٧٩	٨١٤	٨١٤	٦٠،٣	٨٦،٧
الخليل	٥٣،٥٧١	٦٧،٧٣١	٢،١٢٠	٢،١٢٠	٢٥،٣	٣١،٩
بيت لحم	٢٤،٦١٣	٢٣،٧٢٥	٥٢٠	٥٢٠	٤٧،٣	٤٥،٦
القدس	٩١،٢٧٢	١٣٢،٦٦١	٤٢٠	٤٢٠	٢١٧،٣	٣١٥،٩
اريحا	١،٩١٩	٣،٤٨٣	٦٧٦	٦٧٦	٢،٨	٥،١
رام الله	٣٠،٠٠٥	٣٩،٠٦٢	٥٤٢	٥٤٢	٥٥،٤	٧٢،٠
طولكرم	٣٤،٩٧٢	٤٦،٣٢٨	٧٥١	٧٥١	٤٦،٦	٦١،٧
نابلس	٥٦،٦٩٥	٦٨،٧٠٦	١،٦١٨	١،٦١٨	٣٥،٠	٤٢،٥

جنين	٣٣،٥٣٤	٤١،٤١١	٨٠٠	٨٠٠	٤١،٩	٥١،٨
الناصرة	٢٦،٦٨١	٢٨٥٩١	٥٠٧	٥٠٧	٤٤،٧	٥٦،٤
بيسان	١٠،٦٧٩	١٥،١٢٣	٤٤٦	٣٩٥	٢٣،٩	٣٠،٣
طبريا	٢٠،٧٢١	٢٦،٩٧٥	٤٥١	٤٥٣	٤٥،٩	٥٩،٥
حيفا	٥٦،٤٥٧	٩٥،٤٧٢	١،٠٢٢	١،٠٢٢	٥٥،٢	٩٣،٤
عكا	٣٥،٥٣٥	٤٥،١٤٢	٦٧٣	٧٣٠	٥٢،٨	٦١،٨
صفد	٢٢،٧٩٠	٣٩،٧١٣	٤٩٣	٧١٢	٤٦،٢	٥٥،٨

جدول رقم (١٣)

توزيع السكان في مختلف المناطق وفقا لانتمائهم الديني

المناطق		المجموع		مسلمون		يهود		مسيحيون	آخرون
١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١
غزة									
٧٣،٨٨٥	٩٤،٦٣٤	٧٢،٧٤٠	٩٣،٣١٥	٣٣٠	٤٢١	٨١٢	٨٩٧	٣	١
بئر السبع									
٧٣،٤٦٤	٥١،٠٨٢	٧٣،١٢٠	٥٠،٩٠٧	٩٦	١٧	٢٣٥	١٥٣	١١	٥
يافا									
٦٥،٣١٤	١٤٥،٥٠٢	٣٣،٨٩٣	٦٥،٤٧٨	٢٤،١٣٦	٦٨،٧٨٩	٧،٢٧٥	٩،٩٢١	٨	٣
الرملة									
٤٩،٠٧٥	٧٠،٥٧٩	٤٠،٢٢٥	٥٧،٨٨٧	٣،٩٣٣	٨،٤٩٦	٣،٧٥٧	٤،١٨٤	١،١٦٠	١٢

الخليل	٥٣،٥٧١	٦٧،٦٣١	٥٣،٠٦٨	٦٧،٣٦٤	٤٣٠	١٣٥	٧٣	١٢٤		-----
بيت لحم	٢٤،٦١٣	٢٣،٧٢٥	١٤،٤٢٨	١٣،٠٤٧	٢	٤٢	١٠،١٨٣	١٠،٦٢٨		٨
القدس	٩١،٢٧٢	١٣٢،٦٦١	٤٠،٨٥٠	٥٧،٧٦٢	٣٤،٤٣١	٥٤،٣٣٨	١٥،٤٩٦	٢٠،٣٠٩	٤٩٥	٥٢
اريحا	١،٩١٩	٣،٤٨٣	١،٧٢٩	٢،٩٤٩	٦	٢٤٣	١٣٤	٢٦٣	---	٢٨
رام الله	٣٠،٠٠٠	٣٩،٠٦٢	٢٤،١٦٨	٣١،٨٩٧	١٧	٥،٨٣٠	٧،١٦٤		---	---
طولكرم	٣٤،٩٧٢	٤٦،٣٢٨	٣٤،٦٧٦	٤٥،٢٩٠	٢٣	٦٦١	٢٠٣	٣٥٦	١٠	١٦
نابلس	٥٦،٦٩٥	٦٨،٧٠٦	٥٥،٤٤٤	٦٧،٣١٤	١٧	١٠	١،٠٨٥	١،٢١٤	١٤٩	١٦٨
جنين	٣٣،٥٣٤	٤١،٤١١	٣٢،٦٥١	٤٠،٥٥٥	٧	٤	٦٦١	٨٥١	٢١٥	١
الناصرة	٢٢،٦٨١	٢٨،٥٩٢	١٤،٩٣٦	١٨،٠١٩	٧٠٠	٣،١٧٢	٣،٠٤٣	٧،٣٨٤	٢	١٧
بيسان	١٠،٦٧٩	١٥،١٢٣	٩،٦٨٢	١٢،٦٧٢	٧٠٠	١،٩٥٠	٢٩٧	٤٧٧	---	٢٤

طبريا									
٢٠،٧٢١	٢٦،٩٧٥	١٢،٤٨١	١٦،٥٤١	٦،٢٣٩	٧،٧٨٥	١،٣١٦	١،٧٣٤	٦٨٥	٩١٠
حيفا									
٥٦،٤٥٧	٩٥،٤٧٢	٣٤،٥٢٨	٥٢،٨٣٠	٨،٧٤٥	٢٣،٣٦٧	١١،١٠٧	١٦،٤٩٢	٢،٠٧٧	٢،٧٨٣
عكا									
٣٥،٥٣٥	٤٥،١٤٢	٢٤،٩٢٥	٣١،٩٠٥	١٤٤	٢٩٦	٦،١٩٤	٧،٦٧٢	٤،٧٧٢	٥،٢٦٩
صفد									
٢٢،٧٩٠	٣٩،٧١٣	١٧،٣٠٦	٣٣،٩٧٥	٣،٨٤٤	٣،٦٧٨	١،٢٥٣	١،٣٧٥	٣٨٧	٤٨٥

جدول رقم (١٣)

توزيع السكان حسب الانتماء الديني والحجم بالنسبة المؤية

الدين	السكان		زيادة بالنسبة المؤية
	١٩٢٢	١٩٣١	
كل الاديان	٧٥٥،١٨٢	١،٠٣٥،٨٢١	٣٦،٨٪
مسلمون	٥٩٠،٨٩٠	٧٥٩،٧١٢	٢٨،٦٪
يهود	٨٣،٧٩٤	١٧٤،٦١٠	١٠٨،١٪
مسيحيون	٧٣،٠٢٤	٩١،٣٩٨	٢٥،٢٪
آخرون	٩،٤٧٤	١٠،١٠١	٠،٧٪

جدول رقم (١٤)

توزيع السكان المدنيين والقرويين ونسبة كل منهما

المجموع		قرويون		مدنيون		
النسبة المئوية	السكان	النسبة المئوية	السكان	النسبة المئوية	السكان	السنة
٪١٠٠	٧٥٧،١٨٢	٪ ٦٥،١	٤٩٢،٨٦٥	٪٣٤،٩	٢٦٤،٣١٧	١٩٢٢
٪١٠٠	١،٠٣٥،٨٢١	٪٦٢،٦	٦٤٨،٥٣٠	٪٣٧،٤	٣٨٧،٢٩١	١٩٣١

ماذا نستنتج من المعلومات الواردة في الجداول السابقة ؟

أ- طرأ انخفاض ملموس في عدد السكان في المناطق التي يقطنها العرب فقط. (في منطقة بئر السبع من ٦،٣ الى ٤،٣ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، وفي منطقة بيت لحم من ٤٧،٣ الى ٤٥،٦ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد).

ب- زيادة كبيرة في عدد السكان العرب، في مناطق الاستيطان اليهودي، مثل منطقة يافا (من ١٩٥ الى ٤٣٤،٣ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد). والسبب في ذلك، هو وفرة فرص العيش التي نشأت نظرا لقرب يافا من تل ابيب، ومناطق البيارات.

ونفس الشيء ينطبق على منطقة مدينة الرملة القريبة، التي حظيت هي ايضا بزيادة في الحجم والازدهار (من ٦٠،٣ الى ٨٦،٧ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد). وفي القدس ايضا، طرأت زيادة كبيرة في عدد السكان العرب، بالمقارنة مع عدد اليهود فيها (من ٢١٧،٣ الى ٣١٥،٩ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد).

ولا شك في ان الزيادة بعدد السكان العرب في مناطق الاستيطان اليهودي، لم تكن بأي حال من الاحوال نتيجة للتكاثر الطبيعي فقط، انما كانت نتيجة للتطوير اليهودي. واليكم النموذج:

في منطقة يافا-الرملة، كان عدد السكان العرب في هذه المنطقة عام ١٩٢٢ - ٧١،١٩٠ نسمة. وكانوا يعيشون على الزراعة ويملكون منطقة تبلغ مساحتها ١،٢٦٠،٠٠٠ دونما.

ولدينا ظاهرة مثيرة للاهتمام: رغم صفقات شراء اراض متالية من قبل اليهود في هذه المنطقة، كان عدد السكان العرب في المنطقة عام ١٩٣٨ - ١٢٦،٠٠٠ نسمة، اي بزيادة نسبتها ٧٤،٥٪، وهكذا الامر ايضا بالنسبة لمناطق اخرى:

في مرج ابن عامر، زبولون، ومنطقة نهر الاردن، كان يعيش في عام ١٩٢٢ - ٨٩،٦٠٠ فلاح عربي وفي عام ١٩٣٨، تضاعف هذا العدد تقريبا، وبلغ ١٥٠،٠٠٠ نسمة.

وفي المقابل، في منطقة بئر السبع، كان يعيش في منطقة واسعة جدا (١٢،٥٧٧،٠٠٠) دونم، (٧١،٠٠٠) نسمة فقط (من البدو) في عام ١٩٢٢. وفي عام ١٩٣٨، لم يزد عددهم على (٤٩،٠٠٠) نسمة. ولا شك في ان هذا النقص ينبع من هجرة عشرات الالاف منهم الى المناطق التي استفادت من ثمار الاستيطان اليهودي.

وهكذا ايضا في منطقة الخليل: كان يوجد في عام ١٩٢٢، على ارض زراعية جيدة مساحتها (٢،٠٦٤،٠٠٠) دونم ٥١،٣٤٥ نسمة. اما عام ١٩٣٨ فلم نجد انه طرأت اية زيادة في عدد السكان هناك نهائياً، حيث بلغ عدد السكان (٥٩،٠٠٠) نسمة فقط - زيادة بنسبة ١٪ كمعدل سنوي بالمقارنة مع معدل الزيادة في البلاد والبالغ ٢،٥٪ (وهذا في منطقة لم يكن فيها اي استيطان يهودي).

جدول رقم (١٥)

سكان فلسطين (١٩٢٢ - ١٩٤٢)

المجموع	مسلمون	يهود	مسيحيون	اخرون
عدد السكان حسب احصاء ١٩٢٢				
٧٥٢,٠٤٨	٥٨٩,١٧٧	٨٣,٧٩٠	١٧,٤٦٤	٧,٦١٧
عدد السكان في عام ١٩٤٢				
١,٦١٩,٩٨١	٩٩٥,٢٦٢	٤٨٤,٤٠٨	١٢٧,١٨٤	١٣,١٢١
مجموع الزيادة في عدد السكان				
٨٦٧,٩٢٧	٤٠٦,٠٨٥	٤٠٠,٦١٨	٥٥,٧٢٠	٥,٥٠٤
الزيادة الطبيعية				
٥٢٦,١٥٨	٣٨٦,١٠٠	٩٤,٨١٥	٤٠,٠٧٥	٥,١٦٨
زيادة بواسطة الهجرة				
٣٤١,٧٩٩	٢٠,٠١٥	٣٠٥,٨٠٣	١٥,٦٤٥	٣٣٦

بالنسبة لهجرة العرب الى فلسطين يجب ان نضيف كان هدف قدوم العرب الى البلاد، هو العمل في مواسم قطف الحمضيات مثلا. وكان معظمهم يعودون من حيث أتوا بعد انتهاء الموسم، لكن قسما منهم، كانوا يتأخرون ثم يستقرون فيها. وكانت للعرب من الناحية القانونية ميزة مقابل القيود المفروضة على هجرة اليهود الى فلسطين، هي اتفاقية عام ١٩٢٦، بين حكومة الانتداب في فلسطين وبين سوريا، والتي تقضي بأن سكان المناطق القريبة من فلسطين، في سوريا ولبنان يسمح لهم بحرية الدخول الى فلسطين دون اي قيود باستثناء تصريح مرور او دخول، وكان يمكن الحصول عليه دون اي صعوبة.

لا توجد لدينا معطيات دقيقة حول هجرة غير مشروعة، لكنه ـ
تقديرات حكومة الانتداب، دخل الى فلسطين اثناء الفترة من ١٩٣٣-٣٩
بصورة غير مشروعة، ١٣,٥٧٤ نسمة من غير اليهود، (مقابل ١١,٢٤٨ يهو

كما ان عدد المهاجرين غير القانونيين الذين جرى طردهم من فلس
قد يجسد لنا ابعاد هذه الهجرة. فقد طرد من فلسطين خلال هذه الفترة ١٠١
نسمة منهم ١,٤٥٦ يهودياً فقط، و ١٠,١٤٥ نسمة غير يهود.

ويستشف من هذه المعطيات، ان عدد المهاجرين العرب الذين دخلوا ا
بهذه الطريقة، اكثر بكثير من عدد المهاجرين اليهود. وقد احتل الحورانيون ا
الاول في الهجرة غير المشروعة الى فلسطين.

اذ انه حسب مصادر سورية، دخل خلال الفترة ما بين نيسان - ت
ثان ١٩٣٤، الى البلاد ما بين ٣٠,٠٠٠-٣٦,٠٠٠ حوراني. وحسب تقدير آخ
عددهم حوالي ٢٠,٠٠٠ شخص وان حوالي ثلثهم، عادوا الى قراهم في م
حوران. وقد فشلت جميع محاولات السلطات غير المشروعة الى فلسطين،
تكن لديهم في الواقع اية سيطرة في هذا المجال.

كانت المؤسسات اليهودية قلقة جدا من هذه الهجرة التي كانت ت
عنصراً منافساً للمهاجرين اليهود على العمل في المزارع اليهودية، وكان من ال
ايضا، تحريضهم على صعيد القومية العربية. لذا طلبت المؤسسات اليهودية
حكومة الانتداب، اتخاذ اجراءات فعالة لطرد الحورانيين ومنع دخوله
فلسطين وكذلك منع دخول عرب من شرق الاردن.

وقد اتهم اليهود حكومة الانتداب بالمحاباة تجاه العرب. فقد كانت
الهجرة اليهودية غير المشروعة الى فلسطين وتمنع كذلك هجرة اليهود الى
الاردن، من جهة، وتتجاهل، في نفس الوقت، هجرة العرب الى فلسطين من
اخرى.

وكانت الحكومة الانتدابية تعتمد على قانون قديم صدر عام ١٨٩١، الذي يسمح بالدخول من كافة الاقاليم التركية سابقا، وسمح لليهود بالهجرة الى منطقة الانتداب البريطاني في "ارض اسرائيل" فقط.

الفصل الخامس

سياسة شراء الاراضي خلال الفترة :

١٩٣٦-١٩٤٨

ادت احداث ١٩٢٩-١٩٣٦ الى خلق وضع جديد في فلسطين فيما يتعلق بالعلاقات العربية-اليهودية.

فقد اتضح للزعامة الصهيونية ان احتمالات التوصل الى تسوية مع الزعامة الوطنية الفلسطينية قد تلاشت، وفي نفس الوقت بدأ يسود الاعتقاد في اوساط البريطانيين بأن حل النزاع بين الطرفين يكمن في تقسيم البلاد. وتحدد هذا الموقف في اطار توصيات لجنة بيل، تموز ١٩٣٦، والتي تقضي بضرورة تقسيم البلاد الى دولتين منفردتين، يهودية وفلسطينية، مع وجود ممر يربط القدس مع يافا التي ستبقى تحت سيطرة بريطانية.

وقد قبل اليهود باقتراح التقسيم، لكن العرب رفضوه. غير ان مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل، الغي من قبل لجنة "ودهار" في عام ١٩٣٨. حيث قررت اللجنة انه لا يمكن تنفيذ خطة تقسيم، دون الحاق الظلم بأحد الطرفين ذوي العلاقة، ورغم هذا الالغاء، ظلت خطة التقسيم ماثلة امام الزعامة الصهيونية، التي ادركت انه يجب عليها ادارة سياستها المتعلقة بالاراضي والاستيطان على نحو يؤدي الى خلق حقائق امر واقع على الارض، حقائق تحدد عندما يحين الوقت، الحدود المستقبلية للدولة اليهودية.

كانت هناك فوارق في الاساليب المتعلقة بتطبيق سياسة شراء الاراضي، في اوساط الزعامة اليهودية، وبخاصة حول السؤال، اين يجب ان يتم تركيز الجهود في مجال شراء الاراضي والاستيطان.

ويقضي احد المواقف الذي كان ينطبق بلسانه اوسيشكين، انه بما ان منطقة الانتداب كلها مخصصة لاقامة "البيت القومي" يجب ان نوزع الجهد

الاستيطاني على جميع اجزاء البلاد، وبخاصة المناطق الحدودية او المناطق التي يكون التواجد اليهودي فيها ضعيفا.

اما الموقف الثاني الذي طرح لاول مرة، من قبل الدكتور فيكتور يعقوبسون، ممثل الهستدروت الصهيونية في عصبة الامم، فكان ينادي بتركيز العمل اولا وقبل كل شيء، في المناطق التي سيكون بالامكان تحقيق اغلبية يهودية فيها في غضون ١٠-١٥ سنة، بحيث تشكل هذه المناطق قاعدة اقليمية صلبة يكون من الممكن في مرحلة لاحقة الانطلاق منها والتوسع الى بقية اجزاء فلسطين.

وبعد اندلاع الاحداث، اقرت عمليا سياسة "خلق حقائق اقليمية" عبر عنها يوسف فايتس بقوله: في الفترة الاخيرة، كانت هناك سياسة اراض موجهة، تقضي بدق اوتاد في كافة مناطق فلسطين، ولم ننتظر العروض التي سيقدمها العرب، بل كنا نبحث عن طرق لخلق مثل هذه العروض.

لقد كان واضحا تماما، لزعامة الصهيونية، انه من الضروري جدا اتباع سياسة شراء اراضي فعالة وتتسم بالمبادرة، حيث كان الهدف الاسمى في نظرهم يتمثل في اقامة مستوطنات جديدة، سواء في المناطق التي كان يجب تعزيز الاستيطان فيها، او في المناطق التي كانت هناك شكوك في امكانية ضمها ضمن الدولة اليهودية المستقبلية، وكان من شأن مثل هذه السياسة النشطة، ان تؤدي الى احداث تغييرات اساسية في التحديد النهائي للحدود المقترحة.

منذ نهاية عام ١٩٧٣، تحددت سياسة عمل واضحة بالنسبة لمناطق الشراء، اعتمدت على خلق حقائق في المناطق القريبة من خطوط الحدود المقترحة، في خطة لجنة بيل.

لقد حدد بن غوريون، آنذاك، بالتفصيل، الاستراتيجية الصهيونية بقوله: قبل كل شيء، يجب علينا ان نشتري ارضا في منطقة الجليل الاعلى، بالقرب من

الحدود اللبنانية، ووضع المستوطنين هناك فورا.

يجب ان نفعل كل شيء لكي لا نفقد منطقة الجليل. وفي المرتبة الثانية، يجب ان نشتري ارضا في منطقة وادي عارة وجنوب بيسان وفي المرتبة الثالثة، نشتري ارضا على طريق يافا-القدس.

على الصعيد العملي: فعلى الرغم من القيود المالية، جرى تكليف ادارة الصندوق القومي الاسرائيلي (هكيرن هكيميت) بشراء ٣٠٠,٠٠٠ دونم من الارض، على مدى سنتين وفقا للخطوط التي رسمها بن غوريون في كانون اول ١٩٣٧. وتم الاتفاق ان يتم في المرحلة الاولى شراء: ٦٠٠٠ دونم اراضي بطيمات (بين جوعرة وزخرون يعقوب) بقيمة ٥٢,٠٠٠ جنيه فلسطيني ٣٠٠٠ دونم من اراضي حمرا في بيسان بقيمة ١٦,٥٠٠ جنيه فلسطيني، ٤٠٠٠ دونم بالقرب من كريات عنابيم، بقيمة ٣٢,٠٠٠ جنيه ١٠,٠٠٠ دونم من اراضي البصة (على حدود لبنان) بقيمة ٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني.

كانت عملية شراء الاراضي ثابتة ومستمرة وفقا للخط السياسي الذي وصفته الزعامة اليهودية وتركز في المناطق التي خطط للشراء فيها.

وفي اجتماع لادارة الوكالة عقد في ٧-١٠-١٩٣٨، اقترح شراء ١٠,٤٠٠ دونم على الحدود الشمالية بالقرب من (حانيتا)، في الوقت الذي كانت مساحة منطقة حانيتا نفسها، ٤٠٠٠ دونم فقط، غير انه تم التركيز على الجانب السياسي لهذه الصفقة، التي كانت تستهدف خلق كتلة من المزارع اليهودية تكون قادرة على البقاء، مهما كانت طبيعة نظام الحكم الذي سيطر عليها.

ولهذا، تم شراء ٦٠٠٠ دونم من اراضي خربة (سمخ) من صاحب الاراضي الياس افندي كتيت، الذي (لم يكن مقيما في البلاد). وعلى هذه الارض، تم انشاء كيبوتسي حانيتا، وايلون، وفي مرحلة لاحقة (شباط ١٩٤٠) اقيم كيبوتس (متسوبا) على منطقة تبلغ مساحتها ٥٤٨٠ دونما، تم شراؤها هي

ايضا، من عائلة افندية (عائلة روك التي كانت تقيم في بيروت.

كانت هناك نقطة تركيز في اطار سياسة شراء الاراضي الصهيونية، تقع في غور بيسان، في ضوء خطر بقاء هذه المنطقة خارج حدود التقسيم.

اضف الى ذلك، انه تمهيدا لنشر "الكتاب الابيض" واقرار قوانين الارض التي تحظر شراء اراض من قبل اليهود في مناطق عديدة، كانت هناك ضرورة لعمل سريع في اطار الصراع ضد هذه القوانين والاحكام.

في شهر تشرين اول ١٩٣٨، نقلت الى ايدي اليهود اراض تصل مساحتها الى ٢٠٠٠ دونم في منطقة (أ) عملية رافقها نقل قبيلة عرب الغزاوية، الى الضفة الشرقية لنهر الاردن، الى اراض تم شراءها خصيصا لهذه الغاية - من خلال الاتفاق الكامل معهم.

لقد اصبحت منطقة غور بيسان، منذ اندلاع الاحداث، ساحة لشراء الاراضي. وكان من المقرر ان يكون بأيدي اليهودي عشية اتخاذ قرار التقسيم، في الامم المتحدة عام ١٩٤٧ - ٥٣،٥٤٨ دونما.

في الفترة ما بين ١٩٣٦-١٩٣٩، اقيمت (٥٣) مستوطنة، معظمها في اطار عملية "سور وبرج"، التي وسعت حدود الاستيطان اليهودي في فلسطين. كما وصل الاحتلال اليهودي الى المناطق الجبلية في الجليل وجبال افرايم، والى حدود النقب. وكان هذا العمل كله، بالغ الاهمية من الناحية الوطنية، ووجد تعبيرا له في ثلاثة مجالات:

* **تأمين حدود الدولة المستقبلية.**
* **تعزيز امن الاستيطان.**
* **زيادة الانتاج الزراعي.**

جدول رقم (١٦)

قائمة بأسماء المستوطنات التي اقيمت في فترة الاحداث:

المستوطنة	تاريخ الانشاء	اراضي الصندوق القومي الاسرائيلي	اراضي شركة فيكا وغيرها
كفار حيطين	٧-١٢-١٩٣٦	٤٩٥٠ دونم	----
تل عمل	١٠-١٢-١٩٣٦	٢٢٧٤ دونم	----
سدية نحوم	٥-١-١٩٣٧	٥٨٠٣ دونم	----
جينوسار	٢٥-٢-١٩٣٧	-----	١٠٥٠ دونم
شاعر هجولان	٢١-٣-١٩٣٧	١٦١١ دونم	----
مسادا	٢١-٣-١٩٣٧	١٦١١ دونم	----
بيت يوسف	٩-٤-١٩٣٧	٤،١٨٤ دونم	----
مشمار هشلوشاه	١٣-٤-١٩٣٧	-------	٥٨٣ دونم
تيرات تسفي	٣٠-٦-١٩٣٧	٤،٢٢٢ دونم	-----
بنيه بريت (موليدت)	٤-٧-١٩٣٧	٨،٧٧٦ دونم	-----
عين هشرفيط	٥-٧-١٩٣٧	٥،٠٣٦ دونم	-----
عين جب	٦-٧-١٩٣٧	٩،٨٦٥ دونم	-----
معوز حاييم	٦-٧-١٩٣٧	٤،٥٩٢ دونم	-----
كفار ميناحيم	٢٨-٧-١٩٣٧	٥،٣٣٢ دونم	-----
تسور موشه	١٣-٩-١٩٣٧	١،٠٨٨ دونم	-----

اوشاه	٧-١١-١٩٣٧	١,٩٥٠ دونم	-----
حنيتا	٢١-٣-١٩٣٨	٥,٥١٢ دونم	-----
شاي تسيون	١٣-٤-١٩٣٨	٨٧٠ دونم	-----
سديه فاربورغ	١٧-٥-١٩٣٨	٥٩٨ دونم	-----
رمات هدار	٢٦-٥-١٩٣٨	٨٠ دونم	٢٠٠٠ دونم
الونيم	٢٠-٦-١٩٣٨	٢,٠٢٧ دونم	-----
معليه هحميشاه	١٩-٧-١٩٣٨	١,٧٠٠ دونم	-----
تل يتسحاق	٢٥-٧-١٩٣٨	١,٢٥٠ دونم	-----
بيت يهوشع	١٧-٨-١٩٣٨	١,٢٥٠ دونم	-----
عين همغراتس	٢٥-٨-١٩٣٨	٥٢٠ دونم	-----
معين تسفي	٣٠-٨-١٩٣٨	------	٨٧٨ دونم
شارونا	١٦-١١-١٩٣٨	٥,٣٤٦ دونم	-----
جيئوليم	١٧-١١-١٩٣٨	١,٢٥٢ دونم	-----
ايلون	٢٤-١١-١٩٣٨	٣,٩٩٨ دونم	-----
نفيه ايتان	٢٥-١١-١٩٣٨	٢,٥٧٠ دونم	-----
كفار روفين	٢٥-١١-١٩٣٨	٣,٤١٨ دونم	-----
كفار مسريك	٢٩-١١-١٩٣٨	٢,٠٥٤ دونم	-----
مسيلوت	٢٢-١٢-١٩٣٨	٣,٤٨٧ دونم	-----
داليا	٢-٥-١٩٣٩	٤,٠٤٤ دونم	-----
دفنا	٤-٥-١٩٣٩	٣,٢٥١ دونم	-----

دان	٤-٥-١٩٣٩	٢،٣٢٨ دونم	-----
سديه الياهو	٨-٥-١٩٣٨	٥،٣٢٨ دونم	-----
جيشر	١٥-٥-١٩٣٩	-----	١،٤٠٠ دونم
محنايم	٢٣-٥-١٩٣٩	٨٧١ دونم	٢،٤٤ دونم
شدموت دبورا	٢٣-٥-١٩٣٩	-----	٦،٠٠٠ دونم
شراشيم (١٠)	٢٣-٥-١٩٣٩		
(معسكر في سهل يبنيئل الغي واقيم في موقعه معسكر هزورعيم).			
هزوعيم	٢٣-٥-١٩٣٩	-----	٢،٦٠٠ دونم
تل تسور	٢٣-٥-١٩٣٩	-----	١،٤٢٤ دونم
(جنوب زخرون يعقوب)			
كفار جليكسون	٢٣-٥-١٩٣٩	١،٨٠٠ دونم	-----
معفيليم (نفيه يام)	٢٣-٥-١٩٣٩	٥٠٠ دونم	-----
مشمار هيم	٢٨-٥-١٩٣٩	٢،١٠٠ دونم	-----
حرمونيم (حمديه)	٢٣-٦-١٩٣٩	٢،٩٩٣ دونم	-----
نجبا	١٢-٧-١٩٣٩	٢،٩٧١ دونم	-----
كفار نطار	٢٩-٧-١٩٣٩	١،٢٥٠ دونم	-----
بيت اورن	١-١٠-١٩٣٩	٩٠٠ دونم	-----
عمير	٢٩-١٠-١٩٣٩	٢،٦٦٢ دونم	-----
المجموع		١٢٨،٢٧٣ دونما	١٦،٥٨٢ دونما

اقيمت مستوطنات."سور وبرج" اثناء فترة الاحداث في الثلاثينات، فوق منطقة تبلغ مجمل مساحتها ١٤٤،٨٥٥ دونما. ثم اضيفت اليها مستوطنات صغيرة اخرى: كفار شمرياهو، التي اسست في حزيران ١٩٣٦ فوق مساحة ٩٩٤ دونما، ومستوطنة بيت هعرباه، التي اسست في تشرين اول ١٩٣٧، على مساحة ٩٩٥ دونما.

من الان فصاعدا جرت صفقات شراء الاراضي واقامة المستوطنات في اطار الصراع ضد "الكتاب الابيض"، وقانون الاراضي لعام ١٩٤٠، وهو الصراع الذي استمر حتى قيام الدولة، واقيمت في اطاره (٨٥) مستوطنة على منطقة تبلغ مساحتها حوالي (٢٤٠,٠٠٠) دونم.

والواقع يقول، انه خلال الفترة التي بدأت مع اندلاع الاحداث في عام ١٩٣٦، وبداية الاستيطان باسلوب "سور وبرج" وحتى عشية قيام الدولة، اقيمت (١٣٥) مستوطنة على ارض مساحتها الشاملة حوالي (٤٠٠,٠٠٠) دونم. بعد تطبيق قوانين "الكتاب الابيض" من قبل البريطانيين وحتى اثناء فترة الحرب العالمية الثانية، تعزز اكثر التوجه لشراء اراضي واقامة مستوطنات وفقا لجدول الاولويات الذي قررته المؤسسات الوطنية اليهودية، وحسب ما هو وارد في الجدول التالي رقم ١٧.

من خلال التدقيق في الجدولين السابقين، نستطيع ان ندرك انه في عام ١٩٣٩، ومع هدوء الاحداث كان انتشار العملية الاستيطانية كلها موجها لخدمة السياسة النابعة من تقرير لجنة بيل، ومن الاستعداد لمواجهة "الكتاب الابيض". فقد تم التركيز على مواقع على ساحل البحر بهدف التسهيل على قدوم المهاجرين بصورة غير مشروعة، عن طريق اقامة مستوطنات قريبة من البحر.

الجدول رقم (١٧)

قائمة باسماء المستوطنات التي اقيمت في الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٤٧

اسم المستوطنة	تاريخ انشائها
* منطقة الجليل الأعلى	
١- بيت هليل	٤-١-١٩٤٠
٢- شئار يشوف	٧-٢-١٩٤٠
٣- متسوياه	١٤-٢-١٩٤٠
٤- سديه نحميا	٩-١٢-١٩٤٠
٥- كفار سالد	١٣-١١-١٩٤٢
٦- جفعوت زايد	٢-٧-١٩٤٣
٧- كفار بلوم	١٠-١١-١٩٤٣
٨- نحاليم (هجوشريم)	١٠-١١-١٩٤٣
٩- رميم (مناره)	١٨-١١-١٩٤٣
١٠- عبرون	٢٨-١٠-١٩٤٤
١١- شمير	٢٨-١١-١٩٤٤
١٢- بيريه	--١-١٩٤٥
١٣- شيفر (رموت نفتالي)	٢٥-٤-١٩٤٥
١٤- حوكوك	٥-١٠-١٩٤٥
١٥- لهفوت هبشان	٢-١١-١٩٤٥

-١٦	مسغاب عام	٢-١١-١٩٤٥
-١٧	عين زيتيم	١٧-١-١٩٤٦
-١٨	عميعاد	١٧-١-١٩٤٦
-١٩	رجبه	١٥-٨-١٩٤٦
-٢٠	نيئوت مردخاي	٣-١١-١٩٤٦
-٢١	يحيعام	٢٧-١١-١٩٤٦
-٢٢	مشمار هيردين	٥-١-١٩٤٧
-٢٣	معين بروخ	١١-٣-١٩٤٧
*	**جبال يهودا والسهل الداخلي:**	
-١	كفار عصيون	--٤-١٩٤٣
-٢	تجديد كفار اوريا	٢-٨-١٩٤٤
-٣	جينزر	١٣-٣-١٩٤٥
-٤	مسوؤت يتسحاق	٣١-١٠-٤٥
-٥	عين حوريم	٢٣-١٠-١٩٤٦
-٦	نفيه ايلون	٢٣-١٠-١٩٤٦
-٧	ربديم	١١-٢-١٩٤٧
*	**الجليل الاسفل:**	
-١	فوريه (الوموت)	٢٠-٣-١٩٤١
-٢	ثمرة (رمات تسفي)	١٢-١-١٩٤٢
-٣	طيره (جزيت)	٨-١٢-١٩٤٣

٤-	بيت كيشت	١٩٤٤-٨-١٥
٥-	منحمياه - ياعل	١٩٤٦-٤-٢٤
٦-	كفار كيش	١٩٤٦-٧-١٨
٧-	دبيرت	١٩٤٦-١٠-٣١
*	**سهل هشومرون وجبال منشيه:**	
١-	رمات هشوفيط	١٩٤١-١١-٢
٢-	معنيت	١٩٤٢-٩-٦
٣-	ايبن اسحق (جلعاد)	١٩٤٥-٣-١١
*	**الجنوب :**	
١-	دوروت	١٩٤١-١٢-١٨
٢-	يبنيه	١٩٤١-١٠-٢٩
٣-	جات	١٩٤٢-٤-٢٨
٤-	جبر عام	١٩٤٢-٨-٢٨
٥-	بيئروت يتسحق	١٩٤٣-١-٢٨
٦-	نير عام	١٩٤٣-٢-٢١
٧-	يد مردخاي	١٩٤٣-١٢-٥
٨-	نيتسانيم	١٩٤٣-١٢-٨
٩-	روحمه	١٩٤٤-٣-١٩
١٠-	حيفتس حاييم	١٩٤٤-٤-٢٥
١١-	حتسور	١٩٤٦-١٠-٤

-١٢	جال اون	١٩٤٦-١٠-٦
-١٣	كدمه	١٩٤٦-١٠-٨
*	**غور بيسان ونهر الاردن:**	
-١	ابوكه	١٩٤١-٧-٥
-٢	عين هنتسيف	١٩٤٦-١-٧
*	**منطقة هشارون:**	
-١	بيت يتسحق	١٩٤٠-٣-٢٥
-٢	سدوت يام	١٩٤٠-٥-٢
-٣	جليل يام	١٩٤٣-١-٧
-٤	بيت هليفي	١٩٤٣-١-٧
-٥	همعبيل	١٩٤٥-١١-٢
-٦	مكمورت	١٩٤٥-١١-٩
-٧	بنيه درور	١٩٤٦-٥-١٢
-٨	كفار موناش	١٩٤٦-٥-١٦
-٩	مشميرت	١٩٤٦-٧-٢١
-١٠	بصرة	١٩٤٦-٨-١
-١١	يكوم	١٩٤٧-٣-١١
-١٢	بنيه صهيون	١٩٤٧-٣-٢٥
-١٣	حيرب ليئات	١٩٤٧-٧-٣
-١٤	هعوجين	١٩٤٧-٨-٢٨

*	النقب :	
١-	جبولوت	١٢-٥-١٩٤٣
٢-	ربيسبيم	٢٨-٧-١٩٤٣
٣-	بيت اشل	٩-٨-١٩٤٣
٤-	اوريم	٦-١٠-١٩٤٦
٥-	باري	٦-١٠-١٩٤٦
٦-	حتسريم	٦-١٠-١٩٤٦
٧-	كفار دروم	٦-١٠-١٩٤٦
٨-	مشمار هنيغب	٦-١٠-١٩٤٦
٩-	نباتيم	٦-١٠-١٩٤٦
١٠-	نيريم	٦-١٠-١٩٤٦
١١-	تكومه	٦-١٠-١٩٤٦
١٢-	شوفال	٦-١٠-١٩٤٦
١٣-	مبطاحيم	٧-٢-١٩٤٧
١٤-	علوميم	٧-٢-١٩٤٧
١٥-	تسيئليم	٧-٢-١٩٤٧
١٦-	حلوتسا	٢٩-١١-١٩٤٧
	(نيتاشا، ومؤسسوها، انشأوا ايضا مستوطنة مشأبيه سديه).	

لقد برز التوجه بشأن الاستيطان على طول الساحل، لدى شخصيات في

زعامة المستوطنات اليهودية في فلسطين. فقد كان دافيد بن غوريون، يرى في البحر بأنه "طريق الخلاص". اما اسحق تبنكين، فكان يقول ان يجب التمسك بكل نقطة على ساحل البحر بشتى الطرق والوسائل.

ويجب ان لا ننتظر حتى تفلق الشواطىء في وجودهنا، اذ ان حراس الشواطىء لن يبقوا الى الابد، مثل المستوطنين الذين يربطون مصيرهم بساحل البحر.

وكانت النتيجة العملية: اقامة مستوطنات قريبة نسبيا من البحر (رجبه، بيت اسحق، سدوت يام، جليل يام، بيت هليفي، مكمورت، بنيه درور، كفار موناش، يكوم).

كما اقيمت اضافة الى ذلك مستوطنات اخرى تقع الى الجنوب من بئر طوبيا، التي كانت آنذاك اقصى نقطة في الجنوب على حدود الدولة اليهودية وفقا لاقتراح لجنة بيل. لقد جرى تسريع عملية شراء الاراضي والاستيطان في المناطق التي يحظر الشراء فيها حسب قوانين "الكتاب الابيض". وفي الفترة ما بين ١٩٤٠-١٩٤٢ اقيم معظم المستوطنات في المناطق المحظور الاستيطان فيها، مثل مستوطنات: متسوبه، رمات هشوفيط، دوروت، جات، وجبر عام.

اما في المناطق التي تقرر ان يكون شراء الاراضي فيها على نطاق محدود، فقد تم شراء اراض واقامة مستوطنات بيت هليل، شنار يشوف، سديه نحميا، الوموت، ابوكه، رامات تسفي، كفار سالد.

واستمرت عملية احتلال الاراضي بنفس المعدل خلال عام ١٩٤٣ ايضا. حيث تأسست آنذاك: جفعوت زايده، كفار بلوم، وراميم في الخليل. وجليل يام في منطقة هشارون.

وتجب الاشارة الى التغلغل في منطقة ضواحي القدس: اقامة كفار عصيون، وفي المنطقة الجنوبية اقيمت: نيريم، بيئروت اسحق، ياد مردخاي،

ونتسانيم. وكذلك اول ثلاث مستوطنات كشافة في منطقة النقب: جبولوت، ربيبيم، وبيت ايتسل.

وكان هذا التغلغل، في منطقة النقب، يشكل تعبيراً مخلصاً لما جاء في مشروع بيلتمور، بأنه يجب ان نقيم مجتمعاً يهودياً في ارض اسرائيل، وتمنح الوكالة اليهودية الصلاحيات المطلوبة لبناء الارض، لا سيما تطوير الاراضي غير المملوكة وغير المستغلة.

لقد اصبحت الخطط لاقامة مستوطنات في النقب عملية بعد هزيمة الالمان في الحرب العالمية الثانية، في معركة العلمين. وكان ذلك ينطوي على تطبيق السياسة الاستيطانية، كما رسمتها النظرية السياسية-الاستراتيجية التي بلورها دافيد بن غوريون، الذي كان يرى في النقب وخليج ايلات جسراً بين الدولة اليهودية التي كان يؤمن بقيامها- وبين القارات الثلاث التي تتجمع فيها اكبر مجموعة بشرية.

في عامي ١٩٤٤-١٩٤٥ باستثناء تجديد مستوطنة روحمه، ومستوطنة حيفتس حاييم- اقيمت مستوطنات اخرى وفق الخطة الاصلية في منطقة الجليل: عبرون، شمير، بيريه، شيفر (رمات نفتالي حاليا) حوكوك، لهبوت هبشان، مسجاق عام.

وفي جبال منشيه: ايبن اسحق (جلق). وفي منطقة هشارون: همفعيل، ومكمورت، وفي جبال القدس: تجديد المستوطنة القديمة كفار اوريا، واقامة المستوطنات جيزر، ومسوؤت اسحق.

واستمر هذا التوجه ايضا، عام ١٩٤٦، لدى اقامة خمس مستوطنات في الجليل (عين زيتيم، عميعاد، رجبه، نيسوت مردخاي، ويحيعام). وثلاث مستوطنات في الجليل الاسفل (منحميا، كفار كيش، وبيرت). واقامة مستوطنة واحدة في منطقة غور بيسان (عين هنتسيف)، واربع مستوطنات في منطقة

هشارون (بني درور، كفار مونتس، مشميرت، وبصرة)، ومستوطنتين في منطقة جبال القدس: (عين صوريم، نفيه ايلون).

ولقد الغى مشروع موريسون - جرايدي (حزيران-آب ١٩٤٦) مشروع تقسيم فلسطين الذي اقترحته لجنة بيل، واقترح تقسيم البلاد الى كنتونات يهودية وعربية، شبه مستقلة، مع وجود حكومة بريطانية مركزية، تكون مسؤولة ايضا عن موضوع الهجرة.

ويقضي هذا المشروع بان تبقى منطقتا القدس والنقب تحت المسؤولية البريطانية.

وبالطبع، رفضت خطة التقسيم اليهودية رفضاً قاطعاً ما ورد في مشروع موريسون - جرايدي واصرت على ان تبقى منطقة النقب والساحل الغربي للبحر الميت، تحت السيطرة اليهودية.

ومنذ ذلك الوقت، اصبحت سياسة الاستيطان لدى الوكالة اليهودية، موجهة الى النقب- خلافاً لاقتراح موريسون - جرايدي.

وفعلا هذا ما حدث. ففي ٤-١٠-١٩٤٦ تم تجديد بناء مستوطنة حتسور. غير ان ذروة تطبيق خطة النقب، تمثلت في اقامة (١١) مستوطنة مساء يوم "الغفران" ٦-١٠-١٩٤٦ وهي: (جال اون، كدمه، اوريم، باري، حتسريم، كفار دروم، مشمار هنيقب، نبطيم، نيريم، تكوما، شوبال).

في عام ١٩٤٧، حدث ابطاء في معدل الاستيطان اليهودي، حيث اقيمت في مطلع العام مستوطنات: ربيديم، مفطاحيم، علوميم، تسيئليم، التي اقيمت على غرار مستوطنات النقب - عدة مستوطنات في يوم واحد، وفي آن واحد، يوم (٧-٢-١٩٤٧). وفي الاحد عشر شهرا الواقعة بين كانون ثان و ٢٩ تشرين ثان، اقيمت ست مستوطنات فقط هي: يكوم، بني صهيون، حيرب ليئات، وهعوجين في منطقة هشارون، ومستوطنتا: مشمار هيرون، ومعين بروخ، في الجليل الاعلى.

كيف يمكننا شرح التباطؤ في سرعة النشاط على صعيد شراء الاراضي، واقامة المستوطنات في الفترة السياسية الحاسمة من عام ١٩٤٧ بالذات، حينما جرى طرح موضوع "ارض اسرائيل" في الامم المتحدة؟ ويبدو ان الاجابة عن هذا السؤال هي:

* الجهد الكبير الذي بذل على صعيد اقامة المستوطنات في النقب، والذي خلق حقيقة امر واقع سياسية، ادت في نهاية الامر الى ضم منطقة النقب الى الدولة اليهودية. ابتلع كل الموارد المالية التابعة للمؤسسات اليهودية، اضافة الى اتفاق مبالغ كبيرة على ترسيخ وتثبيت المستوطنات القائمة مثل: تطوير شبكة المياه، وحراستها، وما شابه ذلك. (بلغت هذه النفقات ٧٢٢،٠٠٠ جنيه فلسطيني).

* يجب التكهن بأن انتظار حدوث حسم سياسي ايجابي بالنسبة لليهود، كان هو ايضا احد اسباب التباطوء، حيث سيكون موضوع الاراضي بعد ذلك حرا، ويصبح حل المشكلة اكثر سهولة.

ولكن على الرغم من ذلك، فقد استمر النشاط الاستيطاني في منطقتي الجنوب والنقب، حتى عندما اقترب موعد اقرار مشروع التقسيم.

فقد كانت تجري مفاوضات حول شراء اراض في وادي حلايل، الواقع في الطريق بين الخليل وبئر السبع. كما تمت المصادقة على شراء ٣٥،٩٠٠ دونم في ١٨ منطقة مختلفة في النقب، وتم شراء معظم اراضي شارونه، في منطقة تل ابيب (بقيمة ١،٣ مليون جنيه فلسطيني). وكذلك جرى الصندوق القومي الاسرائيلي (هكيرن هكيميت عدة اتصالات بغية شراء اراض بالقرب من كيبوتس شوبال (٥٢٠ دونم).

وفي مطلع شهر نيسان عام ١٩٤٨، صدر الامر بشراء ٩٠٠ دونم بالقرب من مستوطنة حلوتسا، و ٥٠٠ دونم بالقرب من كيبوتس حتسريم. تلك كانت اخر عمليات شراء الاراضي، اذ بعد التاسع والعشرين من تشرين ثان تدهور

الوضع الامني وبدأت الهجمات العربية على المستوطنات ووسائط النقل والمواصلات اليهودية.

ويدل على "الهدنة" في شراء الاراضي، الجدال الذي دار بين رجال الصندوق القومي الاسرائيلي، وعلى رأسهم فايتس، وبين بن غوريون. حيث كان رجال الصندوق لا يزالون يعتقدون بضرورة مواصلة شراء الاراضي في حين كان بن غوريون يدعو الى ضرورة احتلال النقب. وانه غير معني بوجود قوشان، بل بوضع اليد على ارض. وكان بن غوريون يردد في مناسبات عديدة: ان هذه هي فترة حرب، واذا لم ننتصر فيها، فان كل صفقات شراء الاراضي ستذهب هدرا. اما في النقب فلن نشتري ارضا بل نحتلها".

الفصل السادس

حرب الاستقلال ومشكلة الاراضي

(من خطة\د وحتى اتفاقية الهدنة)

(من آذار ١٩٤٨ - تموز ١٩٤٩)

اندلعت حرب "الاستقلال" بمبادرة العرب، فور صدور قرار التقسيم عن الامم المتحدة في تشرين ثان ١٩٤٧. وابتداءا من شهر آذار ١٩٤٨ انتقلت المبادرة الى أيدي اليهود، من خلال تطبيق سياسة استراتيجية عرفت باسم "خطة\د" التي ادت في نهاية المطاف، الى انهيار عرب فلسطين وهروب جماعي، وتحول القسم الاكبر منهم الى لاجئين. وبالطبع كانت لهذا الوضع ابعاد على مشكلة الاراضي. ونستطيع الاشارة الى ان توقعات بن غوريون، بأن تؤول الاراضي العربية الى اليهود نتيجة الاحتلال، قد تحققت.

كانت اهداف "خطة\د" سياسية وعسكرية معاً، واهمها ضمان السيطرة على الاراضي المخصصة للدولة اليهودية، مع المحافظة على أمن المستوطنات القائمة، مع انه يجب عدم تجاهل الابعاد الانسانية والاقتصادية بالنسبة للسكان العرب وممتلكاتهم.

كانت "خطة\د" تهدف الى تحسين القدرة الدفاعية عن المستوطنات، سواء عن طريق تحصينها او بوساطة تشويش طرق الوصول اليها. وجرى تطبيق ذلك بوساطة السيطرة والاستيلاء على نقاط مشرفة على الطرق، وتطهير القرى العربية التي تهدد وجود المستوطنات اليهودية، وطرق المواصلات الرئيسة، والحيلولة دون استخدام هذه القرى قواعد لقوات مسلحة قد تهاجم البلاد. ومن اجل ضمان القدرة الدفاعية للدولة، اشتملت الخطة على عمليات مثل: تدمير قرى، اجراء تفتيشات وطرد العرب الى خارج حدود الدولة، في حالة ابدائهم اي مقاومة.

كما فرضت حصار على مدن عربية في محاولة لحملها على وقف عملياتها ضد المستوطنات اليهودية، وادت هذه الاعمال، في نهاية المطاف، الى هجرة عربية جماعية من هذه المدن.

في المرحلة الاولى، اثناء احتدام المعارك، لم يكن هناك توجيه صريح بضرورة التسبب في هجرة السكان العرب، حيث كانت الاعتبارات استراتيجية وعسكرية فقط.

في اعقاب احتدام الحرب واجه الاستيطان اليهودي وضعاً صعباً، في عدة مواقع، وفي الايام ٨-١٠ نيسان، صدرت اوامر من القيادة العامة لمنظمة "الهجناة" بتطهير وطرد معظم القرى العربية الزراعية الواقعة على طول محور الخضيرة- تل ابيب، طريق جنين- حيفا (طريق مشمار هعيمك) وعلى طول الطريق تل ابيب - القدس. وفي اطار هذه الخطة، تم احتلال القسطل (بين ٢-٩ نيسان)، وتم اخلاء قالونيا في ١١ نيسان، وخلده في ٢٠ نيسان.

لقد زادت سياسة تفريغ القرى العربية من سكانها، حسب "خطة\د" بتاتاً وبخاصة، في اعقاب الجلسة التي عقدت بمشاركة بن غوريون واثنين من مستشاريه للشؤون العربية، في ٦-٥-١٩٤٨، التي صدرت في اعقابها الموافقة على مواصلة العمليات التي ادت الى تفريغ عدد آخر من القرى العربية.

لقد اصيب عرب فلسطين بصدمة نتيجة النجاح المفاجيء الذي حققه اليهود في المعارك. فبالاضافة الى عملية الهروب التي بدأت قبل ذلك في اوساط الطبقات الثرية، التي كانت تبحث لنفسها عن اماكن آمنة "حتى تمر موجة الغضب" (على غرار ما حدث قبل ذلك لدى اندلاع احداث ١٩٣٦-١٩٣٩) - اتخذت هذه الظاهرة الان ابعاد الهجرة الجماعية، في اوساط سكان المدن والقرى العربية. وكان الدافع وراء هذه الهزيمة الخوف من انتقام اليهود، ودعوة الزعماء العرب الجميع لمغادرة اماكن سكناهم، لفترة معينة بناء على طلب قادة القوات

العربية. كما ان حجم الهروب العربي، فاجأ زعماء الاستيطان اليهودي ايضا.

في الخامس من حزيران (وفقا للمعطيات التي سلمها فايتس الى بن غوريون) هجر العرب ١٥٥ قرية في منطقة الدولة، وبلغ حجم سكان هذه القرى ١٢٣,٠٠٠ نسمة. كما غادر ٣٥ قرية عربية اخرى تقع خارج المنطقة المخصصة للدولة اليهودية ٢٢,٠٠٠ نسمة. وغادر ٧٧,٠٠٠ آخرون خمس مدن وبلدات تقع داخل الدولة (حيفا، بيسان، طبريا، صفد، سمخ)، و ٧٣,٠٠٠ شخص هجروا مدينتين تقعان خارج منطقة الدولة هما (يافا وعكا). وعلاوة على هؤلاء هجر ٤٠,٠٠٠ عربي مدينة القدس. وبلغ مجموع العرب الذين هجروا البلاد ٣٣٥,٠٠٠ نسمة (بينهم: ٢٠٠,٠٠٠ نسمة من داخل منطقة الدولة).

كانت الهجرة المكثفة هذه، بمثابة مفاجأة تامة لزعماء الاستيطان اليهودي، حيث يقول فايتس الذي اورد هذه المعطيات في مذكراته: من كان يتوقع حدوث هذه المعجزة.

اثير السؤال: ماذا يجب ان نفعل بالعرب وبممتلكاتهم اما فايتس، رجل الصندوق القومي الاسرائيلي القديم، الذي كان دائماً وابداً ينادي بحل مشكلة العرب عن طريق "الترانسفير" فقد رأى الان انه حدث "ترانسفير" قبل الاوان، واراد ان يستغله عن طريق توطين اليهود في القرى والمدن العربية المهجورة. وشأنه شأن زعماء يهود آخرين، اعتقد فايتس انه يجب الشروع فوراً بحراثة هذه الاراضي، وفي نفس الوقت، اجراء مفاوضات مع الحكومات العربية، حول منحها مساعدات مالية تساعدها في توطين اللاجئين العرب في اراضيها.

كان فايتس يعمل في المنطقة حسب رأيه الشخصي، وقام باعمال ادت في الواقع الى ترسيخ وجود اليهود في القرى التي هجرها اهلها العرب، والتي وافق عليها بن غوريون بعد فوات الاوان، كما ان موشيه شريت، سلم بما قام به فايتس.

في ١٦-٦-١٩٤٨، واثناء انعقاد جلسة الحكومة التي تقررت فيها مبادىء عمل الحكومة والجيش الاسرائيلي في موضوع السكان العرب. قال موشيه شريت: بان التاريخ لا يعود الى ما كان عليه، وستكون سياستنا هي منع اعادة العرب الى اماكنهم.

اما بن غوريون، فقد كرر التأكيد على ان: الحرب هي الحرب. هم الذين بدأوا الحرب. لقد شنت يافا الحرب علينا، وكذلك حيفا. لا اريد ان يعود الهاربون، ويجب ان نمنع عودتهم الان.

لقد اتخذ القرار المذكور اعلاه اثناء فترة الهدنة الاولى (١١-٦-١٩٤٨-٩-٧-١٩٤٨). وقبل يومين من انتهاء الهدنة، في ٦-٧-١٩٤٨ اصدرت هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي بموافقة بن غوريون امرا للجيش الاسرائيلي ينص على ضرورة عدم هدم وحرق القرى والمدن العربية وطرد العرب واخراج السكان من اماكن سكناهم، دون اوامر صريحة من وزير الدفاع. وكل من يخالف هذا الامر، يقدم للمحاكمة.

لقد تم تحقيق هدفين من وراء هذا الامر: الاول يتعلق برد سياسي على الضغوط العالمية التي تمارس على اليهود.

والثاني، الموافقة العملية على الاعمال التي ارتكبت في المنطقة اثناء الحرب.

ويتضح انه خلال الفترة القصيرة، التي شهدت معارك "العشرة ايام" (بين ٩-١٩ تموز) اصبحت مناطق مثل اللد والرملة خالية من سكانها العرب بشكل نهائي تقريبا.

في الجنوب، بدأ لواء "جفعاتي" بتطهير منطقة تل الصافي والقرى المحيطة، مما ادى الى هجرة ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ عربي وتفريغ المنطقة من العرب نهائيا. واستمرت عمليات التطهير في جميع انحاء البلاد، في الفترة ما بعد

معارك "العشرة ايام" ايضا، ويقدر عدد اللاجئين العرب الذين غادروا، في تلك الفترة، ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

كانت هذه السياسة مطبقة في كافة المناطق. وكانت هناك حالات جرت فيها عمليات طرد سكان وهدم قرى عربية بعد تشاور بين غوريون مع وزراء الحكومة مثلا: في ١٣-٩-١٩٤٨، كتب بن غوريون الى أتسيزلينغ طالبا رأيه بشأن طلب قائد الجبهة الوسطى تدمير ١٤ قرية عربية، على ان يرسل رده خلال ثلاثة ايام. وعدم الرد يعتبر موافقة.

من جهة اخرى كانت هناك حالات خلق حقائق امر واقع على الارض، ثم وافق عليها الزعماء اليهود فيما بعد. حيث ترك للقادة العسكريين هوامش عمل، تسمح لهم بطرد السكان العرب من قراهم ومدنهم اثناء المعارك، الامر الذي جعل من الصعب التمييز بين عمليات الطرد التي نفذت لاغراض عسكرية صرفة، وبين العمليات التي قام بها قادة محليون فسروا اوامر هيئة الاركان العامة، بأنها السماح لهم بطرد السكان العرب.

في اواخر عام ١٩٤٨، طرأ تحول على السياسة التي تقررت تجاه السكان العرب، واستمر هذا التحول حتى عام ١٩٥١: الانتقال من اسلوب طرد العرب من الدولة الى اسلوب نقلهم من مكان الى اخر داخل الدولة، وذلك لاعتبارات امنية، تهدف الى اخلاء المناطق المحاذية للحدود مع الدول المجاورة من وجود سكان اعداء لاسرائيل قد يكون بالامكان استغلالهم في عمليات عدائية ضد دولة اسرائيل (واعتمد هذا الاجراء على انظمة الطوارىء التي سنها وزير الدفاع).

الخلاصة:

خلفت حرب الاستقلال وراءها مشكلة انسانية قاسية، هي مشكلة اللاجئين العرب، التي لم تحل حتى يومنا هذا: من الصعب تحديد عددهم بدقة، كون هذا الموضوع مختلفا عليه، ولكنه وفقا للتقديرات المختلفة، يبدو ان عدد

اللاجئين العرب يتراوح ما بين ٦٠٠,٠٠٠-٧٦٠,٠٠٠ نسمة.

والاكثر تعقيدا، هي مسألة تقدير الممتلكات والعقارات المنقولة وغير المنقولة التي تركها العرب وراءهم.

وتفيد احدى التقديرات، ان هذه الممتلكات تشمل ٤،٥٨٨،٨٤٩ دونما من الاراضي التي حددت بأنها "اراض مهجورة"، والتي قدرت مصادر اسرائيلية قيمتها بـ ٧٠ مليون جنيه استرليني تقريباً، (منها ١،٨٣٤،٨٤٩ دونما في الجنوب، والباقي - ٢،٧٥٤،١٢٤ دونما في بقية اجزاء البلاد).

وحسب تقديرات الامم المتحدة فان قيمة العقارات والممتلكات العربية المهجورة تتراوح ما بين ١١٨-١٢٠ مليون جنيه سترليني (حسب مستوى الاسعار بتاريخ ٢٩-١١-١٩٤٧، يوم صدور قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين).

وبعد ذلك رفعت الامم المتحدة حجم تقديرها لقيمة العقارات العربية الى ١٨٠ مليون جنيه استرليني. لكن اسرائيل لم تقبل بهذا التقدير، حيث شكلت عام ١٩٦٥ لجنة خاصة لفحص الموضوع، برئاسة عيزرا دنين، وضمت ايضا خبراء في شؤون الاراضي والتسجيل، ومخمنين ومستشارين، وغيرهم، ووجدت اللجنة اخطاء عديدة في المعطيات المتوفرة لدى الامم المتحدة.

فعلى سبيل المثال: جرى تقدير قرى كاملة في حين انها مقسومة الى جزأين بين اسرائيل وجيرانها. كما تضمنت معطيات الامم المتحدة مئات الاسماء تعود ليهود يحملون اسماء عربية. وكذلك العقارات العائدة الى "الوقف الاسلامي"، اعتبرتها الامم المتحدة ممتلكات مهجورة. واخطاء مماثلة اخرى.

الجزء الثاني

الفصل السابع

السياسة المتعلقة بالاراضي بعد قيام الدولة

(١٩٤٩-١٩٦٧)

ادت حرب الإستقلال الى احداث تغيير راديكالي في الوضع - نقل اراض بصورة مكثفة الى ملكية الدولة التي كانت قد قامت لتوها: ٩٢٪ من مجموع اراضي الدولة، كانت بأيديها.

جدول رقم (١٨)

ملكية الاراضي بعد قيام الدولة

نوع الملكية	المساحة بالدونمات
اراضي بملكية خاصة يهودية	٨٠١,٠٠٠
ارلضي بملكية خاصة عربية	٨٦٧,٠٠٠
اراضي بملكية الدولة	١٨,٧٥٤,٠٠٠
المجموع	٢٠,٤٢٢,٠٠٠

تجدر الاشارة الى انه وفقاً للمعطيات التي اوردها أ-ل. افنيري، كانت مساحة الاراضي التي يملكها اليهود لدى قيام الدولة ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم: الصندوق القومي الاسرائيلي ٩٣٥,٠٠٠ دونم، اصبحت بعد قيام الدولة أراضي دولة، وبقي بأيدي شركة "فيكا" حوالي ١٣٠,٠٠٠ دونم بعد ان سلمت معظم اراضيها قبل ذلك الى مستوطنين يهود، وتم نقل الاراضي التي بقيت بملكيتها، فيما بعد، الى الدولة. اما بقية الاراضي التي بأيدي اليهود فكانت موزعة كما يلي:

حوالي ٦٠٥,٠٠٠ دونم يملكها افراد وشركات، واكثر من ١٨٠,٠٠٠ دونم

مناطق امتياز، كما جرى نقل حوالي ٤،٦٠٠،٠٠٠ دونم من الاراضي المهجورة والتي كانت بملكية العرب (ملكية خاصة) الى ملكية الدولة، ولم يبق بأيديهم سوى ٨٦٧،٠٠٠ دونم. وفي عام ١٩٥٠ تقلصت هذه المساحات الى ٥٢٩،٤٢٨ دونما فقط.

ماذا نفهم من هذه المعطيات؟

نلمس من ذلك، وجود توجه لزيادة سيطرة الدولة على معظم الاراضي في دولة اسرائيل. وقد اتخذ هذا التوجه صفة قانونية، بموجب الاوامر والتعليمات الصادرة عن السلطات، والتي كان بعضها، يعتمد على اوامر وقوانين، تعود لعهد الانتداب البريطاني، والبعض الاخر اتخذته السلطات المخولة في الدولة، عن طريق سن قوانين واوامر. وكل هذه الاوامر والتعليمات، ادت عملياً الى استيلاء الدولة على الاراضي المهجورة، والى توسيع معين للسيطرة على الاراضي الخاصة التي بقيت بأيدي العرب الذين بقوا في البلاد.

١- تحديد "مناطق امنية" ونقل السكان العرب.

في اعقاب الحرب، شهدت المنطقة قيام القوات الاسرائيلية باتباع سياسة موجهة تستهدف مواجهة مشاكل ذات جوانب امنية-استيطانية. وكان من بين هذه المشاكل، منع عودة المواطنين العرب الذين سبق ان سكنوا قرى واستغلوا اراضي قريبة من الخدود مع الدول المجاورة المعادية. وكانت تلك فترة سادت فيها ظاهرة التسلل.

والنظرية التي كانت سائدة في اوساط السلطة الاسرائيلية تقضي بأن القرى الحدودية هذه، قد تشكل قواعد لاعمال عدائية من الدول العربية المجاورة. وكان بن غوريون قد اوضح سياسة الحكومة في هذا الموضوع في كانون اول عام ١٩٤٨ بقوله:

على طول الحدود، وفي كل قرية، سنستولي على كل شيء للاغراض الاستيطانية.

لن نفيد العرب".

وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، الذين يتسللون عائدين الى هذه الاماكن، قال بن غوريون: صدرت اوامر واضحة للحاكم العسكري، كما سيتم تزويده بكتيبة عسكرية لمنع التسلل".

وبغية تطبيق هذه السياسة بصورة عملية، اصدر رئيس الحكومة ووزير الدفاع آنذاك، دافيد بن غوريون، انظمة الطوارىء، وبضمنها الانظمة الخاصة بتحديد "مناطق امنية" بمغادرة مكان سكناه خلال ١٤ يوما، ومنع دخوله الى هذه المنطقة دون تصريح خاص من الحاكم العسكري. كما تقرر ان يتم تحديد حدود المناطق الامنية وفقا للشروط التالية:

تعتبر مناطق محمية، جميع الاراضي الواقعة:

أ- شمال خط العرض ٣١ درجة (خط ديموناه - ريبيبيم) - قطاع بعرض ١٠كم، باستثناء مساحة البلديات الواقعة على شاطىء البحر المتوسط.

ب- جنوب خط العرض ٣١ درجة- قطاع بعرض ٢٥كم. ويجب التأكيد على ان لوزير الدفاع صلاحية الاعلان عن اية منطقة باعتبارها منطقة امنية ومحمية، وتعيين ضابط برتبة مقدم فما فوق ليكون سلطة مخولة لغايات تنفيذ هذه الانظمة وتطبيقها.

في ٥-٧-١٩٤٩، ناقشت الكنيست الاولى موضوع تمديد مفعول انظمة الطوارىء (المناطق الامنية). وجرى تمرير القانون على لجنة الخارجية والامن وتم اقراره اخيراً بالقراءتين الثانية والثالثة في ٢٧-٧-١٩٤٩، حيث تقرر ان يكون هذا القانون ساري المفعول لمدة سنة واحدة فقط (حتى ٣١-٧-١٩٥٠) وظل هذا الموضوع يطرح سنويا للنقاش، امام الكنيست، ويتم تمديد مفعول هذه الانظمة، المرة تلو المرة، دون ادخال تعديلات او تسهيلات خاصة.

وبموجب هذه الانظمة، كان بالامكان نقل مواطنين عرب من مكان الى

آخر، والى خارج حدود الدولة ايضاً. وقد استخدمت هذه الانظمة فعليا، ضد عدد من القرى العربية، بينها القضية المشهورة المتعلقة بقريتي اقرت وبرعم، على الحدود الشمالية اللتين ارغم سكانها على هجرهما في مطلع شهر تشرين ثان ١٩٤٨. وحتى يومنا هذا، لا يزال الخلاف قائما حول هذه القضية. وكان عدم اعادة هؤلاء السكان الى قريتيهما، قد وفر للسلطات امكانيات مريحة اكثر، لدمجهم في قرى عربية اخرى، ذات بنى تحتية افضل.

ادت الاعمال التي جرى القيام بها في اطار هذه الانظمة، كما سلفنا، الى ابعاد القرويين وغيرهم من المناطق القريبة من الحدود (اقرت، وبرعم، النبي روبين، وقرى كثيرة اخرى)، كما جرى نقل السكان من مجموعة كبيرة اخرى من القرى الى اماكن اخرى في البلاد وفي الدول العربية المجاورة.

ونظرا لاهمية وتعقيد الموضوع عينت لجنة خاصة لمعالجة مسألة نقل السكان العرب الى اماكن اخرى، وايجاد حلول لمعاناة العرب الذين بقوا في البلاد ايضا. وهذه اللجنة التي سميت "اللجنة لشؤون نقل العرب" كانت مؤلفة من وزراء او مفوضين من قبل وزارات الدفاع، الداخلية، العمل، البناء، الاقليات. وكان يتم استدعاء مفوض من وزارة الزراعة، عند الحاجة، حينما يتم بحث مواضيع ومشاكل تتعلق بقرى عربية بعيدة عن خط الحدود، تقرر نقلها الى اماكن اخرى.

وحسب اقوال رئيس اللجنة، الوزير المسؤول عن شؤون الاقليات، كانت تلك اللجنة تتمتع بصلاحيات اخرى، من ضمنها التوصية بشأن هذا العربي او ذاك، كفرد، لاعادته الى مكان سكناه القديم. وكانت قرارات اللجنة تنفذ، من خلال التنسيق وموافقة السلطات الامنية.

واجه اعضاء اللجنة، مشاكل صعبة، تتعلق بمكانة العرب في البلاد، كما عبروا عن ذلك في جلسة اللجنة الاولى. حيث رد رئيس اللجنة على سؤال مفوض وزارة الداخلية، كيسيلوف، "هل يعتبر العرب الموجودين في دولة اسرائيل رعايا

دولة معادية ام لا" بقوله: "أنهم ليسوا اعداء، وانه لا يوجد فرق بين يهودي وعربي من وجهة النظر الدستورية. انما الفرق الموجود هو من الناحية الامنية".

وبالنسبة له، يجب وصف العرب بأنهم مواطنون خاضعون لمراقبة وزارة الدفاع، نستطيع نقلهم من مكان الى آخر، باستثناء حالات خاصة تعارض فيها وزارة الدفاع مثل هذا الاجراء يعد اعطاء الاسباب لعدم النقل".

لقد قبل رئيس اللجنة المسؤولة عن الاقليات العمل باسلوب التعامل مع كل عربي كفرد، من خلال اعتبارات امنية واقتصادية واستيطانية حتى انه اعطى مثالا:

توجد قرية بجانب الناصرة - السكان في اماكنهم، واراضيهم البعيدة عنهم ضرورية لمستوطناتنا- ربما يكون بالامكان اعطاؤهم مكانا اخر لحراثته، نجري مفاوضات لاقناعهم، ونجعلهم يوافقون على الحصول على ارض بديلة لارضهم في مكان آخر.

ومثال آخر: برديس، التي يوجد قسم من اراضيهم موزعة في الطنطورة. - من الناحية الاستيطانية، يجب عدم اعادة اراضيهم اليهم، بل التوصل الى اتفاق معهم. وفي هذه الحالة، سيكون العنصر الامني هو فقط، الحاسم. ولذا سنحدد سلفا اي الاماكن المكتظة بالسكان والتي قد تكون مصدر ازعاج من الناحية الامنية. وربما نحاول تعويض السكان عن اراضيهم في اماكن اخرى. وكخطوة عملية اولية، قررت اللجنة الانتظار في هذه المرحلة، وحول تقارير مفصلة من الحكام العسكريين، فيما يتعلق باللاجئين الذين بقوا في البلاد، وفي هذه الاثناء يجري بحث حالات معينة تتوفر عنها معلومات ثابتة وواضحة فقط، تمهيدا لتحديد الاماكن التي يمكن نقلهم اليها.

ونظرا لكثرة المشاكل التي كانت بحاجة الى بحث لدى اللجنة، تقرر عقد جلسة اسبوعية لها، وبدأت اللجنة فعلا باجراء مناقشات عملية تتعلق بنقل

السكان العرب. فمثلا بحثت اللجنة في جلستها الثالثة يوم ١٥-١٢-١٩٤٨، مشكلة التسلل واخطارها، ثم قررت ما يلي:

أ- نقل سكان صفورية الى الرينة.

ب- يبقى سكان عيلبون في قريتهم بصورة مؤقتة، ويبحث وضعهم بعد اسبوع، بعد العثور على مكان آخر لنقلهم اليه.

ج- نقل سكان قرية عنان وفرادي الى طرعان.

د- تكليف الحاكم العسكري في الناصرة، اليشع سولتس بايجاد مكان تجميع احتياطي لاستيعاب الفائض من اللاجئين، وان يأخذ في الحسبان قرية عيلبون، كموقع احتياطي.

هـ- اذا كانت لا توجد عناصر امنية واستيطانية مزعجة، تكون قرية عيلبون، مكانا لتجمع اللاجئين المسيحيين.

و- كل من يتسلل بعد الان الى صفورية، يتم طرده الى خارج الحدود.

ز- يقدم الحاكم العسكري لمنطقة الجليل الغربي قائمة باسماء الاشخاص الراغبين في العودة الى قراهم.

ح- يقترح حاكم منطقة الجليل الغربي اين يمكن تجميع اللاجئين، او اين يمكن ادخالهم، حسب الحصص، لكل القرى المأهولة.

ط- كلف اللواء افنير والحكام العسكريون بالعمل فورا، وفقاً لهذه القرارات، دون ان تضطر اللجنة للخوض في التفاصيل.

ي- يرسل الحكام تقارير مفصلة حول هذه الاعمال، الى وزارة الاقليات.

لقد اصبح الجانب العملي لتطبيق هذه القرارات بأيدي الحكام العسكريين، لذا فان طلبات الوزارات ذات العلاقة، كانت ترسل اولا وقبل كل شيء الى مقر الحاكم العسكري في يافا.

وكنموذج مثلا، طلب وزارة الزراعة بشأن اخلاء اللاجئين العرب الذين تم

احضارهم الى قرية ربسية في الجليل الغربي للقيام بعمل مؤقت، يتعلق بقطف محصول الزيتون في الاراضي الخاضعة لسلطة الوصي، والتي كانت مخصصة للاستيطان اليهودي. وسرعان ما جاء رد الحاكم العسكري على هذا الطلب.

فقد جاء في رسالة بتاريخ ١٦-١١-١٩٥٠ موجهة الى وزارة الزراعة بلغة عسكرية واضحة: اصدرنا اوامر الى الحاكم العسكري في الجليل الغربي لمعالجة عملية اخلاء كل السكان الموجودين في القرية المذكورة اعلاه، بالنسيق بين الحاكم العسكري وبين مفوض وزارة الزراعة.

كانت المبررات التي اتخذت بعين الاعتبار لاتخاذ القرارات في هذا الموضوع الحساس، معقدة، وتخللتها ايضا اعتبارات انسانية تتعلق بايجاد حلول لتحسين احوال السكان العرب، الذين بقوا في البلاد، والذين اصبحوا الان عبئا اجتماعيا نتيجة لحرمانهم من مصادر رزقهم.

كانت سياسة الحكومة الاسرائيلية، تقضي باعادة الحياة الى مجراها الطبيعي، وكانت لهذه السياسة ابعاد واضحة على السكان العرب، اي تمكينهم من اعادة بناء انفسهم عن طريق اسكانهم ودمجهم من جديد، في دائرة العمال.

ومع ذلك، كانت هنالك حالات تخللتها تصرفات وحشية قاسية ضد العرب، ادت احياناً الى تذمر بعض الاشخاص الكبار، المقربين من رئيس الحكومة.

فمثلا: كتب يهوشع فلمون في ٨-٣-١٩٥٠ الذي كان يعمل آنذاك مستشارا لرئيس الحكومة للشؤون العربية، الى قائد المنطقة الشمالية حول نقل سكان قرية حسام في سهل الحولة ما يلي: تجدر الاشارة الى ان سكان قرية حسام تعاونوا معنا اثناء الحرب، واثناء نقلهم تدخل سكان مستوطنات الجليل الاعلى لصالحهم. لقد جرت عملية ترحيلهم من قريتهم بسرعة بالغة، ولم تتم تسوية الامور المتعلقة بالمحافظة على عقاراتهم الزراعية، وقطفها ونقل المحصول او دفع

مقابل لهم. ونتيجة لهذا التصرف، الحقت بهم اضرارا ليسوا مسؤولين عنها.

ويتضح ان الادارة العسكرية كانت مشغولة بايجاد حلول لمتطلبات الاستيطان اليهودي، وفي كثير من الاحيان كانت غير مستعدة للاصغاء لاحتياجات السكان العرب. لقد كانت هنالك خلافات شديدة بالنسبة للاعمال التي ارتكبت من خلال استغلال القوة التي كانت متوفرة لدى الادارة العسكرية، واتسمت في هذا الاستخدام فوارق اساسية في الاسلوب.

لقد اراد يهوشع فلومن التعامل مع السكان العرب، وفقا للمعايير الانسانية، وكل حادث بمفرده، في حين كان اشخاص مثل يوسف فايتس ورؤوبين الوني من مكتب الوصي على املاك الغائبين، يؤمنون باستخدام الاسلوب المتشدد جدا (كان فايتس والوني من بين المبادرين "بقانون الاراضي المبوّره" الذي سنتطرق اليه في السياق). واسلوبهم هذا دعم النشاطات التي كان يقوم بها اشخاص محليون والذين خلقوا في نهاية الامر، حقائق على الارض لا يمكن تصحيحها.

من الواضح، انه ليس من السهل العمل في ظل واقع نهاية حرب، دون المس بالسكان العرب. وعلى اية حال، تجدر الاشارة الى ان افتراضا اساسيا واحداً مشتركاً، كان ينطلق منه جميع اصحاب الاساليب المختلفة، وهو انه يجب ان تكون مواضيع الامن والاستيطان التي تشكل، في الواقع، قاعدة قيام الدولة، على رأس سلم الافضليات بالنسبة للجميع.

٢- الاراضي المبوّره:

الاراضي المشمولة ضمن المناطق الامنية، ثم تأجيرها لاشخاص اخرين بصفتها اراضي مهجورة او مبوّره (بور)، لكن هذا الاجراء كانت له ابعاد قانونية معينة: في حالة بقاء اصحاب الاراضي القدامى، مقيمين في نفس المكان، يستطيعون المطالبة باستعادة اراضيهم، التي استولى عليها الجيش الاسرائيلي.

وقد طرحت مقترحات مختلفة لحل هذه المشكلة المعقدة، من ضمنها دفع

عوائد تأجير الى اصحاب الاراضي، وفي نفس الوقت، ايجاد مصادر رزق اخرى لهم، اذ كان واضحا منذ البداية، انهم لن يستطيعوا العيش بعوائد الايجار هذه فقط لم تكن هذه التوصية تنطوي على حل مشكلة تثبيت ملكية الدولة لهذه الاراضي، انما كحل مرحلي، ريثما يتم ايجاد تسوية قانونية للموضوع.

في تلك الاثناء، ومن اجل ضمان حراثة هذه الاراضي او نقلها لسيطرة الدولة، في الواقع التي عرفت بانها "مناطق امنية"، كان بالامكان الاعتماد على "قانون الاراضي البور"، الذي يستند الى القانون العثماني لعام ١٨٥٨، والذي ينص على انه: يحق للدولة، مصادرة اي ارض لا يتم استغلالها على مدى ثلاث سنوات، ويمكننا التأكيد ايضاً، على ان اعتماد هذا القانون، جاء لخدمة توجهات سياسة الدولة المتعلقة بالاراضي، والتي استهدفت ضمان سيطرة الدولة على معظم الاراضي المهجورة.

نشأت هنالك مشكلة اخرى، تتعلق بتعريف "اراضي الغائبين" التي ستكون تحت سلطة الوصي على الاملاك المهجورة والاراضي المبوّره الواقعة تحت مسؤولية وزارة الزراعة. وتقرر انه، لا فرق بالنسبة للسؤال، بموجب اي القوانين، يتم تأجير الارض - "قانون الغائبين"، ام قانون "الاراضي البور" المهم، هو ان هذه الاراضي، ستؤول في نهاية المطاف، الى ملكية دولة اسرائيل.

وعلى اية حال، تقرر انه في حالة وجود شك بالنسبة لتعريف هذه الاراضي، يتم نقلها لمسؤولية وزارة الزراعة، التي ستكون المسؤولة عن تأجيرها في النهاية.

اما عملية نقل الاراضي البور، فكان من المقرر ان تتم وفقاً للاجراءات التي اقرت سابقاً، والتي تقضي بضرورة ضمان اكبر قدر مما يثبت ملكية الدولة للاراضي المهجورة.

ومن اجل تحقيق هذه الغاية، اتفاق على ان يتم تحرير اي اتفاق،

والتوقيع عليه، وفقا لقانون الاراضي البور. ولكن، بالاضافة الى ذلك، يتم التوقيع ايضا، على اتفاق منفصل بين المستأجرين وبين الوصي، في اي حالة، تخرج الارض من ولاية وزير الزراعة عليها، او يتم الغاء اتفاقية التأجير، بغض النظر عن الاسباب.

٢- الاراضي المهجورة:

لقد استخدمت الاراضي المهجورة التي سيطرت عليها دولة اسرائيل، لتثبيت حقائق بالغة الاهمية:

أ- كانت بمثابة واق امام دخول المتسللين الذين ارادوا العودة الى اراضيهم.

ب- كانت ثروة اقتصادية، ذات اهمية عليا، لبناء وتطوير القطاع الزراعي في البلاد.

ج- في حالة قدوم موجات كبيرة من المهاجرين اليهود، ستكون عنصراً بالغ الاهمية لاستيعابهم.

في واقع الامر جرت حراثة الاراضي المهجورة واستغلالها من قبل الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية، قبل توقف المعارك. وفي المراحل اللاحقة، توجه المستوطنون الى المؤسسات المسؤولة للحصول على اراض مهجورة لحراثتها من اجل استكمال حصصهم من الارض. وهكذا. طلبت مستوطنات جوش حرود، عام ١٩٤٩، تزويدها بجزء من الاراضي المهجورة. وقد سمح لها باستغلال هذه الاراضي لمدة سنة واحدة فقط وعلى النحو التالي:

كفار يحزقيئيل	٢٠٠٠ دونم من اراضي زرعين.
جيبع	١٠٠٠ دونم من اراضي زرعين، و ٧٠٠ دونم من اراضي قوميا.
تل يوسف وعين حرود	١٤٠٠ دونم (الكل مستوطنة) من اراضي قوميا.
بيت الفا	حصلت على اراضي من اراضي مرصف.

حفتسي – با	حصلت على اراضي من اراضي بيله.
بيت هنسيطا ومولدت	١٠,٠٠٠ دونم من اراضي كفرة.
يزرعئيل	٤٠٠٠ دونم من اراضي زرعين.
هنورويع	٣٠٠٠ دونم من اراضي ابو زريق.
مشمار هعيمك	١٥٠٠-٢٠٠٠ دونم من اراضي ابو شوشه.

تجدر الاشارة الى ان "سلطة توطين اللاجئين العرب تقدمت بطلب لتوطين قسم من اللاجئين ايضا، الذين بقوا في البلاد، على الاراضي المهجورة، لاستغلالها، واعادة توطينهم. فمثلا، طلبت "السلطة" توطين لاجئين في منطقة الجليل الغربي، في نفس القرى المهجورة التي جرى ايواؤهم فيها بصورة مؤقتة. والمقصود توطين ١٠٠ عائلة من اللاجئين في قريتي: المكر، والجديدة اللتين كانتا شبه مهجورتين. وكانت المستوطنات الزراعية اليهودية طالبت بضم هذه الاراضي لكن "السلطة" اصرت على توطين العرب، اذ لم يكن مجال للتفكير في عدم تسوية وضع اللاجئين العرب في اماكن ايوائهم. وفي نفس الوقت، عدم اعادتهم الى قراهم التي هجروها في الجليل الغربي.

وتجدر الاشارة، الى انه في كل منطقة، كان الجيش الاسرائيلي يحتل فيها اراضي جديدة، كان لا بد من مواجهة مشكلة استغلال الاراضي الواقعة في مناطق بعيدة في الجنوب، وفي النقب، تلك المناطق التي كان السكان اليهود فيها قلة.

وقد جرت هذه الاعمال بالتعاون الكامل مع الحركات الاستيطانية، وفي عام ١٩٤٨ فقط، جرى استغلال ٤٩٠,٠٠٠ دونم من الاراضي المهجورة حسب التوزيع التالي:

جدول رقم (١٩)

الاراضي المهجورة التي حرثتها مستوطنات العمال واصحاب المستوطنات الخاصة

المنطقة	المساحة بالدونمات
الجنوب والنقب	٧٥,٠٤٥
سهل حيفر والشارون	٥٦,٤٥٠
خليج حيفا والجليل الغربي	٢٩,٥٥٠
سهل مرج بن عامر وجبال افرايم	١٥٠,٠٠٠
غور بيسان	٣٢,٩٤٠
غور الاردن	١٦,٦٠٥
الجليل الاعلى	٤١,٨٣٠
اماكن مختلفة وبخاصة بأيدي الطبقة المتوسطة	٨٨,٤٨٠
المجموع	٤٩٠,٩٠٠ دونم

في مطلع شهر كانون ثان عام ١٩٤٩، جرت المصادقة على "قانون تنظيم الاستيلاء على الاراضي في حالات الطوارىء". ومما نص عليه هذا القانون، ان اية سلطة ذات صلاحية، يحق لها بموجب امر توقعه، ان تأمر بالاستيلاء على اراض، وطالما ظل الامر ساري المفعول يحق لها، ولها فقط، الاحتفاظ بهذه الاراضي واستغلالها واستخدامها بنفسها، او بواسطة آخرين، طالما رأت ذلك مناسبا لتحقيق الهدف الذي من اجله اعطي الامر.

ولقد مكنت هذه الانظمة، من استغلال جميع انواع الاراضي والمباني،

والاشجار او اي شيء آخر مرتبط بالارض، وجزء من البحر او شاطىء البحر او النهر وكل فائدة يمكن ان تجنى من الاراضي او من استخدامها".

في الواقع قبل المصادقة على هذه الانظمة، بفترة قصيرة، كانت هنالك عدة عناصر في المنطقة تعمل بموجبها. فقد اعلن وزير الزراعة آنذاك، اهارون تسيزلينغ، بأن مساحة الاراضي المهجورة المستغلة، تصل الى اكثر من نصف مليون دونم، وفي مطلع عام ١٩٤٩، بعد الاستيلاء على النقب، بدت هنالك امكانية استغلال مليون دونم اخرى، وبعد الحصول على المعدات المناسبة، ستتوفر امكانية استغلال ٣٠٠٠٠٠ دونم اخرى، من ضمنها عشرات الاف الدونمات، كانت على وشك ان يستغلها فلاحون عرب.

كانت عملية تجميع الاراضي المهجورة سريعة، وتستهدف كما اسلفنا توسيع مساحات الاراضي التابعة للمستوطنات القائمة، واقامة مستوطنات جديدة للمهاجرين. ففي السنوات الثلاث الاولى التي تلت قيام الدولة، اقيمت على هذه الاراضي ٢٥٤ مستوطنة موزعة كما يلي:

جدول رقم (٣٠)

المستوطنات اليهودية التي اقيمت على الاراضي المهجورة

السنة	كيبوتسات جديدة	مستوطنات زراعية جديدة	مجموع المستوطنات
١٩٤٨	٢٠	٥	٢٥
١٩٤٩	٤٢	٦٠	١٠٢
١٩٥٠	١٣	١١٤	١٢٧
المجموع	٧٥	١٧٩	٢٥٤

٤- نقل السكان وسياسة شراء الاراضي :

بعد الهروب الجماعي للسكان العرب، اثناء معارك حرب الاستقلال، لم تتوقف محاولات شراء الاراضي من العرب. ويقول فايتس انه في ايلول ١٩٤٨. حاول الصندوق القومي الاسرائيلي، على مدى ٣-٤ اشهر، وبالتنسيق مع وزير الخارجية آنذاك، موشيه شريت، ان يشتري من العرب اراضي في مناطق مختلفة. لكن هذه المحاولات لم تثمر لان الاعتقاد الذي كان سائداً لدى العرب، هو ان الوضع مؤقت وان كل شيء سيعود الى ما كان عليه، وسيعودون ليلعبوا معنا "لعبة الارض". كما بذلت محاولة اخرى لشراء اراض من عرب اسرائيليين، لم يقيموا في البلاد. وكان احد النشطاء في هذا الموضوع، هو تسوكرمن. حيث يقول انه اوجد علاقات مع عرب من فلسطين، موجودين في مصر وشرق الاردن وسوريا ولبنان، لكنه فشل نتيجة لخوف هؤلاء العرب من الردود العنيفة، من جانب عناصر عربية.

في اواخر شهر تموز ١٩٤٩، طلب بن غوريون من الصندوق القومي الاسرائيلي شراء ٢٥٠٠٠ دونم من ضمن ٤٧٠٠٠ دونم الموجودة في المنطقة المنزوعة السلاح، على حدودنا مع سوريا.

وكان الدافع وراء طلب بن غوريون هذا، هو توقعه ترك السوريين للمنطقة المنزوعة، قبل نهاية شهر آب، وضرورة خلق حقائق على ارض الواقع في المنطقة. وتم تجنيد تراكتورات من مستوطنات المنطقة، لهذه المهمة، حيث قاموا بحراثة الارض للحيلولة دون عودة الفلاحين الذين سبق ان استغلوا هذه الاراضي، التي كانت عائدة لاصحاب اراض عرب يقيمون في حيفا.

كما جرت مفاوضات بهذا الشأن مع "المغاربة" (اصلهم من المغرب العربي) الذين كان قسم منهم يقيم في المنطقة المنزوعة وما حولها.

وفعلا، كان "المغاربة" مستعدين للهجرة الى المغرب، وايد بن غوريون النشاطات التي ستؤدي الى هذه النتيجة.

كما اتبعت سياسة "تشجيع الهجرة" ايضا ضد العرب من سكان قرية عرعرة، في المثلث حيث اشترى اليهود منهم في المرحلة الاولى حوالي ٢٥٠٠ دونم. وحوالي ٢٠٠ من العرب الذين كانوا شركاء في الصفقة بمحض ارادتهم، جرى نقلهم الى قرية برطعة، الى ما وراء الحدود مع الاردن.

وتجدر الاشارة الى انه على الرغم من الدعاية التي كانت تديرها عناصر عربية، ضد اقتلاع السكان من دولة اسرائيل، استمر تيار الطلبات بشأن الهجرة من البلاد، بحجة ان طالبي الهجرة لا يريدون مواصلة العيش تحت النظام اليهودي، وهم يفضلون ان يبدأوا حياتهم من جديد بالاموال التي سيحصلون عليها مقابل اراضيهم.

يقول موسى جولدنبرغ، من سكان مستوطنة بيت الفا والذي عمل في مجال شراء الاراضي:

"بدأ عرب كثيرون ينتظمون ضمن جماعات، ويتقدمون بطلبات لتمكينهم من مغادرة البلاد. وقد توليت القيام بمعظم الاعمال المتعلقة بتنظيم المغادرين تسجيل اراضيهم وحقوقهم، ونقلهم بواسطة سيارات مستأجرة، وترتيب التقائهم على الحدود مع السيارات المستأجرة التي كانت ستنقلهم من هناك الى حيث يريدون.

ولاقت خطة نقل السكان العرب هذه تأييدا لدى جميع دوائر الحكومة الاسرائيلية، وعلى اعلى مستوى، حيث طلب من جميع الدوائر ذات الشأن مساعدتنا. ففي الناصرة كان هناك ضابط يدعى "سيجف" له علاقات كثيرة، كان يسافر معي عدة مرات الى قرية الجلمة، للالتقاء هناك مع وجهاء من جنين ومع ضباط من الجيش الاردني. حيث كان رجال جنين يرسلون الينا السيارات، في اليوم الذي نحدده، ويحضرون للعرب "المنقولين" بطاقات هوية. وكان المنقولون هؤلاء يستقبلون هناك باحترام، ويرتبون امورهم جيدا. وكان هناك من يرفض

الموظفون الاردنيون السماح بدخولهم، ويشطبون اسماءهم من القائمة.

وتعهد هؤلاء بالدخول الى الاردن على مسؤوليتهم الشخصية عن طريق التسلل. كما جرى ترتيب عمليات نقل السكان العرب الى الشرق من طيرات تسفي عن طريق الاتصال باشخاص مختلفين، حيث كانوا يأتون الى المكان، ويتسلمون رجالنا حسب ترتيبات مسبقة، وخلال هذه العملية جرى تنظيم عدة نقاط مرور اخرى، في قرية روبين، ونفيه اور، على الحدود اللبنانية، وغيرها.

وحينما كثرت الطلبات ولم نستطع توفيرالعدد الكافي من السيارات لنقلهم جميعا، تعهد بعضهم بالانتقال على مسؤوليته الشخصية، واعفونا من هذا القلق. كان هناك عدد كبير من الاشخاص من وراء الحدود، يأتون لمقابلتنا في قرية الجلمة وفي اماكن النقل الاخرى. وكانوا يتوسلون الينا لشراء اراضيهم، وعرضوا علينا بيعنا جميع قطع الاراضي التي سنطلبها منهم... لقد نجحنا في نقل حوالي ٣٠٠ عائلة عربية".

منذ نهاية شهر آب ١٩٥٠، بدأت تظهر صعوبات في امكانية الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ هذه الصفقات، وبخاصة بعد ان الغت حكومة شرق الاردن، الجنيه الفلسطيني، وحل محله الدينار الاردني، واصبح الامر يتطلب عمله صعبة لتمويل هذه الصفقات.

على الرغم من صعوبة الوضع المالي للدولة، اجريت في تلك الاثناء عدة محاولات، لايجاد حلول لمشكلة العرب الذين بقوا في البلاد.

وقد كرر فايتس الذي كان دائما وابدا من مؤيدي خطة نقل العرب من اماكن سكناهم طرح فكرة "الترانسفير".

وفي الاجتماع الذي عقد في ٢٨-٨-١٩٥١، وحضره علاوة على فايتس كل من وزير الخارجية موشيه شريت، والملحق في السفارة الاسرائيلية لدى اللاجئين، يعقوب تسور، طرحت فكرة تهجير العرب المسيحيين من الجليل الى امريكيا

الجنوبية.

وكان فايتس زار اللاجئين بحجة التعرف على نباتات تصلح للزراعة في البلاد، لكن الهدف الحقيقي للزيارة، هو الاطلاع على امكانية توطين مزارعين عرب من الجليل هناك.

وكان فايتس يعتزم زيارة "عزبة" كبيرة تبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠,٠٠٠ دونم تقع في بروبينيتسا مندوسا، ويمتلكها يهودي صهيوني، وافق على وضعها تحت تصرفنا مقابل ١٠٠ جنيه فلسطيني لكل دونم. وبعد عودة فايتس، جرى تكليف رؤبين شيلوح الموظف في وزارة الخارجية، ويهوشع فلمون، بمتابعة الموضوع.

كما كان بن غوريون، ايضا، على اطلاع بالموضوع ورغم شكوكه في فعالية اعمال ترحيل من هذا النوع، وافق على مواصلة دراسة الموضوع، رغم انه كان يخشى، من ان يؤدي ذلك الى التورط مع الكنيسة ايضا.

في ٨-٥-١٩٥٢، قدم فايتس تقريراً حول "عملية يوحنان" (هكذا اطلق على عملية الترحيل)، قال فيه انه من الناحية الاقتصادية هناك امكانية لترحيل معظم السكان العرب المسيحيين من قرى الجليل الاعلى لاستيطان زراعي في الارجنتين، ويصبح هذا ممكنا بعد اقامة شركة مساهمة في الارجنتين، لا تكون ملزمة، حسب القانون الارجنتيني، بمراقبة الحكومة لها، حينئذ يكون بالامكان البدء بترحيل ١٥-٢٠ عائلة في المرحلة الاولى، بحيث تدفع الاموال لهذه الغاية من الصندوق القومي الاسرائيلي وفي هذه الحالة لن نحتاج حتى الى عملة صعبة.

ويقول فايتس ان الخطة فشلت بسبب الحكومة الاسرائيلية التي علقت قرارها بهذا الشأن. ففي تلك الاثناء تغيرت الظروف الاقتصادية والامنية في البلاد لصالح مواطني قرى الجليل، وتلاشت خطة الترحيل نهائيا.

من الصعب تصديق رواية فايتس، بأن فشل خطته نجم عن التأخير فقط. حيث ان بن غوريون كان متحفظا منها منذ البداية اضافة الى اشخاص آخرين

مثل عيزرا دنين، الذي كان قريباً من موضوع شراء الاراضي، والذي كان يعرف جيداً طريقة تفكير العرب وعاداتهم.

ويقول هؤلاء ان فايتس كرس جهوداً كبيرة فعلاً لموضوع "الترانسفير" غير ان هذه كانت مجرد "لعب اطفال" على حد تعبير دنين.

لقد كان دنين مطلعاً ايضاً على محاولات اخرى، مثل محاولات حل مشكلة اللاجئين العرب في الدول العربية التي جرت بين عامي ١٩٤٩-١٩٥٠.

واشار الى المفاوضات التي اجراها طوبيا ارازي مع الرئيس السوري، حسني الزعيم، حول توطين حوالي ١٠٠,٠٠٠ عائلة من اللاجئين العرب في منطقة الجزيرة، تلك الخطة التي كان من المقرر ان يمولها ظاهرياً بنك فرنسي (SYRIE _ LIBAN BANQUE)، غير انه جرى اعدام حسني الزعيم في تلك الاثناء ودفنت معه هذه الخطة.

وبعد بضع سنوات من البحث عن حلول لمشاكل اللاجئين، طرحت مراراً وتكراراً مقترحات تستهدف تخفيف معاناة اللاجئين عن طريق نقلهم الى دول عربية اخرى. وكانت احدى الخطط، ترمي الى اسكان لاجئين عرب في منطقة الجزيرة السورية، اثناء فترة رئاسة اديب الشيشكلي، الذي اجتمع مع يهوشع فلمون في سويسرا واعطى موافقته على الخطة، شريطة ان لا يكون مستوى حياة السوريين اقل من مستوى الحياة لدى السكان الجدد.

وقد فشلت هذه الخطة ايضاً، لان النظام السوري لم يكن مستقراً، وبسبب انشاء الجمهورية العربية المتحدة ايضاً. ولو خرجت هذه الخطة الى حيز التنفيذ، لكان بالامكان اسكان ما بين ٤٠-٥٠ الف نسمة من اللاجئين. وكان بن غوريون قد وافق على هذه الخطة، وكان مستعدا لتحمل عبء مالي كبير.

وكانت هناك محاولة اخرى من هذا النوع، استهدفت استغلال حوالي ١٠٠,٠٠٠ دونم من الارض في ليبيا لاسكان عائلات فلسطينية مع بضع عائلات

ليبية، تقوم بانشاء مزارع في هذه المنطقة، التي سبق ان كانت ضمن المستعمرات الايطالية.

ومن اجل هذا الهدف، اتفق على ان تجري اولاً محاولة توطين بضع مئات من العائلات التي كانت تطالب بتعويضات من دولة اسرائيل، واهتم فلمون بالحصول على موافقة اصحاب الاراضي في منطقة "دراس الخضر" حيث كانت هناك ظروف المناخ وطبيعة الارض مماثلة لتلك السائدة في فلسطين. وكان الايطاليون بنوا هناك سبع مستعمرات راقية، قبل الحرب العالمية الثانية، ثم اخرجهم البريطانيون بعد الحرب من هناك.

وكان من بين المرشحين للترحيل الى هناك، سكان "قطرة" وهم من اصل ليبي، حيث كانوا معنيين ايضاً بالعودة الى هناك، كذلك مواطنون عرب عملوا في زراعة الحمضيات وكانوا قادرين على ان يكونوا النواة الاولى للاستمرار في عملية التوطين، الذي يعتمد بالدرجة الاولى على زراعة اشجار الحمضيات، من مناطق قطاع غزة والضفة الغربية. وقد علمت وسائل الاعلام بهذا الامر، حيث بدأ العرب يمارسون ضغوطاً شديدة على البريطانيين وعلى نظام الحكم الليبي لافشال الخطة.

لاول وهلة، يبدو ان هناك تناقضاً في موقف وسياسة بن غوريون. فمن جهة، كان يعارض فكرة "الترانسفير" التي طرحها فايتس الذي تمسك بضرورة استغلال الارتباك الذي ساد اوساط المواطنين العرب في فلسطين. حيث قال بن غوريون: نحن لا تنقصنا الارض. ولن يقل عدد العرب عن طريق شراء الاراضي، بالاسلوب الذي يقترحه فايتس". ومن جهة اخرى، كان يؤيد حل "الترانسفير" بغية ايجاد مخرج، بالاتفاق مع الدول العربية المجاورة، للمشكلة التي تشمل اللاجئين وبعض العرب الذين بقوا في البلاد وكانوا معنيين بذلك.

غير ان هذه الخطط الطموحة لم تخرج الى حيز التنفيذ وبقيت المشكلة

الانسانية الصعبة دون حل. اما العرب الذين بقوا في البلاد، وكانوا معنيين ببيع اراضيهم والخروج الى بلدان اخرى، فقد خابت آمالهم. لماذا كل هذا؟

كانت الادارة العسكرية الاسرائيلية، بحكم جوهرها، تمثل سياسة رسمية تستهدف مصادرة الاراضي. وهكذا فعلت: منعت تسلل اللاجئين الذين كانوا يجلبون معهم سلامات من معارف وطلبات كثيرة لشراء اراضي العرب، الذين كانوا يقيمون خارج حدود الدولة وهكذا توقف كل نشاط في هذا المجال، وانتهى موضوع البيع والشراء معا.

حينئذ اصبحت العملية المتعلقة بالاراضي خاضعة لقانونين: قانون املاك الغائبين و قانون شراء الاراضي.

٥- "قانون املاك الغائبين" (١٩٥٠):

لقد عرف هذا القانون كلمة "غائب" كما يلي:

أ- الشخص الذي كان خلال الفترة التي تبدأ في ٢٩-١١-١٩٤٧ فصاعدا، مواطناً او احد رعايا لبنان، مصر، سوريا، شرق الاردن، اليمن، او العراق.

ب- الشخص الذي تواجد في واحدة من هذه البلدان او في اي جزء من ارض اسرائيل الواقعة خارج منطقة دولة اسرائيل.

ج- كل من كان مواطناً في ارض اسرائيل، وغادر مكان اقامته العادي في ارض اسرائيل، الى مكان اخر يقع خارج منطقة ارض اسرائيل قبل عام ١٩٤٨ او الى مكان داخل ارض اسرائيل، كان اثناء مغادرته، بحوزة قوات ارادت منع قيام دولة اسرائيل، او حاربتها بعد قيامها.

لقد نص هذا القانون، على تعيين وصي على املاك الغائبين، لديه صلاحية تحديد من هو المشمول بـ "صفة" الغائب.

وكان معيار ذلك هو: غياب فلاحين واصحاب اراض عن قراهم في ايام المعارك، وكذلك العرب الذين هربوا اثناء الحرب ثم عادوا الى بيوتهم- فقدوا

حقهم في املاكهم التي انتقلت اتوماتيكيا الى دائرة الوصي على املاك الغائبين.

في ٢٢-٩-١٩٥٣، جرى نقل عدة قطع اراض عائدة للغائبين الى "سلطة التطوير"، غير انه لا تزال دائرة الوصي مسؤولة عن معظم املاك الغائبين، التي لم تشتمل على الاراضي فقط، بل شملت ايضا الاموال، والاوراق النقدية، وحقوقهم في الشركات، وما شابه ذلك.

لم ينطبق "قانون املاك الغائبين" فقط على املاك العرب الذين هربوا الى خارج البلاد، بل على اولئك الذين هجروا قراهم، اثناء المعارك ووجدوا ملاذاً مؤقتا في مكان ما. وتوجد حالات هاجر فيها العربي من تلقاء نفسه، او نتيجة لضغط الظروف، او ضغط السلطات العسكرية. ومن العدل القول، ان الغالبية العظمى من اراضي الغائبين كانت لاؤلئك الذين توجهوا الى الدول المجاورة، ولاؤلئك الذين هربوا ووجدوا ملاذاً مؤقتاً، لكنها شملت ايضا المواطنين الذين عادوا الى دولة اسرائيل في اطار جمع شمل العائلات، وكذلك سكان قرى "المثلث" التي جرى ضمها الى اسرائيل، في اطار اتفاقية رودس.

وكتب المستشار القانوني للحكومة في الوثيقة التي تتطرق الى هذا الموضوع: "سكان المناطق التي لم تكن قبل التوقيع على اتفاقية الهدنة، ضمن مناطق دولة اسرائيل، والتي ينطبق عليها التعريف المنصوص عليه في النظام رقم ١-أ من انظمة الطوارىء الخاصة بأملاك الغائبين، الصادرة عام ١٩٤٨، سيظلون يعتبرون غائبين حتى بعد نقل مناطق سكناهم الى دولة اسرائيل بموجب اتفاقية الهدنة.

ويحق للوصي على املاك الغائبين في ظروف معينة فقط، اعادة حق الملكية لهذه الاملاك، لمن سبق ان كانوا اصحابها الشرعيين".

تجدر الاشارة الى انه بالنسبة "للغائبين الحاضرين" (الذين عادوا الى البلاد وفقدوا ممتلكاتهم، كان هناك شعور بضرورة التخفيف عن ضائقتهم شيئا

ما.

واثناء المشاورات التي اجريت في وزارة الخارجية، باشتراك كل من وزير الخارجية موشه شريت، ويوسف فايتس، ويهوشع فلمون، والمحامي حاييم كوهن، وغيرهم، اعلن وزير الخارجية شريت ان الحكومة تنوي التخفيف من وضع "الغائبين الحاضرين" عن طريق الافراج عن ودائعهم في البنوك، وعن املاكهم البلدية، والبيوت والساحات، ولكن لا يمكنهم المطالبة بممتلكاتهم العائدة لهم في قراهم. وتم الاتفاق على ان يعين الوصي على املاك الغائبين، لجنة خاصة، لدراسة الطلبات المتعلقة بالافراج عن الودائع البنكية والبيوت في المدن فقط.

لقد اصبح القرار المذكور اعلاه، الذي اتخذه المستشار القانوني للحكومة، اداة قانونية قوية، يمكن بواسطتها فرض الملكية الكاملة للدولة على ممتلكات "الغائبين الحاضرين"، ولكن، مع ذلك من خلال الاخذ بعين الاعتبار وضع القسم الاكبر من هؤلاء الغائبين الذين كان معظمهم يعيشون على الزراعة- كانت هناك حالات سمح الوصي على املاك الغائبين للعرب، باستغلال بعض الاراضي التي كانت محجوزة قبل ذلك بموجب القانون، واصبح استغلالها ممكنا بعد ان انتقلت هذه الاراضي الى "سلطة التطوير".

وحينئذ فقط، توفرت "للغائبين الحاضرين" امكانية اجراء مفاوضات مع السلطة، حول امكانية الحصول على تعويضات اما باعطائهم اراض بديلة، او اموال.

وقد سجل الوصي على املاك الغائبين هذه العمليات بصفتها "الافراج عن ممتلكات" وفقا لما نص عليه "امر الاراضي" من عام ١٩٤٣، (وسنتحدث عن هذا الموضوع في السياق).

٦- "قانون شراء الاراضي، المصادقة على عمليات وتعويضات" (١٩٥٣):

ايجاد مصادر رزق للقادمين، في اطار الهجرة الجماعية، وللاستيطان، والاستيلاء على اراضي لاسباب امنية، وخلق حقائق جيو-سياسية على الارض - كل هذه الامور جعلت الحكومة الاسرائيلية تسن "قانون شراء الاراضي" الذي يشتمل على ثلاثة مبادىء تتطرق الى مسألة الممتلكات:

أ- "ف يوم الجمعة ١-٤-١٩٥٢، لم تكن هذه الممتلكات بحوزة اصحابها.

ب- استخدمت او خصصت، خلال الفترة الواقعة بين يوم الخامس من ايار، وبين السادس من نيسان ١٩٥٢، لاغراض تطوير ضرورية، او للاستيطان او للامن.

ج- اذا كانت هذه الممتلكات لا تزال ضرورية لاحدى هذه المتطلبات، يحق لواضعة اليد، "سلطة التطوير" الاحتفاظ بها فوراً... كما ان عدم تسجيل هذه الممتلكات لا يمس بمفعول وضع اليد عليها من قبل سلطة التطوير".

في الواقع، جاء هذا القانون لاستكمال الاعمال التي نفذت في اطار "قانون املاك الغائبين" لعام ١٩٥٠ (الذي اشتمل ايضا على اراضي العرب الذين لم يتم تعريفهم بوضوح بأنهم غائبون)، والذي كان من المفروض تنفيذه حتى تاريخ ٢٠-٣-١٩٥٤.

لقد سمح هذا القانون، في حالات معينة، للوحي باعادة اراض للعرب، رغم ان هذه الامكانية جرى استغلالها في حالات نادرة، وتقلصت مساحة الاراضي التي يمتلكها العرب بصورة كبيرة جدا. حيث تفيد المعطيات انه كان بحوزتهم في عام ١٩٦٣، (٣٥٨،٩٩٣) دونماً من الاراضي المحروثة، و ٤١٣،١٤٦ دونماً من الاراضي غير القابلة للزراعة (مراع وما شابه ذلك).

ادت الاعمال التي اتخذت في اطار تطبيق "قانون شراء الاراضي" الى مصادرة (١،٢٨٨،٠٠٠) دونم من الاراضي التي كان يحرثها العرب، ومن ضمنها حوالي الربع كانت بملكية فردية، في منطقتي الجليل والمثلث.

ومن المعروف، انه كان يوجد هناك القانون العثماني (المخلول) الذي نص على ان اية منطقة ارض، لا تستغل على مدى ثلاث سنوات، من قبل اصحابها، يمكن نقلها الى ملكية الدولة. وهنا جرى تطبيق القانون العثماني، بتبريرات رسمية: اعلن عن مساحات كبيرة من الاراضي كأراض مغلقة، كان يتوجب على صاحب الارض الحصول على تصريح خاص من ادارة الحكم العسكري، لكي يستطيع دخول حقله وحراثته. ومعروف ايضا انه في حالات كثيرة، كان يتم تأخير منح مثل هذا التصريح وهكذا لم يكن هناك ما يعرقل نقل الارض الى سلطة الدولة.

كانت هنالك عدة مراحل تتبع في عملية نقل الاراضي العربية لسلطة الدولة.

في البداية يمنع اصحاب الاراضي العرب من استغلال اراضيهم، وبعد سنة، تصبح هذه الاراضي بوراً، يتم تقسيمها وتوزيعها على هيئات مختلفة لاستغلالها، وبذلك، تصبح وفقاً لنص القانون "اراضي مستخدمة لاغراض التطوير والاستيطان". وهكذا، مع سن "قانون شراء الاراضي" يكون قد تقرر مصير هذه الاراضي، تمهيداً لنقلها نهائيا الى ملكية الدولة.

كان "قانون شراء الاراضي" بالغ الاهمية، سواء من حيث تحديد ملكية الدولة لهذه الاراضي، او من حيث تحديد قيمة التعويضات التي تدفع لاصحاب الاراضي العرب، الذين كانوا في البلاد، وينطبق عليهم وصف "الغائبين الحاضرين" والذين اصبحت اراضيهم ملكا "لسلطة التطوير".

وهكذا، تقرر اجراء واضح بهذا الموضوع: يتم اعطاء تعويضات مالية لاصحاب الممتلكات التي استولت عليها سلطة التطوير، اذا لم يتم التوصل الى اتفاق آخر بين السلطة، وبين صاحب العقار.

وجاء في القانون ايضا: اذا كان العقار الذي استولت عليه سلطة التطوير

مستخدما لاغراض الزراعة، وكان المصدر الرئيس لاعالة صاحبه، وليس لديه اراض غيرها يعتاش منها، يجب على سلطة التطوير، وبناء على طلبه، ان تعرض عليه عقارا آخر، سواء بتمليكه هذا العقار، او تأجيره له كتعويض جزئي او كامل.

كما نص القانون ايضا، على تعيين سلطة مخولة من قبل الوزير، تنظر في نوع العقار المعروض: مكانه، مساحته، قيمته، وفي حالة التأجير - مدة التأجير التي يجب ان لا تقل عن ٤٩ سنة. كل هذا من اجل تقدير التعويضات او سد متطلبات حياته، وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بين الجانبين، تكون المحكمة هي صاحبة الحق في تحديد التعويضات ونسبتها.

٧- مشكلة التعويضات حسب "قانون املاك الغائبين" و "قانون شراء الاراضي":

لقد اشغلت مسألة التعويضات لاصحاب الاراضي العرب، السلطات الاسرائيلية والعرب معا، على مدى عدة سنوات، وقد جرى تقديم ٤،١٢٧ قضية، مطالبة بالتعويض الى سلطة التطوير، حتى تاريخ ٣٠-١١-١٩٥٩.

وفي ٣٢٥٨ قضية منها، جرى دفع تعويضات مقابل حوالي ٢٦،٠٠٠ دونم من الاراضي، بمبلغ اجمالي وصل الى حوالي (٦) ملايين جنيه فلسطيني. كما اعيدت لاصحابها، مئات المباني والساحات وعقارات اخرى، مقابل حوالي ٧٨،٠٠٠ دونم من الاراضي والعقارات الاخرى، التي كانت محجوزة، في حينه، من قبل الوصي على املاك الغائبين، ثم نقلت بعد ذلك الى "سلطة التطوير".

ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان موضوع "الغائبين الحاضرين" برمته، كان مصدراً للمشاكل باستمرار، سواء من حيث نظرة العربي الخاصة الى العقار الذي يملكه، او بسبب الثمن القليل الذي كانت تعرضه عليه سلطة التطوير، مقابل

ارضه. لذا، كانت هنالك طيلة الوقت، قضايا امام المحاكم، تتعلق بالمطالبة بالافراج عن ممتلكات هؤلاء الغائبين.

وحتى تاريخ ٣١-٣-١٩٦٧، اصدرت ٨٦٠٠ وثيقة افراج عن ممتلكات غائبين او مصادقة على عدم كون صاحب الارض او العقار غائبا. (وهذا عدد قليل جداً، حسب كل التقديرات).

لقد استمرت عملية معالجة قضايا ممتلكات الغائبين وقتا طويلا، وحسب المعطيات المتوفرة لدينا: منذ البدء بتطبيق "قانون املاك الغائبين" "وقانون شراء الاراضي"، وحتى عام ١٩٨٩، جرت تسوية ١٤٤٣٢ قضية تعويضات مقابل ١٩٨،٥٨١ دونما، كما اعطي للعرب مقابل هذه المناطق ٥٣،٨٨٨ دونما من الاراضي ومبلغ (٢،٩٥٤،٥٢٩) شيكلاً ٠حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٣١)

التعويضات التي دفعت بموجب قانوني "املاك الغائبين"، "وشراء الاراضي" حتى تاريخ ٣١-٣-١٩٨٩:

الفترة	عدد المطالبين الذين حصلوا على تعويضات	الاراضي التي اشترتها بالدونمات	تعويضات دائرة اراضي اسرائيل	تعويضات مالية	تعويضات بالارض (دونمات)
حتى ٣١-٣-١٩٨٨	١٤،٦٤٣	١٩٧،٩٨٤		٢،٧٢٤،١٣٧	٥٣،٧١٠
في سنة التقرير (١٩٨٩)	٦٨	٥٨٧		٢٣٠،٣٩٢	١٧٠
المجموع حتى ٣١-٣-١٩٨٩	١٤،٧٠٢	١٩٨،٥٧١		٢،٩٥٤،٥٢٩	٥٣،٨٨٠

التغيرات في سياسة منح التعويضات:

شهدت سياسة منح التعويضات للغائبين عدة تغييرات. فقد نص قانون شراء الاراضي على ضرورة إستكمال اجراءات المصادرة التي تمت بموجب قانون املاك الغائبين" حتى تاريخ ٢٠-٣-١٩٥٤، وادى تحديد هذا التاريخ، في واقع الامر، الى ارتكاب اخطاء في كل ما يتعلق بتحديد نسبة التعويضات، حيث كان هناك تجاهل لاسعار الاراضي الدارجة في السوق الحرة، الامر الذي جعل القسم الاعظم من اصحاب الاراضي، يرفضون قبول التعويضات القليلة المعروضة عليهم.

وجرى تصحيح هذا الوضع، الى درجة معينة بأضافة فقرة الى "احكام الشراء لعام ١٩٦٤" (تعديل ١٩٧٧) والذي نص على ان تدفع لاصحاب الحقوق تعويضات بمبلغ يساوي الحقوق المترتبة على ربطها بجدول الاسعار للمستهلك وبأضافة فائدة غير مربوطة، بنسبة ٤٪ سنوياً عن قيمة الحقوق فقط". كما تقرر ان يكون الارتباط وفقا لما هو متبع في الدولة، اي ان يصل الى نسبة ٧٠٪ فقط".

واعتبارا من كانون ثان ١٩٧٩، جرى تطبيق نظام جديد لدفع تعويضات عن الاراضي التي استولت عليها الدولة، في اطار قانون املاك الغائبين، ينص على ان اسعار الاراضي التي تعتمد على جدول الاسعار، الوارد في الاضافة "لقانون املاك الغائبين لعام ١٩٧٣، يتم ربطها بنسبة ٨٠٪ مع جدول الاسعار للمستهلك، بأضافة فائدة غير مربوطة بنسبة ٦٪ سنويا.

صحيح ان هذا الاجراء، يشكل تحسينا في ظروف وشروط منح التعويضات لاصحاب الاراضي التي صودرت منهم، ولكن يجب ان نشير هنا، الى ان التعديلات التي ادخلت على القانون جاءت بعد ان حصل قسم من اصحاب الاراضي المصادرة على تعويضاتهم وفقا للترتيبات السابقة، ولهذا، فهم تضرروا من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك نستطيع القول ان سياسة العمل الجديدة التي استهدفت تقليص الاخطاء، شجعت، الى درجة معينة، محاولات التوصل الى ترتيب

عملية دفع التعويضات عن هذه الاراضي. ولكن لا شك في ان السياسة التي ادت الى استيلاء الدولة على اراضي العرب، أثارت شكوك السكان العرب في كل ما يتعلق باستمرار سياسة الحكومة المتعلقة بالاراضي حتى انه صدرت عنهم ردود فعل عنيفة، بالنسبة لهذا الموضوع الحساس.

٨- اجراءات نقل الاراضي لسلطة الدولة:

علاوة على قانوني "املاك الغائبين" "وشراء الاراضي" استولت الدولة على اراض اخرى، بمقتضى انظمة وقوانين اخرى، من بينها تلك التي كانت سارية المفعول، ابان عهد الانتداب البريطاني.

أ- نقل يعتمد على قانون "تسوية الاراضي" الانتدابي:

(في عام ١٩٢٨، صدر امر انتدابي بشأن تسوية القضايا المتعلقة بالاراضي، يقضي بتحديد الملكية ومنح شهادات ملكية قانونية لمن يستحق ذلك. وتم تشكيل جهاز خاص لتنفيذ هذا الامر باسم "سرايا التسوية"، التي كانت مؤلفة من عدة موظفين، وكان عليها ان تتجول في القرى العربية، وتحقق، بصورة جذرية، في موضوع ملكية الاراضي.

ومنحت هذه السرايا صلاحية تقرير مصير هذه الاراضي، وتم تسجيل قراراتها في سجلات الملكية، العائدة لكل قرية عربية.

وكان ذلك بمثابة موافقة قانونية ملزمة، ولكن ترك المجال لتقديم اعتراضات امام المحكمة وجرى، حتى نهاية عهد الانتداب، تسجيل حوالي ٥،٢٥٠،٠٠٠ دونم من الاراضي في دائرة الطابو، وحوالي ١،٢٠٠،٠٠٠ دونم اخرى، كانت في مراحل التسوية.

وتجدر الاشارة الى ان هذه التسوية لم تشمل كل المناطق التي كانت خاضعة للانتداب، حيث تركزت في مناطق الساحل والمروج، غير ان مناطق مثل قضاء عكا، بقيت خارج مجال التسوية. فالاراضي التي كانت مشاعا اي في اطار

ملكية مشتركة لم تشملها التسوية نهائيا.

ومن هنا، تتضح الصعوبة في تحديد الملكية على الاراضي التي لم تشملها التسوية، وبخاصة، الاراضي التي لم تكن محروثة ومستغلة بصورة مكثفة، لفترة زمنية طويلة.

وكانت الاراضي التي شملتها التسوية، بشكل عام، اراضي مستوية مستغلة على مدى عدة اجيال.

برزت هنالك مشكلة بالنسبة لمناطق الرعي، التي تعتبر مصدر رزق لقسم لا بأس به من سكان الريف العربي. وقد وصفت هذه الاراضي التي كانت تقع في الغالب في مناطق جبلية ووعرة بأنها غير مستغلة، وحتى التي كانت مستغلة جزئيا، اعتبرت من اراضي الدولة.

وكان المبدأ الذي يحدد طبيعة الارض وتصنيفها ينص على ان كل قطعة، تعتبر مستغلة اذا المساحة المستغلة منها تزيد على ٥٠٪، وعندئذ يستطيع الفلاح الادعاء بحقه فيها. اما اذا كانت المساحة المستغلة من القطعة اقل من ٥٠٪ من مساحتها، وتعتبر اراضي وعرة، وتعود ملكيتها الى الدولة.

ب- نقل الاراضي الموصوفة بأنها "اراضي المندوب السامي لصالح القرية":

كانت المناطق التي وصفت بأنها "اراضي المندوب السامي"، اراضي حكومية، منذ القدم، وانتقلت من سلطة الى اخرى، من الاتراك الى البريطانيين، ومنهم الى دولة اسرائيل، واستخدمت في الواقع كمراع مشتركة او كانت مخصصة لاغراض تطوير القرى.

ولدى قيام الدولة، لم يكن بالامكان تسجيل هذه الاراضي، باسم هذه القرية او تلك اذ لم تكن لهذه القرى صفة وظيفية (بلدية)، معترف بها قانونياً في عهد الانتداب، ولهذا السبب، لم تكن هناك امكانية قانونية لنقل هذه الاراضي الى السلطات المحلية العربية التي اقيمت بعد قيام الدولة.

وعلى هذه الخلفية، نشبت نزاعات وخصومات بين قرى عربية وبين "ادارة اراضي اسرائيل" واخذت هذه النزاعات في كثير من الحالات صفة النضال الجماهيري.

مثلا: خلال اجتماع لوجهاء عرب من منطقة المثلث في اذار ١٩٧٧، طرحت مشكلة مصير "اراضي المندوب السامي لصالح القرية" التي وضعت بعد الحرب تحت تصرف "ادارة اراضي اسرائيل" وكرد على هذا الوضع، بدأوا باتخاذ اجراءات اجتماعية ضد هذه السياسة المتعلقة بالاراضي.

ولكن، كانت هناك حالات توصلت فيها "الادارة" الى تسويات مع سلطات محلية عربية، بهدف المساعدة على حل مشكلة نقص الاراضي المخصصة للبناء، في القرى، على غرار التسوية التي تم التوصل اليها مع مجلس محلي قرية اكسال، والتي تسمح لسكان القرية بشراء قطع اراض للبناء.

وكان على المشترين ان يدفعوا ٢٠٪ من ثمن الارض، ودفع ال ٨٠٪ الباقية من الثمن على مدى ٤٩ سنة.

من الصعب تقدير حجم هذا النوع من الاراضي، الوارد اعلاه، والتي تم نقلها لسلطة الدولة، حيث ان عملية نقل الاراضي لسلطة الدولة، استكملت، فقط بعد اتخاذ اجراءات قانونية، ادت الى مصادرة الاراضي.

ج- مصادرة اراض للاغراض العامة:

ان الموضوع الذي ظل يزعج كافة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، هو عدم التوازن السكاني في مناطق حساسة، وبخاصة في منطقة الجليل التي كان العرب يشكلون فيها اغلبية مطلقة، ويملكون قسما كبيرا من الاراضي (مثال: في اواخر الخمسينات شكل عدد السكان اليهود في الجليل حوالي ٨٪ فقط من مجموع السكان البالغ عددهم ١١٦،٠٠٠ نسمة). وكان هذا الموضوع يطرح على جدول الاعمال باستمرار.

في عام ١٩٥٨، جرى الحديث، في ندوة "اصدقاؤنا" لوزراء حزب "مباي" عن الضرورة الملحة الخاصة "بتهويد الجليل"، وعن القيام بعملية سريعة ونشطة تستهدف توطين ١٠٠,٠٠٠ يهودي هناك.

لقد تم وضع خطة لتطوير الجليل في عهد حكومة ليفي اشكول (١٩٦٦) لكن بدىء بتنفيذها، بعد عشر سنوات فقط عن طريق القيام بحملة واسعة لمصادرة الاراضي. وكان الاساس القانوني لهذه المصادرات، هو "امر الاراضي (شراء لاغراض عامة - ١٩٤٣)، الذي سمح لوزير المالية بفرض ملكية الدولة، ودون تحديد فترة زمنية، على الاراضي التي اعتبرت ضرورية للجمهور. ووضعت بيد وزير المالية، كافة الصلاحيات القانونية، التي تمكنه من القيام بالاجراءات المطلوبة، بما فيها اخلاء اصحاب الارض السابقين، في كل حالة تطلب الامر فيها ارضا في اي مكان للاغراض العامة.

كيف جرى تنفيذ عمليات المصادرة ؟

كان وزير المالية يصدر بيانا حول عزمه مصادرة اراض معينة، وتعرض هذه البيانات في اماكن قريبة من اصحاب الاراضي، وكان من الضروري تسليم نسخة من هذا البيان، لكل من له اسم في سجل المالكين، كصاحب الارض او المستفيد منها. وكان هذا الاعلان، بمثابة تأكيد على ان الهدف الذي تنوي الدولة شراء الارض من اجله، هو هدف عام فعلا.

وكان يحق لاصحاب الارض، الحصول على تعويضات، غير ان حسابات قيمة الارض لم تأخذ بعين الاعتبار نفقات التحسين، او اعمالا اخرى في نفس الارض.

وكان تقدير قيمة الارض، يقرر حسب القيمة الاصلية، او اذا كانت الارض مستأجرة، حسب قيمة الضريبة التي كانت مستوفاة عنها.

يبدو ان التعويضات عن هذه الاراضي لم تكن تتلاءم مع قيمتها

الحقيقية، ولذلك، قال مئير زوريع، رئيس "ادارة اراضي اسرائيل" حينذاك، في احدى المقابلات: اعتقدت ان هناك عيبا في القانون، لذلك ناضلت بشدة، حتى تمكنت من اقناع اللجنة الوزارية الخاصة بهذا الموضوع، لتعديل خطأين في القانون هما: الربط، والفائدة الممنوحة للمواطن الذي تتم مصادرة ارضه. واتخذت اللجنة القرار المناسب، الامر الذي كان بالغ الاهمية بالنسبة للمواطنين الذين تصادر اراضيهم.

ومع مرور الوقت، جرى تعديل اسلوب تقدير قيمة الارض بقيمة التعويض التي حددها المخمن، اصبح يحق له رفع قضية قانونية واذا حصل الاتفاق على دفع الفروقات، اضافة الى المبلغ الأولي، او صدر قرار محكمة بهذا الشأن، كان يتوجب على وزارة المالية ان تدفع المستحقات، مضافا اليها الفائدة الاضافية، وعلاوة جدول غلاء المعيشة.

لقد انطوى هذا القرار على ما يشبه التغيير في السياسة. كانت فيه محاولة لتعديل وتصحيح ظلم اقتصادي معين، من جهة، وتشجيع اصحاب الاراضي على التوصل الى تسوية تعويضات مع الدولة، من جهة اخرى.

وفي اطار تعديل آخر للقانون (شراء لاغراض عامة" - تعديل عام ١٩٧٧ بند-٨)، تقرر ان يتم حساب التعويضات المدفوعة، وفقا لارتفاع جدول الاسعار للمستهلك، بنسبة ٧٠٪ الذي حدث بعد نيسان عام ١٩٧٤، وتحدد مبلغ الحد الاعلى لدفع الفوارق الناجمة عن الربط بـ ٥٠٠,٠٠٠ ليرة اسرائيلية.

يبدو ان هذه القوانين ، التي استهدفت نقل معظم الاراضي العربية الى سلطة الدولة، رافقتها محاولات للتخفيف من ضائقة اصحاب الاراضي العرب، غير ان موضوع الاراضي برمته، كان مشكلة عربية وطنية حساسة، واثار مظاهر معادية تجاه كل من كان مستعداً للتوصل الى تسوية تعويضات، وشكل موضوعاً سياسياً ومثيراً داخل الاحزاب العربية.

د- مصادرة الاراضي في مختلف المناطق:

١- **الجليل:** لقد أثارت مسألة الاراضي المصادرة، كما اسلفنا، مشاعر عدائية بارزة، تمثلت، على سبيل المثال، في احداث "يوم الارض" التي وقعت في ٣٠-٦-١٩٧٦، والتي ادت الى مقتل اربعة من المتظاهرين ضد سياسة مصادرة الاراضي التي تنتهجها الحكومة، وجرح بضع عشرات اخرين.

لقد اعتبر عرب "ارض اسرائيل" الاعمال المرتبطة بتهويد الجليل، بداية لمصادرة اراض اخرى، ونسج مؤامرة، تستهدف استيلاء اليهود على الاراضي العربية.

تجدر الاشارة الى انه جرت في مؤسسات الدولة المعنية مناقشات جادة، بالنسبة لحجم الاراضي المطلوب مصادرتها في منطقة الجليل.

وحسب الخطة الاصلية، كان يتوجب مصادرة حوالي ٨٠,٠٠٠ دونم، لكن تم الاكتفاء اخيراً بحوالي ٢٠,٠٠٠ دونم فقط.

شموئيل توليدانو، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، قال في مقابلة صحفية، ان المقصود هو مصادرة حوالي ٢٢,٠٠٠ دونم: حوالي ٤٠٠٠ دونم يملكها يهود في منطقة صفد، وحوالي ١١,٠٠٠ دونم من اراضي ادارة اراضي اسرائيل، وحوالي ٧,٦٠٠ دونم من اراضي العرب (من ضمنها ٨٠٠ دونم من اراضي منطقة قرية المكر، بهدف اقامة بلدة لمواطنين عرب، و ٣٣٠٠ دونم في منطقة الناصرة العليا، مخصصة لتوسيع المدينة، و ٢٠٠٠ دونم لتوسيع كرمئيل، وحوالي ٢٠٠ دونم مخصصة لانشاء مراكز صناعية).

وكانت الخطة التي اخرجت الى حيز التنفيذ قريبة جدا من هذا التوقع مثلما سنرى في الجدول التالي:

مصادرة الاراضي (قبل يوم الارض)

المنطقة	مساحة اجمالية معدة للمصادرة بالدونمات	بملكية الدولة بالدونمات	بالنسبة المئوية	بملكية الاقليات بالدونمات	بالنسبة المئوية	بملكية يهودية بالدونمات	بالنسبة المئوية
الناصرة	٤٧٢٩	١,٣٩	٢١,٩٨	٣,٦٣٤	٧٦,٨٥	٥٥	١,١٧
كرميئيل	٧,٤٨٤	٥,٤٢١	٧٢,٤٣	١,٩٥٢	٢٦,٠٨	١١٢	١,٤٩
مكر	٢,٠٧٠	٨٤٤	٤٠,٧٨	٧٣٤	٣٥,٤٦	٢٧	١,٣١
صفد	٥,٨١٩	٧٤٤	١٢,٧٩	-	-	٤,١٧٥	٧١,٧٥
المجموع:	٢٠,١٠٢	٨,٠٤٨	٤٠,٠٤	٦,٣٢٠	٣١,٤٤	٤,٣٦٩	٢١,٧١

٢- **النقب :**

تشكل مشكلة السكان البدو في النقب موضوعاً فريداً في نوعه، سواء فيما يتعلق بتوطينهم او بأراضيهم.

منذ حرب الاستقلال، غادر الدولة عدد كبير من البدو، اما اولئك الذين بقوا في البلاد فقد اعدت الحكومة برامج متنوعة لتوطنيهم.

في عام ١٩٦٠، اقترح موشه دايان، خطة لنقل قسم من البدو، الى مناطق في شمال البلاد، بحيث يمكن هناك توطينهم بصورة دائمة وايجاد مصادر عمل لهم (مثل الخطة لنقل ١٠٠ عائلة بدوية الى منطقة الرملة).

وهناك خطة اخرى اعدها نشطاء في هذا المجال، امثال فايتس، حيرام دنين، رؤوبين الوني، وغيرهم، نصت على توطين البدو في اماكنهم، وان تخصص الحكومة لهذه الغاية مساحة ٨٠٠,٠٠٠ دونم تقع من طريق "ديمونا" حتى تل

عراد، لتوطين حوالي ١٥٠٠٠ نسمة او ٣٠٠٠ عائلة بدوية.

وقد تبنت الحكومة هذه الخطة، ويجري اليوم تجميع السكان البدو في هذه المناطق، سواء في مخيمات، او في بلدات.

تجدر الاشارة، الى انه لم يسبق ان كان هناك سجل اراض منظم، باستثناء بعض المناطق القريبة من بئر السبع، التي ثبتت ملكيتها بواسطة وضع اليد لسنوات طويلة.

ومع ذلك فان اجراءات مصادرة الاراضي هناك لاقت معارضة، وكان الرأي السائد، سواء في الكنيست او لدى الجمهور، يقضي بضرورة اجراء حوار مع البدو في شمال النقب، ومحاولة التوصل الى حلول وسط عن طريق التفاوض. وتضمن اقتراح لجنة الكنيست في بداية شهر آب ١٩٧٦، تحدي مستويات مختلفة لحقوق البدو، تعترف بوضع اليد على الاراضي كمراع لهم، او ما شابه ذلك، حتى انه كان يحق لهم الحصول على تعويضات مقابل هذه الاراضي.

غير ان مسألة اراضي النقب كانت معقدة جدا، لان البدو طالبوا بالاعتراف بملكيتهم لحوالي ١،٥٠٠،٠٠٠ دونم، وقد رفضت المحكمة القطرية في بئر السبع، هذه المطالبات، نظرا لعدم توفر الاثباتات وعدم تسجيل الاراضي في الطابو.

هـ- اجمال عملية مصادرة الاراضي العربية:

ان التقدير الموجود، يدل على ان مساحة الاراضي المصادرة، تقل عن مليون دونم، وفقا للمعطيات التالية:

* في شمال البلاد: حتى شهر نيسان ١٩٧٦، جرت مصادرة ما يزيد على ٤٢،٠٠٠ دونم، يضاف الى هذه المساحة حوالي ٧٦،٠٠٠ دونم، لم تحسم بعض قضية الملكية بالنسبة لها.

* في الجنوب: وهنا، ايضاً، توجد صعوبة في التحديد الدقيق للملكية، نظراً

لمشاكل التسجيل في سجل الاراضي، وضرورة اثبات وضع اليد، من قبل البدو على هذه الاراضي.

بدأ نضال قانوني وجماهيري طويل. وتم تشكيل "لجنة شيوخ لبيان حقوق البدو في النقب"، وقدمت اللجنة الوزارية، من جانبها، مقترحات حلول وسط، لتسوية مشكلة الاراضي. وكانت هذه المقترحات مرتبطة بقضايا قانونية طويلة ومستمرة، وبتكاليف باهظة لحل المشكلة، تراوحت ما بين ١٠٠-١٥٠ مليون ليرة اسرائيلية، ومنح اراض بديلة بلغت مساحتها حوالي ١٠٠,٠٠٠ دونم، بالاضافة الى كمية مضافة من المياه، تقدر بحوالي مليوني متر مكعب سنويا.

كانت هناك لجنة جديدة، تضم مندوبين من مكتب رئيس الحكومة (شموئيل تولدانو)، ومن وزارة العدل (فلينا الباك)، وادارة اراضي اسرائيل (مئير زوريع)، وقد توصلت هذه اللجنة الى انجازات حقيقية:

- اولا: حددت درجات حقوق البدو، وفقاً لمدى وضع اليد على الاراضي. اي ان البدوي الذي له حق الحيازة الكاملة، يستطيع الحصول على تعويض يشمل ٢٠٪ ارض بديلة، و ٣٠٪ تعويض مالي- او تعويض يساوي ٦٥٪ من قيمة الارض، اذا تنازل عن الارض البديلة. وقد قبل البدو بهذه المقترحات فعلا، وكانت بمثابة الحل لمشكلة معقدة.

ولكن، في اعقاب اتفاقية سلام مع مصر، والحاجة الى اقامة مطارات جديدة في النقب، جرت مصادرة حوالي ٨٠,٠٠٠ دونم اخرى من اراضي البدو، وتم حل الصعوبات الجديدة التي نشأت بسبب هذه المصادرة، بعد مفاوضات طويلة وشاقة. وكانت تلك اخر عملية مصادرة اراض بصورة مكثفة، تجري في دولة اسرائيل عامة، وفي اراضي البدو خاصة.

ويتضمن الجدول التالي مجملا للاراضي العربية التي جرت مصادرتها في جميع انحاء البلاد:

جدول رقم (٣٣)

اجمالي الاراضي العربية التي استولت الدولة عليها

القانون	المساحة بالدونمات
- نقل اراض مهجورة الى سلطة الدولة	٤،٥٨٩،٠١٣
- مصادرة اراض بموجب قانون شراء	
الاراضي للاغراض العامة - (١٩٤٣)	١،٢٨٨،٠٠٠
- مصادرة اراض في شمال البلاد.	١١٨،٠٠
المجموع	٥،٩٩٥،٠١٣

يضاف الى مجموع هذه الاراضي المصادرة، اراضي البدو في النقب التي استولت الدولة عليها، وهكذا يمكن تقدير مساحة الاراضي العربية المصادرة ما بين ٦،٥-٧ ملايين دونم.

١- سياسة الاراضي وتغيير الهيكل الاقتصادي في المجتمع العربي:

الجزء الاكبر من الاراضي التي كانت مملوكة للعرب، جرت مصادرتها، كما هو معروف، من قبل الدولة، وكان لهذه الحقيقة ابعاد اقتصادية واجتماعية بارزة، ادت الى احداث تغييرات جوهرية في اوساط السكان العرب. ففي اعقاب عمليات مصادرة الاراضي التي جرت، على نطاق واسع، في اعقاب تطبيق "قانون املاك الغائبين" وقانون "شراء الاراضي" تقلصت جدا القاعدة الارضية لقطاع الزراعة العربي، الامر الذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٤)

قطاع الزراعة العربي : قائمة معطيات اساسية لعام (١٩٥٤)

المنطقة	عدد المزارع	توزيع المزارع حسب حجم المزرعة (بالدونمات)					مساحة الاراضي		تقدير حجم المزارع العربية	
		١-٤	٥-٣٠	٣١-٧٥	٧٦-١٠٠	اكثر من ١٠٠	اجمالي (بالدونمات)	صافي (بالدونمات)	حجم الوحدة	المجموع
المثلث	٠٣,٦٢٩	٩٥٩	١,٦٤٩	٦٦٦	١٢٨	٢٧٧	١٠٠,٠٨٠	٨٧,٦٤٠	١-٤	١٠,٠٠٠
منطقة الناصرة									٥-٣٠	١٠,٠٠٠
والجليل الغربي	٣,٤٢٣	٦٥٩	١,٠١٦	٩٦٧	٤٧٦		٢٥٤,٧٩٠٣١٤	١٧٨,٥٦٢	٣١-٧٥	١٦٥,٠٠٠
منطقة حيفا									٧٦-١٠٠	٩٠,٠٠٠
والجليل	٥,٢٥٣	٧٩٦	٢,١٣٠	١,٤٦٤	٣٨٤	٤٧٩	٢٩٧,٣٥٨	١٩١,٥٠٣	١٠٠-٥٠٠	٤٢,٠٠٠
									٥٠٠ فما فوق	٤٠,٠٠٠
المجمـــوع	١٢,٣٠٥	٢,٤١٤	٤,٧٩٥	٣,٠٩٧	٩٧٩	١,٠٢٠	٦٥٢,٢٢٨	٤٥٧,٥٢٥	المجموع	٤٥٧,٠٠٠

نفهم مـن الجدول اعلاه ان قطاع الزارعة العربي في معظمـه، تقلص وتراوحت مساحتـه ما بيـن ١-٤ الى ٥-٣٠ (٧,٢٠٩ مزرعة تشكل ٦٠٪ مـن مجموع المزارع)، والمزارع المتوسطة من ٣١-١٠٠ (٤,٠٧٦ مزرعة تشكل حوالي ٣٣٪ مـن مجموع المزارع) والمزارع الكبيرة التي تزيد مساحتها على ١٠٠ دونم (١,٠٢٠ مزرعة، تشكل حوالي ٨٪ من مجموع المزارع).

وهذه الصورة، تختلف بالطبع بصورة مطلقة، عن الصورة في العشرينات، حينما كانت معظم الاراضي تابعة لاصحاب "العزب" العرب الذين اشترت الحركة

الصهيونية منهم فيما بعد، الاراضي المخصصة للاستيطان اليهودي.

في عام ١٩٦٣ كان العرب في اسرائيل يعيشون في (١٠٤) قرى، وبلغ عددهم (١٧١،٧٢٠) نسمة. وبلغ عدد الوحدات الاسرية التي تملك ارضا، مهما كان نوعها وحجمها، ١٤،٣٤٠، تضم ٩٥،٤٠٦ نسمة - اي حوالي ٥٥٪ من مجموع سكان الريف. وعلى مدى تسع سنوات، تقلصت جداً الاراضي التي يملكها العرب: اصبح ٢٨٪ منهم فقط يملكون اراضي متوسطة المساحة تزيد عن ٣٠ دونما، مقابل حوالي ٤١٪ في عام ١٩٥٤.

يوجد سببان رئيسان أديا الى هذا التقلص هما:

١- اجراءات الوراثة في المجتمع العربي، نشأت قطع اراض صغيرة المساحة وغير قابلة للاستغلال الزراعي المجدي.

٢- زيادة الطلب على القوى العاملة في الاقتصاد اليهودي المتطور، ادت الى الابطاء في تطور القطاع الزراعي العربي. واذا اخذنا بعين الاعتبار تجمع الاراضي بأيدي الدولة، نستطيع ان نفهم ظاهرة خروج القرويين للبحث عن مصادر رزق لهم خارج قراهم. وفي عام ١٩٦٢، كان العمال المتجولون الذين يعيشون خارج قراهم، يشكلون نسبة ٦٠٪ من مجموع العاملين في القرية العربية.

جدول رقم (٣٥)

استغلال المناطق المحروثة في قرى الاقليات (١٩٦٣ - ١٩٧٣)

زراعة حقلية

الفترة	مساحات محروثة (بالدونمات)	مجموع الزراعة الحقلية	اراضي مروية	اراضي بعلية	مجموع اراض المزارع	مزارع اراضي مروية	اراضي بعلية	نسبة الاراضي المروية
١٩٦٣	٢٨٥,٢٩٣	٢٢١,١٤٧	١٤,٠٠٠	٢٠٧,٧٤٧	٦٤,٢٤٦	٤,١٨٢	٦٠,٠٦٤	٪٤,٧
مخطط للفترة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٦٨	٢٦١,٤٢٥	٢٩٤,٦٩٧	٤٢,٣٦٢	٢٥٢,٢٢٤	٩٦,٧٢٨	٦٩,٧٢٨	٨٨,٨٤٦	٪١٢,٨
موجود في عام ١٩٧٣	٢٨٨,٢٤٧	٢٢١,٧٤٧	٢٦,١٠٠	٢٩٥,٧٤٧	٦٦,٥٠٠	٢,٩٠٠	٦٢,٦٠٠	٪٧,٧

يتضح ان التطوير في قطاع الزراعة العربي كان محدودا، رغم حقيقة ان الوسط العربي كان يستغل اكثر من ١٠٪ من مجموع الاراضي المحروثة الموجودة في الدولة، في تلك الفترة، وكان يشكل اكثر من ٢٥٪ من القوة العاملة، التي تستغل في مجال الانتاج الزراعي.

ومن اجل تطوير قطاع المياه والري، في الوسط العربي، وزيادة كمية المياه المخصصة له، ولكن، هذا الامر لم يحدث، كما هو معروف.

الجزء الثالث

الفصل الثامن

سياسة الاراضي في المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧

١- سياسة الاراضي في الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧:

كانت لانتصار الجيش الاسرائيلي في حرب الايام الستة ابعاد كثيرة في مجالات مختلفة، ومن بينها: خلق علاقات بين الاحتلال وبين الشعب المحتل، وسيطرة اسرائيل على الاراضي الواقعة في المناطق المحتلة، وقد تقررت هذه الحقيقة بالاحتلال العسكري، لكن رافقتها ايضا قوانين واوامر كانت الغاية منها تثبيت ما تم الاستيلاء عليه، من خلال مجموعة قوانين منتظمة.

خلال الفترة الاولى التي اعقبت الحرب كانت الصلاحيات القانونية بأيدي الجيش الاسرائيلي والحكام العسكريين. حيث اصدر هؤلاء بحكم وظائفهم تعاميم واوامر ومنشورات الى السكان، تضمنت انظمة السلطة والقانون في المناطق المحتلة.

وقد اصدر، اللواء حاييم هرتسوغ، اول حاكم عسكري لمنطقة الضفة الغربية، منشورا حدد بموجبه حقوق وواجبات المواطنين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، والقوانين الاساسية التي ستتم ادارة الجهاز القضائي في المنطقة بموجبها.

وجاء في المنشور ان القضاء سيعتمد على القوانين التي كانت قائمة خلال فترة الحكم الاردني، شريطة ان لا يتعارض ذلك مع الاوامر والتعليمات التي تصدر عن السلطات العسكرية المخولة.

ووردت هذه التعليمات، اكثر تفصيلا، في المنشور رقم-٢: يبقى القانون الذي كان معمولا به في المنطقة يوم ٧-٦-١٩٦٧، ساري المفعول، طالما لم يتعارض مع هذا المنشور، او الاوامر التي ستصدر عني".

كما اعلن الحاكم العسكري الاسرائيلي بأن كل عقار او ممتلكات منقولة او غير منقولة، بما فيها الاموال، والحسابات البنكية، والاسلحة، والذخائر، والسيارات، والاليات، واية معدات حربية ومدنية اخرى، كانت موجودة، او مسجلة باسم الدولة او حكومة المملكة الاردنية الهاشمية، او اية وحدة من وحداتها، او فرع من فروعها، او جزء من كل مما هو موجود في المنطقة. يتم نقله الى الحيازة المطلقة الوحيدة الخاصة بالحاكم العسكري، وتكون خاضعة لادارته".

كما صدر امران: الامر رقم ٢٥ المتعلق بالممتلكات المهجورة، والامر رقم ٥٨ المتعلق بأراضي الدولة.

ونص الامر رقم ٢٥ بتاريخ ١٨-٦-١٩٦٧، على انه لا يحق لاي شخص ابرام اية صفقة تتعلق بالارض سواء بنفسه او بواسطة شخص اخر، وسواء مباشرة او بصورة غير مباشرة، الا بتصريح من السلطة المختصة، التي يحق لها اصدار تصريح سواء بناء على طلب اطراف الصفقة او بعضهم، او اي شخص معني آخر، او بدون طلب.

وجاء في هذا الامر ايضا:"ان السلطة ذات الصلاحية، يحق لها ان تعين بكتاب خطي، مسؤولين اقليميين ومنحهم صلاحيات تتعلق بالمنطقة كلها او جزء منها. واذا ابرمت صفقة تتعلق بالاراضي، دون تصريح او خلافا لما نص عليه التصريح، لا تكون سارية المفعول... ومن يخالف اي من هذه التعليمات او يتصرف خلافا لما نص عليه التصريح، يعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات او بغرامة مالية قدرها ١٥٠٠ دولار، او بالعقوبتين معا". والغاية من هذا الامر مفهومة - منع التعامل الحر في مجال بيع وشراء الاراضي من جانب اسرائيليين كأفراد، وبخاصة على خلفية الحساسية السياسية المتعلقة بهذا الموضوع، لذا بقي هذا الموضوع تحت اشراف السلطات الكامل.

وبناء على هذه السياسة، كانت للحكومة حرية التصرف كما تشاء -

باسلوب الشدة، او الليبرالية في كل ما يتعلق بشراء الاراضي سواء من قبل افراد، او من قبل سلطات رسمية وعامة، مثل "الصندوق القومي الاسرائيلي"(هكيرن هكيميت)، و "ادارة ارض اسرائيل". وفي الواقع، فرض هذا الامر قيودا على العناصر السياسية والعامة، الذين كانوا معنيين بتوسيع الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، واستمرار النقاش في هذا الموضوع فترة طويلة، داخل جميع الهيئات التي كانت جزءا من الحكومة او مقربة منها.

٢- التأثيرات السياسية على سياسة الاراضي في عقد ٦٧-٧٧

كان موضوع الاراضي وليدا للسياسة التي حددتها الحكومة والتي يمكن وصفها بأنها "سياسة غير محددة وغير واضحة المعالم"، فيما يتعلق بتحديد الهدف النهائي للمناطق الجديدة تحت الحكم الاسرائيلي.

في الجلسة التي عقدتها، في ١٩-٦-١٩٦٧، اتخذت الحكومة قراراً سرياً، جاء فيه انه يجب التوصل الى اتفاقية سلام مع مصر وسوريا على اساس الحدود الدولية، التي كانت قائمة قبل الحرب.

واتخذت الحكومة القرار بأغلبية "صوتا مقابل ١٠ اصوات، وتبرز لدينا حقيقة عدم وجود اي ذكر للاردن، حيث جرى تأجيل البحث في هذا الموضوع الى فرصة اخرى.

ان القرار بالذات، وكذلك نتيجة التصويت عليه، يعكسان الصعوبة في تحديد سياسة قاطعة في هذا الموضوع، وظل الوضع هكذا، طيلة فترة حكم "التجمع" (همعراخ).

في الواقع كانت تلك سياسة تنطلق من خط التسوية الاقليمية، وبعد زلزال حرب "يوم الغفران" تم انتهاج هذه السياسة رسميا. وفيما يلي مراحل تطبيقها:

١- **المرحلة أ** - ضم القدس الشرقية لاسرائيل، بموجب القرار الذي اقرته

الكنيست. نهاية شهر حزيران ١٩٦٧: اقامة الاحياء الجديدة في القدس (جيلا، التلة الفرنسية، وغيرها)، ثم جاءت عمليات "تسمين" العاصمة عن طريق اقامة مستوطنة معاليه ادوميم، وغيرها.

٢- **المرحلة-ب** - في تموز ١٩٦٧، طرح يجئال الون مشروعه، الذي عرف منذ ذلك الوقت باسم "مشروع الون". اشتمل المشروع على انتشار استيطاني في المناطق المحتلة، يعتمد على اساس مبدأ المحافظة على امن الدولة، من خلال الامتناع عن الاستيطان في الاماكن المكتظة بالسكان العرب.

لكن مشروع ألون لم يلق قبولا، في الواقع، ولا في اي ندوة حزبية بصفته المشروع الرسمي لحزب العمل، ومع ذلك، كانت المستوطنات التي اقيمت في غور الاردن، تتلاءم تماما مع هذا المشروع.

كانت هناك شخصيات من اوساط حزب العمل من بين المبادرين لتأسيس "الحركة من اجل ارض اسرائيل الكاملة". وكان بين المبادرين في نشر الرأي الذي يدعو الى المحافظة على سلامة البلاد، شخصيات معروفة من حزب العمل وفي مقدمتهم، يتسحق تبنكين. ولكن تجب الاشارة الى ان هؤلاء كانوا يمثلون وسطا ضيقاً في حزب العمل، حيث ان الاغلبية كانت تمثيل لمشروع الون.

٣- **المرحلة - ج** - في شهر ايلول ١٩٦٩ اتخذ مركز حزب العمل قراراً عرف باسم "الثوراة الشفوية" التي نصت على ان نهر الاردن يعتبر في نظر اسرائيل حدودها الامنية الشرقية، اي خط الحدود التي لا يسمح باجتيازها، نحو الغرب، لاية قوات اجنبية...".

لقد استمر الجدل داخل حزب العمل حول موضوع الحدود المستقبلية، وبخاصة حول تحديد سياسة الاستيطان وشراء الاراضي، كما كانت الحكومة تشهد خلافات داخلية حول هذين الموضوعين.

وكان على رأس الوزراء المؤيدين لتوفير امكانيات شراء الاراضي في

المناطق المحتلة، وزير الدفاع موشيه دايان، الذي كان ينطلق من الافتراض، بأن الاستمرار في خلق حقائق امر واقع في المنطقة، من شأنه خلق واقع جديد، يقضي بعدم امكانية الحيلولة دون تنفيذ صفقات اراض يهودية-عربية. واذا توصلنا الى اتفاقية سلام تؤدي الى حدود مفتوحة، لن يكون هناك اي مانع، من قيام اسرائيليين بشراء اراض في دولة مجاورة.

كما كان هنالك جانب واقعي آخر في هذا الادعاء، وهو انه سيكون من الاسهل دائما اقامة مستوطنة فوق ارض تم شراؤها بصورة تجارية، من اقامتها فوق اراض بعد مصادرتها. لذا فضل دايان شراء الاراضي، من قبل مستثمرين من القطاع الخاص، وليس عن طريق ادارة ارض اسرائيل.

ورغم ذلك، استمر الحظر على اليهود شراء اراض، ونص قرار الحكومة بهذا الشأن، على ان يبقى الاجراء المتبع حاليا، ساري المفعول، وعدم اجراء اي تعديل في سياسة الحكومة.

استمر الجدال حول هذا الموضوع، واثار الجمهور واعتبر ممثلو المفدال، زبولون هامر، ويهودا بن يئير، سياسة الحكومة بمثابة التنكر للخطوط الاساسية، التي تنص على التزام واضح، باقامة استيطان مدني في جميع انحاء الوطن". كما شن مناحيم بيغن زعيم حركة "حيروت" هجوماً شديد اللهجة على الحكومة. حيث قال في سياق مقالة صحفية مطولة: "يناشدون ابناء الشعب اليهودي بالهجرة الى ارض اسرائيل، لكنهم يمنعونهم من شراء الاراضي لبناء البيوت في مناطق ارض اسرائيل. يحررون تراث الاجداد ولا يمكنون الابناء من السير في آثار التحرير، ويقررون انه سيكون هناك استيطان في ارض الوطن، ليس فقط في القرى، بل في المدن ايضا، ولا يسمحون بشراء اراض لا في المناطق القروية، ولا في المدن".

لقد هاجم بيغن بشدة القرار الخاص بمنع شراء الاراضي في مناطق القدس ونابلس وبيت لحم، واريحا.

ولكن، على الرغم من الخلافات والضغوط السياسية، نفذت الحكومة سياستها وفقا لمعايير أمنية وسياسية، وتركزت الجهود الاستيطانية بشكل رئيس في مناطق حساسة من الناحية السياسية والامنية: في هضبة الجولان، وغور الاردن، وغوش عصيون، ومشارف رفح والساحل الشرقي لصحراء سيناء - وتوسيع وتكثيف الاستيطان في القدس.

في الفترة، ما بين ١٩٦٧-١٩٧٧، اقيمت او كانت في مراحل الانشاء (١١٠) مستوطنات دائمة، منها ٧٤ مستوطنة تقع خارج منطقة الخط الاخضر. و ٣٦ اخرى داخل الخط الاخضر، وفقا للتوزيع التالي: (انظر الجدول رقم -٢٦) .

لقد بلغ عدد المستوطنين في هذه المستوطنات حوالي ١٠,٠٠٠ نسمة، ثلثاهم في مستوطنات خارج الخط الاخضر.

وخلال الفترة الزمنية القصيرة، ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧، طرأت حركة استيطانية مميزة حيث اقيمت ٥٢ مستوطنة، من ضمنها ٣٣ مستوطنة خارج الخط الاخضر.

الجدول رقم (٣٦)

المستوطنات التي اقيمت منذ حرب الايام الستة (١٩٦٧\٦ - ١٩٧٧\٦)

(المستوطنات التي اقيمت او في مراحل الانشاء)

أ- خارج "الخط الاخضر":

المنطقة	مستوطنات قروية ومراكز اقليمية	مستعمرات ناحل	مدن استيطانية	مواقع استيطان مدنية	مجموع المستوطنات
هضبة الجولان	٢٠	-	١	٤	٢٥
غور الاردن	١٤	٧	-	-	٢١
غوش عصيون	٥	١	١	-	٧
منطقة رفح وقطاع غزة	١٢	٤	١	-	١٧
منطقة شلومو	٢	-	٢	-	٤
المجموع	٥٣	١٢	٥	٤	٧٤

ب- داخل منطقة "الخط الاخضر" :

المنطقة	مستوطنات قروية	مستعمرات ناحال	مجموع المستوطنات
الجليل	١٠	٣	١٣
وادي عربه	٩	-	٩
هبسور	٥	-	٥
مناطق اخرى	٨	١	٩
المجموع	٣٢	٤	٣٦

٣- كيف يمكننا تجاوز القانون الذي يحظر شراء الاراضي في الضفة الغربية؟

كانت التعليمات المتعلقة بحظر شراء الاراضي، واضحة ومشددة، لكنها لم تكن تنطوي على ما يمنع اللجوء الى طرق اخرى مختلفة، للالتفاف على القانون، سواء من قبل اشخاص من القطاع الخاص، او من قبل مؤسسات وشركات كانت تعمل في هذا المجال.

لقد بدأت المتاجرة بالاراضي بطرق متنوعة. وكانت الطريقة البسيطة هي: كان صاحب الارض المعني ببيعها، يعرض خارطة مصدقة من مكتب الطابو، مؤشر فيها على قطعة الارض المعدة للبيع. ويوقع على هذه الخارطة، اصحاب القطع المجاورة للقطعة المعروضة للبيع، واثنان من المخاتير او الوجهاء الذين يعرفون المنطقة. وبما ان القانون لم يكن يسمح في هذه المرحلة، باتمام عملية البيع عن طريق التسجيل في الطابو، كان بائعو الاراضي يودعون تفويضا غير مسترد (قطعي) لدى محام اسرائيلي، يسمح له بتسجيل قطعة الارض المشتراه، باسم المشتري اليهودي في اي وقت. وفي هذه الطريقة الالتفافية، وفرت خياراً قانونياً لاستغلال اللخطة التي يتم فيها تعديل القانون الخاص بمنع البيع المذكور، وتسجيل القطعة رسميا في دائرة الطابو.

كان هناك قضاة يتحفظون على هذه الطريقة الالتفافية، وقرر المستشار القانوني للحكومة، مئير شمجار صراحة، بأن "الشراء بواسطة التفويض القطعي، في الضفة، مخالف للقانون".

واضافة الى هذه الطريقة، كانت هنالك طرق اخرى للتحايل على القانون والغش من جانب اصحاب الاراضي العرب. فقد كان هؤلاء يستغلون الوضع، ويوزعون عددا من ارقام التفويضات لنفس قطعة الارض الواحدة، ويبيعونها لاكثر

من مشتر واحد في آن واحد. وبعد اقامة حكومة الليكود ايضا، استمر العمل بهذه الطريقة لشراء الاراضي، وكان من بين المشترين هيئات حكومية ايضا، او اولئك الذين كانوا مرتبطين بالحكومة، ولكن في اعقاب اكتشاف حالات عديدة من الغش والخداع، عين رئيس ادارة اراضي اسرائيل، بموافقة وزير الزراعة حينذاك، ارئيل شارون، شخصاً يتولى فحص كافة صفقات شراء الاراضي التي ابرمت، في الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٧.

وادت نتائج الفحص والتدقيق الى اصدار امر قاطع بالوقف الفوري لاي اتصال مع التجار اليهود وان يتم شراء الاراضي بصورة مباشرة من اصحاب الاراضي العرب، الامر الذي لم يكن يشتمل على حل للمشكلة القانونية المتعلقة بهذا الموضوع. وابلغ التجار اليهود بأنه لن يتم ابرام صفقات شراء اراضي جديدة معهم، لكن هذا الامر لم يمنع بعض التجار من استكمال الصفقات التي كانوا قد بدأوها.

في نفس الايام التي صدر فيها الامر المذكور اعلاه، كانت توشك على الانتهاء، اكبر صفقة شراء اراض يعقدها تجار يهود، وكانت تشتمل على شراء ما مساحته ٧٠,٠٠٠ دونم من اراضي الضفة الغربية.

ان امر ادارة اراضي اسرائيل، بشأن التوقف عن شراء الاراضي من ايدي التجار اليهود، لم يؤد الى وقف نشاطهم في المنطقة، بل زاد. كما ان العرب ايضا، لم يتوقفوا عن بيع اراضيهم لتجار يهود، رغم خطر اعتبارهم خونة، وتعرضهم لعقوبات شديدة جداً وفقاً للقانون الاردني الجديد: كانت هناك حالات جرت فيها محاكمة العرب الذين يبيعون ارضهم لليهود، غيابياً وحكم عليهم بالاعدام، ومصادرة ممتلكاتهم.

في بعض المناطق، كان يتم الاستيلاء على الاراضي عن طريق المصادرة، على غرار ما جرى في هضبة الجولان، حيث جرى الاستيطان اليهودي كله هناك

عن طريق مصادرة الاراضي، وضم الهضبة الى دولة اسرائيل.

اما في صحراء سيناء وقطاع غزة، فقد اشترت ادارة اراضي اسرائيل، بضع عشرات الاف الدونمات نصفها في جنوب القطاع، وشمال سيناء، ولكن بشكل عام، نفذت سياسة الاراضي عن طريق المصادرة او الاستيلاء عليها من قبل الجيش الاسرائيلي.

والمثال البارز على هذا الاسلوب، يتمثل في الاستيلاء على الاراضي الموجودة في منطقة مشارف رفح، التي كانت مداراً لجدال جماهيري شديد، رافقته اجراءات قضائية، وتشكيل لجنة تحقيق، فحصت عمليات الجيش الاسرائيلي، التي سيج في اطارها مساحة تزيد على ٩٠,٠٠٠ دونم، وقام باخلاء حوالي ٦٠٠٠ بدوي.

وفي منطقة سيناء ايضا، جرى ترحيل البدو واقامة مستوطنات يهودية، لكن القبائل البدوية، التي كانت تسكن بالقرب من مستوطنات نبيعوت، وديزهاب، حصلت على حوالي ١٠٠,٠٠٠ ليرة اسرائيلية كتعويضات، ليس مقابل الارض، بل مقابل محاصيلهم التي كانت مزروعة في هاتين النقطتين.

٤- مشكلة الاراضي المهجورة واراض الدولة:

قسم كبير من الاراضي في منطقة الضفة الغربية، وصفت بأنها اراض مهجورة. وكانت في بداية الاحتلال الاسرائيلي، قد بذلت جهود لتحديد هذه الاراضي، وحسب معطيات ادارة اراضي اسرائيل، بلغ حجم هذه الاراضي عام ١٩٦٧ ما يزيد على ٤٣٠,٠٠٠ دونم.

ووضعت هذه الاراضي تحت مسؤولية القائم على الممتلكات الحكومية المهجورة، واضيف ٣٢,٠٠٠ دونم من الاراضي، كانت تابعة ليهود، قبل عام ١٩٤٨، وكانت تدار منذ ذلك التاريخ، من قبل القائم الاردني على املاك الغائبين.

كما جرت عمليات تحديد مثل هذه الاراضي، في منطقة قطاع غزة، لكن تبين ان هناك ١٠,٠٠٠ دونم فقط من ضمن ٥٠٠,٠٠٠ دونم، يمكن اعتبارها اراضي غائبين.

من الناحية القانونية، كان يحق للمسؤول عن املاك الغائبين وضع اليد على الاملاك المهجورة والتي سبق ان كانت بأيدي الحكومة الاردنية، وهذا الامر كان ينطبق على اراضي الضفة الغربية وغزة ايضاً.

لقد شكل الامر رقم ٥٨ الذي نشر بعد حرب الايام الستة بوقت قصير، الذي يتطرق الى الاملاك المهجورة، والامر رقم ٥٩ المتعلق بالاراضي الحكومية، القاعدة القانونية لتنفيذ سياسة الحكومة، التي ساعدت المشروع الاستيطاني، عن طريق تحديد الاراضي وتجميعها، وشرائها، ومبادلتها، وتسليمها الى دائرة الاستيطان التابعة للهستدروت الصهيونية".

وبناء على الامر رقم ٥٨ منح المسؤول عن املاك الغائبين، صلاحية وضع اليد على هذه العقارات والتصرف بها كما يراه مناسبا، الامر الذي منح السلطات الاسرائيلية صلاحيات واسعة جدا في المناطق المحتلة.

صحيح ان المسؤول، كان مخولاً، في ظروف معينة، بالغاء صفقة اراض لكن القيود المفروضة على تسليم الارض لصاحبها السابق، جعلت من الصعب اجراء اي تغيير، حيث ورد في النص: "لا ينطوي الغاء اي صفقة، على اي مساس جوهري بحقوق الطرف الثاني في العقد، حتى لو لم يطبق الطرف الثاني التعليمات الجوهرية الخاصة بالعقد المخصصة لضمان حقوق اصحاب الاراضي، او من يضع يده على العقار، او المسؤول عن املاك الغائبين.

في الواقع، سمحت التعليمات الواردة في الامر المذكور، باعادة العقار الى صاحبه، او لمن وضع اليد عليه، الامر الذي كان من شأنه الحيلولة دون شمول العقار في اطار الاملاك المهجورة.

غير ان التجربة علمتنا ان التسويات التي كانت من المقررة تطبيقها فعلياً، تقلصت الى امكانيات تتعلق بمنح تعويضات مالية او ارضية (اعطاء ارض بديلة) للاشخاص الذين يدعون ملكيتهم للارض او العقار.

هكذا كان الوضع داخل مناطق الخط الاخضر، اما فيما يتعلق بالمناطق المحتلة، خارج الخط الاخضر، فقد كانت هنالك سياسة مطبقة، تستهدف ترسيخ وضع اليد عليها لغايات أستيطانية.

تضم الاملاك المهجورة، اراضي العرب الذين اختفوا في فترة حرب الايام الستة، من المناطق التي بدأ الجيش الاسرائيلي يطبق سلطته عليها. وعلى مدى بضع سنوات، تم اتباع سياسة اكثر ليبرالية في هذا الموضوع، وطبقت الترتيبات بصورة رئيسية على ممتلكات العرب المقيمين في دول عربية فقط، اما بالنسبة للعرب الذين بقوا في اماكن سكناهم، فقد بقيت اراضيهم بحوزتهم، ولم تطبق عليهم صيغة "الغائبون الحاضرون" على غرار ما طبق في اعقاب حرب ١٩٤٨، رغم انه جرت محاولات لتوسيع تعريف الاملاك المهجورة ليشمل ايضا ممتلكات العرب الذين تغيبوا عن المناطق المحتلة مؤقتا، لكن هذه المحاولات كانت شاذة.

ففي الواقع لم يحدث اي تغيير في السياسة الليبرالية التي كانت متبعة من قبل الادارة العسكرية والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة.

لقد منح الامر ٥٨ صلاحيات كثيرة للسلطة الاسرائيلية. فمن جهة، سمح الامر للمسؤول عن املاك الغائبين، ببيع العقارات المهجورة، مثل ثمار او منتوجات الارض (العقار)، ومن جهة اخرى، لم يسمح له ببيع الارض نفسها.

لقد تطلبت سياسة الحكومة الرامية الى توسيع نطاق الاستيطان في المناطق التي استولت عليها اسرائيل، زيادة حجم الاراضي المتوفرة للمستوطنات اليهودية. وعلى هذا الصعيد، برزت مشاكل عديدة عملية وصعبة، تتعلق بوجود

قطع اراض موزعة، بعضها مملوك للدولة، وبعضها كانت ضمن ملكية اشخاص او وصفت بأنها املاك غائبين.

وبغية حل هذه المشاكل، والتسهيل على بقاء وتطوير المستوطنات اليهودية، كان يتوجب تجميع قطع اراض متجاورة. وجرى ذلك عن طريق شراء الاراضي التي سبق ان كانت ضمن الملكية الخاصة، وذلك بعد ان جرى الاستيلاء على هذه الاراضي اثر وصفها بأنها اراض مطلوبة لغايات امنية او اخرى، او عن طريق نقل الاراضي الموصوفة بأنها اراضي دولة لاغراض الاستيطان.

تجدر الاشارة، الى ان الاغلبية العظمى من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، اقيمت على اراضي دولة، وقليل منها على اراض خاصة، او اراض صودرت لغايات الاستعمال العام.

ومع ذلك، في عهد حكم المعراخ، استولى الجيش الاسرائيلي على مناطق واسعة من اصحابها العرب، حيث اقيمت مستوطنات يهودية فوقها. واعتمدت هذه الاجراءات بالطبع على النظرية العسكرية -الامنية- الاستيطانية، التي نصت على ان الامن يتطلب وجودا يهوديا في هذه المناطق.

على اية حال، واضح ان نقل الاراضي الى اليهود، رغم انها كانت عملية رافقتها اجراءات قانونية معقدة، جرى على نطاق واسع. وتفيد احدى التقديرات ان مساحة الاراضي التي نقلت للسيطرة الاسرائيلية المطلقة بلغت ٢،٢٦٨،٥٠٠ دونم او نسبة ٤١٪ من مجموع اراضي الضفة الغربية. في حين فرضت قيود متشددة على مساحة (٥٧٠،٠٠٠) دونم اخرى (اي نسبة ١١٪ من مجمل المساحة).

وعمليا ضمن للاستيطان اليهودي في هذه المنطقة، بنية ارضية غير محدودة تقريبا (٥٢٪ من اراضي الضفة الغربية)، ويجب ان يضاف الى هذه الاراضي حوالي ١٢٥،٠٠٠ دونم تم شراؤها من قبل القطاع اليهودي الخاص.

اما في منطقة قطاع غزة، فبعد عمليات تحديد انواع الاراضي هناك،

يتضح (وفقا لمعطيات عام ١٩٧٤)، انه من ضمن ما مجموعه ٤٩٤،٨٧٢ دونما كان هناك ١٦٣،٨٣٧ دونما فقط، وصفت بأنها اراض تقع ضمن الملكية الفردية (حوالي ثلث مساحة اراضي قطاع غزة)، بينما وصفت بقية الاراضي كأراضي دولة (وتشمل ١٤٣،٣١٠ دونمات وصفت بأنها "منطقة وضعت اليد عليها وغير مسواة".

٥- سياسة الاراضي في الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٩٠:

في ايار ١٩٧٧ اجريت الانتخابات التي اوصلت الليكود الى السلطة في اسرائيل، ومنذ ذلك الحين ونحن نشهد حركة نشطة في كل ما يتعلق بالاراضي في المناطق المحتلة، التي تسيطر اسرائيل عليها.

وبعد بضعة اشهر من تشكيل الحكومة الجديدة، في ٦-١-١٩٧٨ قدم الوزير ارئيل شارون لمناقشة الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان التي يترأسها خطة لانشاء (٢٥٠٠٠) وحدة سكنية في المستوطنات القائمة والتي ستقام في المستقبل في منطقة الضفة الغربية، ولم تتم المصادقة على هذه الخطة الاولية، لان وزراء الحكومة لم يتفقوا فيما بينهم، سواء بسبب توقيت الخطة، او بسبب حقيقة ان الخطة كانت تتطلب مصادرة اراض.

وفي المقابل، جرت المصادقة على خطة شارون بشأن اقامة مستعمرات في مشارف رفح، وعلى الميزانيات المطلوبة لاعمال التطوير وتمهيد الارض استعدادا لاستيعاب ٦٠٠ عائلة مستوطنين في منطقة مشارف رفح، ومقدمة سيناء.

كان الميل الاستيطاني لدى الحكومة، واضحا، رغم انه كان يشارك فيها اعضاء من حركة "داش" الدمقراطية للتغيير) الذين كانوا يضعون العراقيل في كل ما يتعلق باقامة المستوطنات الجديدة خارج "الخط الاخضر".

ومع ذلك، جرت ممارسة الضغوط السياسية على الحكومة من جانب هيئات مثل "غوش ايمونيم"، التي بذلت جهودا كثيرة، من اجل تحديد اراضي

لاغراض استيطانية، ولاقت هذه المطالب اذانا صاغية لدى الحكومة التي رفعت راية "ارض اسرائيل الكاملة" عن طريق خلق حقائق استيطانية في المنطقة. وقام طاقم تخطيط من "غوش ايمونيم" باعداد خطة رئيسة للاستيطان في الضفة الغربية، من خلال التطرق الى الاحتياجات من الاراضي، في جميع انحاء ارض اسرائيل.

فقد اقترح معدو الخطة اقامة حوالي ٥٠٠ مستوطنة قروية جديدة خلال ٢٥ سنة. وانطلقوا من الافتراض بأن كل مستوطنة، ستستوعب حوالي مائة عائلة، ومع توسيع المستوطنات الزراعية القائمة، سيضاف للقطاع الزراعي حوالي (٢٠٠,٠٠٠) يهودي.

وتوقعت الخطة اضافة حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠) يهودي حتى عام ٢٠٠٠ (من ضمنهم ٣٥٠,٠٠٠ في المستوطنات المدنية في النقب وسيناء، و ٢٠٠,٠٠٠ في الجليل والجولان، و ٥٠٠,٠٠٠ في السهل الساحلي، و ٢٠٠,٠٠٠ في قطاع الزراعة، في جميع انحاء البلاد، و ٧٥٠ في الضفة الغربية).

لقد ركزت خطة "غوش ايمونيم" على اهمية توزيع المستوطنين في مناطق الضفة الغربية.

فقد اقترحت اقامة عدد كبير من المستوطنات القروية وبتوزيع واسع، مقابل اقامة مستوطنات مدنية كبيرة، وذلك من اجل حل المشكلة الديمغرافية اليهودية-العربية في هذه المنطقة. كما تضمنت الخطة ايضا، مقترحات مفصلة بالنسبة لسياسة الاراضي، التي يجب تطبيقها. ونصت الخطة، على ضرورة التطبيق الفوري والفعلي، لملكية الدولة على اراضي الدولة، التي تشكل اكثر من ٥٠٪ من اراضي الضفة الغربية، من خلال تنفيذ عملية ترسيم خرائط وتسجيل الاراضي التابعة للدولة في هذه المناطق، والتي لم تسجل في الطابو، (الضفة الغربية وقطاع غزة).

كما تضمنت اقتراحا يقضي بضرورة تطبيق قانون مصادرة الاراضي، الاسرائيلي، على هذه الاراضي، بغية التمكن من مصادرة اراض لغايات استيطانية وعامة، وبخاصة في مناطق الضفة الغربية وغزة، ووادي عاره والجليل. ومن اجل تحقيق هذا الهدف، يجب تشجيع عمليات شراء الاراضي من قبل اليهود في القطاعين العام والخاص، والعقارات الثابتة كذلك من ايدي العرب.

لقد اقيمت حركة "غوش ايمونيم" على اساس ايديولوجي واضح واخذت على عاتقها، مسؤولية تنفيذ خطتها بصورة عملية، لذا اقامت لهذه الغاية، صندوقا ماليا خاصا لشراء الاراضي، وهو الصندوق العام لانقاذ اراضي السامرة وقد نجح في جمع ملايين الدولارات لهذه الغاية.

لقد عكست خطة "غوش ايمونيم" المزاج العام السائد في اوساط شريحة كبيرة من المجتمع الاسرائيلي، الذي اعتبر الاستيطان في الضفة الغربية، تجسيدا للحق التاريخي للشعب الاسرائيلي، في ارض اسرائيل كلها، وكذلك ضرورة امنية لبقاء دولة اسرائيل، يمكن تثبيتها، عن طريق خلق حقائق استيطانية على الارض، مثلما ساهمت المستوطنات في تحديد حدود الدولة، قبل قيامها.

لقد وضعت خطة عمل عملية، صادقت عليها الحكومة فعليا، وكما هو مبين في الجدول رقم-٢٧ التالي:

جدول رقم (٢٧)

مقترحات لحديد اماكن دائمة للمستوطنات في الضفة الغربية

المستوطنة	مقترحات للموقع	الملكية على الارض	ملاحظات
شانور	امكانية\أ: ١،٥كم جنوب	الامكانيتان موجودتان	المكان الحالي-شرطة
"دوتان"	شرق مفترق وادي عربة	في غابة صنوبر	سنور، منطقتها ضيقة للغاية
	امكانية\ب: ٢،٥كم شمال غرب	تملكها الحكومة	بدون امكانية التوسع نظرا
	مفترق وادي عربة		

لقضايا الملكية المتعلقة بالاراضي المحيطة بها.

شومرون

امكانية\أ: حوالي ٣٠٠ دونم امكانية\أ: يوجد قسم منها ضمن المكان الحالي، محدود جدا

ملاصقة لمعسكر شومرون من الغرب. اراضي المعسكر (خارج السياج) بسبب المعسكر. ويجب

التفكير بامكانية نقل المعسكر

واقامة مستوطنة ضمن منطقته

امكانية\ب: تلة تقع شمال غرب امكانية\ب: اراضي غير محروثة

محطة القطار في سبسطية. (معظمها وعرة) ملاصقة لمحطة

القطار التي تملكها الحكومة. .

قدوم

امكانية\أ: توسيع الموقع الحالي امكانية\أ: تقع في المنطقة التابعة يجب التفكير في نقل

محطة قدوم .

امكانية\ب: الى الشمال من طريق للمعسكر وقسم منها يستوجب

كفر قدوم. وضع اليد. امكانية\ب: لها ميزة

من حيث القدرة على التوسع ،

امكانية\ب: اراضي وعرة. لكن مرور طريق قدوم يخلق صعوبة.

كرنيه

امكانية\أ: ملاصقة الموقع المؤقت الامكانيتان تملكهما الدولة حيث المنطقة المخصصة للتوسيع

في ملكية الحكومة .

شومرون من الجنوب. توجد مساحة حوالي ٨٠٠٠ دونم

امكانية\ب: في المنحدرات الغربية.	تملكها الحكومة.	
تفوح		
بمحاذاة الموقع الحالي لمعسكر	تم الاستيلاء على منطقة معسكر	تعتبر تفوح نقطة ذات اهمية
الناحل.	الناحل لاسباب امنية. ويجب	بالغة، كونها تقع على مفترق
	توسيع مساحة المنطقة المستولى	طرق رئيسة في السامرة. لذا
	عليها حالياً، في منطقة وعرة	يجب بذل كافة الجهود
	حوالي ٥٠٠ دونم.	لتطويرها بسرعة.
الون موريه		
٤كم جنوب شرق نابلس.	اراضي وعرة، تسمح بمصادرتها.	قرار اقامة المستوطنة في الموقع
(نابلس)		يستوجب مصادقة المؤسسات.
حيرس		
في منطقة المعسكر المؤقت.	في المنطقة، اراض وعرة واسعة،	نواة صناعية تعتزم
	ثم الاستيلاء على قسم منها لاسباب	الاستيطان في الموقع ولديها
	امنية. ويجب توسيع المساحة	القدرة على انشاء صناعة في
	المستولى عليها الى حوالي ٣٠٠٠ دونم	المكان.
الكنه		
امكانية\أ: حوالي ١٠كم الى	امكانية\أ: مناطق وعرة غير منظمة	من الناحية الوطنية، تفضل
(فارس) الشرق من الموقع الحالي.	يمكن الاستيلاء عليها.	الامكانية\أ التي من شأنها
امكانية\ب: توسيع الموقع الحالي	امكانية\ب: مناطق مختلطة وعرة	تقوية غوش حيرس، وتوفير
الى جهة الغرب.	ومحروثة. تستوجب وضع اليد	امكانية وجود اتصال صناعي

عليها او شراءها.		وخدماتي مع حيرس.
		اما النواة الاستيطانية فترغب باامكانية\ب التي تبدو لهم عملية وسهلة اكثر.
شيلا		
امكانية\أ: ٢كم غرب التل.	امكانية\أ: مناطق وعرة، معظمها	يفضل الامكانية\أ نظرا
امكانية\ب: ١كم جنوب شرق.	بدون ملكية منظمة.	لقربها من طريق
	امكانية\ب: مناطق وعرة بدون	القدس-نابلس.
	ملكية منظمة. والموقعان يسمحان	
	بوضع اليد عليها.	
نفيه تسوف		
امكانية\أ: بمحاذاة مقر الشرطة	الامكانيتان موجودتان في ملكية	
(تمنيت)		
من الجهة الجنوبية الغربية.	الحكومة، التي تشمل حولي	
امكانية\ب: شمال شرق مقر الشرطة	٢٠٠٠ دونم.	
عفرا		
في منطقة المعسكر الحالي،	المعسكر، في ملكية حكومية.	وضع اليد على المنطقة
وجنوبه.	والمنطقة الاضافية المطلوبة هي	المقترحة المحاذية للمعسكر،
	في غالبيتها اراضي غائبين واراض	ضروري، من اجل اقامة

	وعرة، لكنها تستوجب وضع	المستوطنة الدائمة المخطط
	اليد عليها.	لاقامتها.
بيت ايل		
بمحاذاة المعسكرة من الجهة الشمالية-الغربية.	منطقة حوالي ١٠٠٠ دونما تملكها الحكومة (خارج السياج).	ذات اهمية بالغة نظرا لقربها من رام الله والبيرة.
جبعون		
تلة المدافع غير المرتدة	اراضي وعرة تسمح بوضع	تم اعداد خطة الاستيطان
	بوضع اليد عليها.	الدائم، والاستيلاء على
		المنطقة يسمح ببدء تنفيذ العمل.
بيت حورون		
امكانية\أ: ٢كم شمال غرب	امكانية\أ: اراض وعرة، يتطلب	امكانية\أ: سهلة طبوغرافيا
الموقع الحالي.	معظمها الاستيلاء عليه.	وجميلة المناظر الطبيعية.
امكانية\ب: المعسكر الحالي	امكانية\ب: منطقة المعسكر في	الوصول الى الموقع صعب،
ومساحته.	ملكية الحكومة.	ويستوجب شق طريق.
		امكانية\ب: محدودة في
		حجمها، وتستوجب نقل
		معسكر حرس الحدود.
متسبيه		
في منطقة الموقع الحالي.	في ملكية الحكومة.	

يريحو		
يتير		
امكانية\أ: اكم من	امكانية\أ: في ملكية الحكومة. ا	مكانية\أ: ذات اهمية
"الخط الاخضر" باتجاه سموع. امكانية\ب: نصف كيلومتر داخل منطقة "الخط الاخضر" في	توسيع المنطقة يقع في منطقة وعرة تسمح بالاستيلاء عليها. امكانية\ب: في ملكية حكومية،	سياسية واستراتيجية بالغة. امكانية\ب: اسهل واقرب الى الأراضي المحروثة .
منطقة غابة يتير.	ويرعاها الصندوق القومي الاسرائيلي.	

من خلال التدقيق في محتويات الجدول السابق ندرك انه تم التركيز في الخطة، على تحديد الاراضي الموصوفة كاراض حكومية او اراضي وعرة توجد امكانية للاستيلاء عليها ومصادرتها، والامتناع بهذه الطريقة عن طرد عرب من اراضيهم، الامر الذي قد يعرض الحكومة لضغوط دولية، ولضغوط من جانب احزاب المعارضة، التي تعارض فكرة "ارض اسرائيل الكاملة".

على اية حال، عندما انتشرت الانباء حول نوايا الحكومة مصادرة الاف الدونمات من الاراضي في الضفة الغربية، بهدف توسيع مستوطنات "غوش ايمونيم" اضطر وزير الدفاع حينذاك عيزر فاتسمان، نفي هذا التوجه كليا.

وقال في جلسة لجنة الخارجية والامن التي عقدت في ٢٣-٥-١٩٧٨، انه تم الاستيلاء، بموجب اوامر، على ٨٠٠ دونم فقط في اربع نقاط استيطانية هي: حيرس، تفوح، النبي صالح، وكرنيه شومرون، وان هذه اراضي كانت في الواقع، اراضي وعرة، قسم منها بملكية الدولة، والقسم الاخر غير محدود الملكية. كما نفى النبأ الذي قال انهم يعتزمون الاعتراف بمستوطنة شيلا، كمستوطنة دائمة، ولم تكن لديه اجابة واضحة بالنسبة لمستقبل مستوطنة قدوم، واعلن ايضا أنه لن يصادر اي كرم عنب او زيتون، يعود لسكان الضفة الغربية، وكل من لديه

معلومات حول حالة شاذة من هذا النوع، او اي تصرف غير مناسب من جانب السلطات، عليه الابلاغ فوراً عن ذلك، من اجل التحقيق في الموضوع.

من المعروف، ان توسيع المستوطنات هذه، واجه صعوبات عملية، عرقلت هذا الاجراء فمثلا، كانت توجد حول هذه المستوطنات اراض يملكها عرب من القطاع الخاص، وكان من الضروري شراؤها، الامر الذي كان بالغ التعقيد نظرا للقيود القانونية التي كانت موجودة بالنسبة لموضوع شراء الاراضي من قبل اليهود.

لقد تغير الوضع القانوني في هذا المجال، عندما اتخذت الحكومة قرارا شوريا بتاريخ ١٦-٩-١٩٧٩، جاء مناقضاً للسياسة التي كانت متبعة حتى ذلك الوقت: السماح لاسرائيليين وجمعيات اسرائيلية بشراء اراض في مناطق الضفة الغربية وغزة وسمح لقادة المناطق بالمصادقة على صفقات بيع وشراء اراض خاصة. لقد عكس هذا القرار، في واقع الامر، نظرية الليكود التي نصت على ضرورة الاستيطان في جميع انحاء ارض اسرائيل. وان تقام المستوطنات اليهودية على الاراضي التي يكون معظمها ضمن ملكية الدولة، وتطبيق سياسة تتلاءم مع نظريتهم الليبرالية، التي تنادي بمنح حرية شراء الاراضي من اصحابها العرب، دون الحاجة الى قرارات مصادرة.

٦- شراء اراض في المناطق المحتلة:

أ- تجار وسماسرة اراضي: كانت هناك مشكلة تتعلق بشراء الاراضي من قبل تجار او افراد، حتى في عهد حكومة المعراخ، مع انه جرت عدة صفقات ذات حجم صغير نسبيا، مقارنة مع تلك الصفقات التي نفذت في اعقاب الغاء القيود القانونية المفروضة على شراء اراضي من العرب.

اي ان صفقات شراء الاراضي، كانت بدأت عام ١٩٧٣، وكان من ابرز الصفقات تلك التي ابرمها شموئيل جالئون، الذي اشغل مناصب ذات صلة مباشرة

بالاراضي في الضفة الغربية (ممثل ادارة اراضي اسرائيل في الضفة الغربية حتى مطلع عام ١٩٧٤، وضابط قيادة في ادارة الحكم العسكري في الضفة، والقيم على املاك الغائبين في المنطقة).

وفي عهد حكم المعراخ، الذي كان متمسكا بمبادئه، اكتشفت عدة عيوب، في عمل شموئيل جالؤن، حيث طلب منه تقديم استقالته من مناصبه، وجرى تقديمه للمحاكمة لعلاقته بقضية بيع اراضي غائبين في منطقة النبي صموئيل، خلافا للقانون.

كانت الخطة كلها تتعلق ببناء حي فلل للضباط ورجال الشرطة. وقام بتركيز المشروع اللواء احتياط رحبعام زئيفي، وكان متورطا في المشروع ايضا، وجهاء آخرون مثل عضو الكنيست يجئال هوروفتش، الذي كان وزيرا للتجارة والصناعة والسياحة آنذاك. ومعروف ان هوروفتش، كان من مؤسسي حركة من اجل "ارض اسرائيل الكاملة" وقام هو نفسه بشراء بضع مئات من الدونمات من هذه الارض، من خلال استبعاده لامكانية تقديمه للمحاكمة (عندما لفتوا انتباهه لهذه القضية قال: ليتهم يطلبونني للمحاكة. السؤال هو، هل ستوافق المحكمة على عدم السماح لليهودي بشراء اراض في ارض اسرائيل).

كان هناك اشخاص من القطاع الخاص، اشتغلوا في تلك الفترة بشراء الاراضي، كما اقيمت شركات ايضا لهذه الغاية (مثل شركة "كيب" لصاحبها حاييم كهتي، نائب شموئيل جالؤن، وشركات اخرى).

بعدما الغت حكومة الليكود القيود القانونية، بدأت "حمى الاراضي"، التي اعقبها ارتفاع متواصل لاسعار الاراضي، حيث وصلت الى ٥٠٠-١٠٠٠ دينار للدونم الواحد من الاراضي الوعرة، والذي كان سعره لا يتجاوز ٥٠ دينارا في عهد الحكم الاردني.

لقد ازدهرت تجارة الاراضي في الضفة الغربية، وكانت الاراضي التي يتم

شراؤها من العرب، تنتقل من شخص الى آخر، من ايدي سماسرة الاراضي، الى ايدي مستثمرين من القطاع الخاص. وقد زاد شراء هؤلاء على حساب الناس العاديين الذين كانوا يريدون شراء قطعة ارض لبناء بيت لهم في الضفة الغربية.

ففي منطقة "الكنه"، على سبيل المثال، انتقلت مئات الدونمات من ايدي تاجر اراض الى ايدي مستثمر، بسعر يصل الى ٢٧٥٠ دولارا للدونم الواحد، ثم باعها المستثمر بسعر ٤٠٠٠ دولار للدونم. وقد استفاد، من صفقات بيع الاراضي هذه، عرب محليون ايضا، وبخاصة البائعين والوسطاء. كما ان العرب الذين كانوا يعارضون بيع الاراضي، تراجعوا عن معارضتهم، مقابل مبلغ مناسب علنيا او سريا.

في ذلك الوقت، الذي شهد "حمى الاراضي" كانت كافة الوسائل صالحة لشراء الارض في الضفة الغربية، حتى ان بعضها كانت شبه جنائية، مثل القيام بتزييف وثائق واستخدام العنف لارغام اصحاب الاراضي على التوقيع على معاملة البيع. كان من بين الذين اشتروا الارض، من كانوا يريدون الانتقال الى الضفة الغربية لدوافع ايديولوجية او نفعية، لتحسين ظروف السكن ونوعية الحياة، غير ان عددا كبيرا منهم تورطوا وخسروا اموالهم، لدرجة اصبحت حالات التورط هذه متكررة.

وقضية "رمات كدرون" لشركة جامبو (بين ١٩٨٢-١٩٨٣). معروفة. فقد خرجت هذه الشركة بحملة اعلانات واسعة ونشرت تفاصيل المراحل المختلفة للمشروع، متجاهلة دعوى الاعتراض التي تقدم بها الى المحكمة، اكثر من ١٠٠ شخص من سكان قرية العبيدية، وحتى حينما اصدرت المحكمة امرا يحظر بموجبه نشاطات الشرطة، ظلوا يواصلون حملتهم الاعلامية، في الوقت الذي كان فيه مصير هذه الاراضي بأيدي المحكمة.

وفعلا، صدر قرار المحكمة في ايلول عام ١٩٩٠ الذي نص على ان

صفقات البيع هذه، تخللتها اعمال غش واهمال، عن طريق بيع الشركة اراضي "على الورق" فقط ولم يتم تسجيلها باسم الشركة "جامبو" كما هو مطلوب حسب القانون، او قبل ان تضع يدها عليها".

وكذلك، قضية مستوطنة "كرميم"، الذي تورط فيها الاخوان جنيدي، وموشيه زار، حيث اشترى الاثنان وبدآ يبيعان حوالي ٦٠٠ دونم بسعر ٧٠٠٠ دولار للدونم الواحد، وسرعان ما تبين انهما يملكان قسما من الارض فقط، كما لم تتم المصادقة على اقامة هذه المستوطنة، من قبل اللجنة الوزارية للشؤون الاستيطانية، وفي الواقع، لم تكن هذه المستوطنة قائمة من الناحية الرسمية.

وكان هنالك رجال من السلطة ايضا متورطين في هذه القضية، مثل نائب وزير الزراعة آنذاك، ميخائيل ديكل، وآبي تسور، مساعده لشؤون الاستيطان. وتم تحويل القضية برمتها، لمعالجتها من قبل الاجهزة القضائية.

لقد كانت ظواهر الفساد والرشوة والغش موضع انتقادات شديدة، من جانب المستوطنين في الضفة الغربية.

يقول بني كتسوبر، رئيس المجلس الاقليمي، شومرون، ان المعيار الذي كان سائدا في تجارة الاراضي مع العرب، هو الرشوة، لكنه قال: انه كانت هناك ظواهر ايجابية ايضا ومبادرون من القطاع الخاص الذين كانوا مخلصين امثال راحيل راهط، وروزين يعاري، اللذين عملا بطرق قانونية، وساهما في تطوير الضفة الغربية واقامة مستوطنات مثل شاعرية تكفا، الكنه\ج جني موديعين ويعاريت.

كانت تقف وراء اقامة المستوطنات في المناطق المحتلة، من قبل المستثمرين، دوافع مثالية - الطموح لانقاذ الارض - والسعي لتحقيق ارباح سهلة وسريعة التي كان بعضها يتحقق نتيجة لاعمال غير قانونية، وجنائية ايضا.

ومن بين الشركات والمنظمات التي عملت بصورة قانونية وسليمة، يجب

ان نذكر بشكل خاص "صندوق انقاذ اراضي شومرون" الذي اسسته حركة غوش ايمونيم، والذي كان يعمل، دون شك، انطلاقا من دوافع وطنية وليس لغايات الربح المالي، فقد نجح في شراء آلاف الدونمات من الاراضي في مناطق مختلفة في الضفة الغربية (كرنيه شومرون، مفترق ارئيل-عمنوئيل، طولكرم، وغيرها).

ب- "ادارة اراضي اسرائيل" سياسة وعمل:

المؤسستان: ادارة "اراضي اسرائيل"، و"الصندوق القومي الاسرائيلي، كانتا الاداتين الرئيسيتين في شراء الاراضي.

فالادارة، هي الذراع الحكومية، وكانت تعمل من خلال وسطاء من جميع الاصناف، وفقا لمبدأ منح عمولة بنسبة ٢٪ من مجمل الصفقة كلها. وكانت سياستها تقضي بضرورة شراء اراضي لغايات استيطانية، واثناء حكم المعراخ، جرى شراء اراضي في منطقة غور الاردن، بشكل رئيسي.

كانت سياسة الحكومة واضحة. حيث امتازت بضرورة شراء الاراضي من العرب بعد التفاوض مع اصحاب الارض وعقد اتفاقيات معهم.

في الواقع، كانت هناك بعض الحالات الشاذة مثل رش اراضي قرية عقربة تمهيدا للاستيلاء عليها، غير ان مثل هذه الاعمال كانت لها اصداء سلبية جدا، على الصعيد الجماهيري، ولدى رئيسة الحكومة آنذاك، جولدا مئير ايضا، التي شجبت هذا العمل، وطلبت عدم تكراره في المستقبل.

كانت الادارة تشتري الاراضي باسعار كاملة. ويقول مئير زوريع، رئيس الادارة، ان معظم الصفقات كانت تتم على اساس "ارض مقابل ارض: حصل اصحاب الاراضي العرب مقابل اراضيهم على اراضي دولة انتقلت مسؤوليتها الى السلطة الاسرائيلية، بصفتها وريثة السلطة الاردنية.

ووصلت مساحة الاراضي التي اشترتها "الادارة في السنوات الاخيرة من عهد المعراخ (٧٥-١٩٧٧) الى بضع عشرات الاف الدونمات.

الجدول رقم (٣٨)

شراء الاراضي من ميزانية "الادارة" حسب الالوية (١٩٧٥-١٩٧٧):

اللواء	١٩٧٥ - ١٩٧٦ عدد الصفقات	المساحة بالدونمات	القيمة بالليرة الاسرائيلية	١٩٧٦ - ١٩٧٧ عدد الصفقات	المساحة بالدونمات	القيمة بالليرة الاسرائيلية
القدس	٦	٩٣،١	١١،٤٢٧،٤١٤	٧	١١٥،٢	٥،٤٦٨،٥٢٥
الشمال	٦	١٨٠،٦	٤٧٠،٨٠٤	١٥	٢٦٦،٧	١،١٠٤،٨٧٧
حيفا	٦	١٢٧،٧	٨١٤،١٨٠	٥	١٦،٣	١،٠١٥،٠٠٠
تل ابيب						
والوسط	٣	١،٥	١١٠،٢٨٠	٢	١٣،١	٤٣٥،١٠٠
الضفة						
الغربية	٣	١،١٨٧،٠٠	٥٩١،٥٢٠	١٢	٦٣،١٧٦،٠٠	٥،٣٢٧،٠٠٠
المجموع	٢٤	١،٥٨٩،٠٠	١٣،٤١٤،١٩٨	٤١	٦٣،٥٨٧،٣٠	١٣،٣٥٠،٥٠٢

من خلال التدقيق في الجدول السابق، يتضح لنا انه في عام ١٩٧٧\٧٦ طرأت زيادة ملموسة على شراء الاراضي من قبل ادارة اراضي اسرائيل في منطقة الضفة الغربية، كما طرأت زيادة في الاستثمارات المالية، بلغت نسبة ٨٠٠٪.

لقد كان هدف شراء الاراضي، بالطبع، هي مناطق الضفة الغربية والقدس (في منطقة القدس الشرقية فقط، اشترت الادارة حوالي ٥٠٠٠ دونم حتى شهر تشرين اول ١٩٧٨).

ويتضح ايضا، انه في عام ١٩٧٥، انفقت على شراء الاراضي في جميع انحاء البلاد مبالغ وصلت ٤،٥ مليون ليرة اسرائيلية، في حين تم تخصيص ١٢،٥٠٠،٠٠٠ ليرة في الموازنة العامة لهذه الغاية، مقابل انفاق ما مجموعه ١٢،٤٢٥،٠٠٠ ليرة اسرائيلية، على شراء اراض في ضواحي القدس فقط، وكان ذلك يتطابق مع ما ورد في الموازنة التي رصدت مبلغ (١٣،٠٠٠،٠٠٠ ليرة).

لقد جرى تأجير معظم الاراضي التي كانت تحت تصرف ادارة اراضي اسرائيل، الى المستوطنات التي كانت ترعاها دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية، وفي عام ١٩٧٩، جرى تسليم الاراضي ل (٧٨ مستوطنات، حسب التوزيع التالي:

الجدول رقم (٣٩)

تأجير اراضي "ادارة اراضي اسرائيل" حسب المناطق:

المنطقة	عدد المستوطنات
هضبة الجولان	٢٣
الجليل	١١
الضفة الغربية	٢٧
قطاع غزة وشمال سيناء	١٥
مرحاف شلومو	٠٢
المجموع	٧٨

وفي السنوات التي تلت ذلك، وفي اعقاب نشاطات "الادارة" واتساع الاستيطان في مختلف المناطق، طرأت زيادة اخرى على حجم الاراضي التي جرى تأجيرها للمستوطنات الجديدة، وفي عام ١٩٨٨، اجرت الادارة اراضي

ل ١١٨ مستوطنة نقطة استيطانية ومستوطنات جماعية حسب التوزيع التالي:

الجدول رقم (٣٠)

تأجير اراضي "الادارة" لنقاط استيطانية ومستوطنات جماعية

المنطقة	عدد المستوطنات
اللواء الشمالي	٣٤
لواء حيفا	٠٣
لواء الوسط	٠١
اللواء الجنوبي	٠٧
قطاع غزة	٠٥
الضفة الغربية	٦٨
المجموع	١١٨

ويكفي ان نقارن بين معطيات عام ١٩٧٧ ومعطيات عام ١٩٨٨، لكي نرى بوضوح التوجه نحو تطبيق السياسة الاستيطانية لحكومة اسرائيل: يبرز من خلالها، التفضيل الكبير للاستيطان في الضفة الغربية: ٦٨ مستوطنة من ضمن ١١٨.

ج- "الصندوق القومي الاسرائيلي": سياسة وعمل.

كذلك عمليات شراء الاراضي من قبل الصندوق القومي الاسرائيلي، شهدت نشاطا ملحوظا بعد عام ١٩٧٧. فحتى ذلك الحين كانت قليلة. حيث اشترى الصندوق منذ حرب الايام الستة وحتى شهر حزيران ١٩٧٤، وبالتنسيق مع ادارة اراضي اسرائيل حوالي ١٠,٠٠٠ دونم فقط.

كانت نشاطات الصندوق متنوعة، وجرت في معظمها بوساطة عقد صفقات متبادلة، حصل في اطارها البائع من الصندوق على بيت في المدينة مقابل

قطعة ارض في مكان بعيد. وفي نفس الوقت اجرى الصندوق مفاوضات مع هيئات واوساط مختلفة، بشأن شراء بضع عشرات الاف الدونمات في غور الاردن.

وكانت هذه النشاطات تتركز على نظرية: ضرورة شراء الاراضي في اي مكان. واذا ما ادت الاعتبارات السياسية لاعادة منطقة ما من البلاد التي اشترى الصندوق اراضي فيها، سيطالب باعطائه اراضي بديلة في مواقع اخرى".

ان الصندوق القومي الاسرائيلي، وكما كان دائما، ينفذ سياسة الزعامة الوطنية، ففي عهد الانتداب كان تحت تصرف الوكالة اليهودية، وبعد قيام الدولة، عمل بأوامر الحكومة، وهذا ينطبق ايضا على نشاط الصندوق في المناطق الواقعة خارج "الخط الاخضر"، حيث نفذ هناك صفقات شراء اراض في المناطق التي كانت تعتبر اهدافا وطنية (ضواحي القدس، غوش عصيون، غور الاردن). وفيما بعد جرى توسيع نطاق هذه الصفقات لتشتمل مناطق اخرى:

منطقة اللطرون، ظهر جبل الخليل، النبي صموئيل، وتكثيف الممر الضيق للدولة في منطقة نتانيا-كفار سابا.

لقد نفذ الصندوق صفقاته بواسطة شركة "هيمنوتا" (اسست عام ١٩٣٨ ومسجلة في رام الله) بصورة قانونية، اي ان شراء الاراضي خارج حدود الخط الاخضر كان يجري بوساطة شركة محلية مسجلة حسب القانون وتملك رخصة تجارية قانونية.

يصعب علينا ان نحدد بالضبط حجم المناطق التي تم شراؤها بواسطة شركة "هيمنوتا" وتفيد احدى التقديرات انها كانت تملك عام ١٩٧٢، حوالي ٢٠،٠٠٠ دونم. وعلى اية حال، فمن المعروف ان شركة هيمنوتا كانت داخلة في الفترة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٨ بعمليات شراء اراض بالاشتراك مع "ادارة اراضي اسرائيل" بلغت مساحتها حوالي ١٠،٠٠٠ دونم في الضفة الغربية، بقيمة بلغت حوالي ٢٥ مليون دولار.

لقد جرت صفقات الشراء في تلك الايام، بالطريقة المألوفة آنذاك، والمتمثلة باعطاء تفويض (وكالة عامة) من قبل بائعي الاراضي. لكن هذا الاسلوب، لم يكن بمقدوره ضمان حق الملكية القانونية المطلقة على الارض المشتراة - الامر الذي كان ينطوي ايضا على المخاطرة في الاستثمار فيها. ولكن، رغم ان هذه المشكلة كانت معروفة لدى رجال الصندوق القومي الاسرائيلي فقد قرر الصندوق تنفيذ صفقات الشراء وحسب تقرير ادارة الصندوق، تم شراء الاراضي بنسبة تقل ما بين ٢٥-٣٠٪ عن سعرها الدارج في السوق، لذا كانت المخاطرة معقولة.

لقد تصرفت شركة "هيمنوتا" بالطرق المألوفة اذ لم تعمل مباشرة في مشترياتها، بل عن طريق تجار ووسطاء (ففي عام ١٩٧٣، على سبيل المثال، اشترت بواسطة يحزقيئل ساهر، مفتش عام الشرطة سابقا، اراضي بقيمة بضعة ملايين الليرات الاسرائيلية).

يبدو ان التقدير الاقرب للواقع، هو ان شركة هيمنوتا كانت اشترت ١٨٠٠٠ دونم من الاراضي في الضفة الغربية، بقيمة حوالي ٥٥ مليون دولار. وهذا يشمل ايضا الاراضي التي اشترتها في منطقة القدس.

في القدس القديمة، في قطاع الحدود الذي يفصل القدس الشرقية عن القدس الغربية، وعلى اطراف الاحياء العربية الواقعة بين القدس ورام الله، وفي شرق الخليل، وما شابه ذلك.

هذا بالنسبة للشركة الفرعية "هيمنوتا" التابعة للصندوق القومي الاسرائيلي. غير ان حجم كل الاراضي الموجودة تحت تصرف الصندوق القومي الاسرائيلي في المناطق المحتلة، تقدر باكثر من ١٠٠,٠٠٠ دونم، معظمها في الضفة الغربية. من ضمنها حوالي ٣٠,٠٠٠ دونم تم شراؤها قبل حرب الايام الستة وكانت تحت تصرف القيم الاردني على املاك العدو، وبعد حرب الايام الستة اعيدت الى الصندوق.

الجزء الرابع
الخاتمة

ان مشكلة الارض بين العرب واليهود، مشكلة معقدة، منذ عهد الحكم التركي في البلاد، وربما ازدادت تعقيدا في عهد الانتداب ايضا.

ان خطورة هذه المشكلة، ازدادت بروزا بعد قيام الدولة، وازدادت خطورة بعد حرب الايام الستة، ولا زالت حتى يومنا هذا، ونظرا لوجود عناصر سياسية تترك اثارها ايضا على نسيج العلاقات العربية-اليهودية. ففي الواقع، كل صفقة شراء اراض، تخرج عن المجال التجاري الضيق لترتدي الزي الايديولوجي المصحوب بتكتيك حربي، يهدف الى تحقيق الاهداف السياسية المرغوبة لكل طرف.

انه صراع بين حركتين قوميتين: بين الحركة القومية اليهودية، وبين الحركة القومية الفلسطينية-العربية. وديناميكية هذا النزاع القومي قوية لدرجة لا تجعل بالامكان التوصل الى حل ابدا. كل طرف يتمسك بمواقفه الايديولوجية، التي تتجسد في المحاولات المستثمرة لخلق حقائق في المنطقة التي هي بدون شك بالغة الاهمية في تحديد المصير النهائي للاراضي.

هكذا هو النزاع حول الارض، على مدى فترة الانتداب البريطاني في البلاد، حينما كانت الصهيونية متمسكة بالنظرية المستمدة من التاريخ: يحق لليهود الاستيطان في مناطق ارض اسرائيل. ومن جهة اخرى المحافظة على مبدأ عام الحاق الظلم بالعرب القاطنين في المناطق التي من المقرر نقلها الى اليهود. وكان هذا المبدأ مقبولا، الى درجة معينة، لدى سلطات الانتداب ايضا. وقد جرى التعبير عنه في سياق وعد بلفور، الذي اكد ان اقامة الوطن القومي لليهود، يجب ان تتحقق دون المساس بحقوق العرب في البلاد. كما ان الحركة الصهيونية

ادركت، انه علاوة على نظريتها الاخلاقية - الايديولوجية، فان هناك ضرورة موضوعية ايضا، تقضي بالامتناع عن خلق صدام مع العرب (ومع السلطة البريطانية، بالطبع)- وذلك بغية عدم التسبب في افشال مشروع الاستيطان الصهيوني. لذا، فعلت كل ما تستطيع للتقليل من النزاعات من خلال الاخذ بعين الاعتبار، مصير الفلاح العربي، عن طريق اعطائه تعويضات مالية، او ارض بديلة.

وفي المقابل، فان ما كان يمتاز به الجانب العربي، هو فقدان التنسيق بين النظرية والواقع.

فالنظرية التي كانت متجذرة عميقا في الوعي العربي، تقول ان شراء الاراضي من قبل اليهود هو اجراء يعني استيلاءً صهيونيا يقرر مصير الوجود العربي في فلسطين. وقد جرى التعبير عن هذه النظرية، في تحذير المؤرخ الفلسطيني جورج انطونيوس، من ان شراء اليهود للارض ليس سوى جزء من عملية التوسع الطبيعي للشعب اليهودي في المنطقة كلها: فلسطين، سوريا، وبعض الاجزاء التركية في اسيا، وشبه جزيرة سيناء".

ولكن، بالنسبة للكثيرين من العرب، كانت تلك نظرية مستبعدة. وفي واقع الامر، استثمرت عمليات شراء اليهود للاراضي على الرغم من موقف الزعامة العربية (الذين كان بعضهم انفسهم متورطين فيها). ويبرز عدم التناسق النظري الذي يبدو، لاول وهلة، غير قابل للتجسير عليه، ولكن عملياً باع العرب اراضيهم لليهود، وان اي عنصر لم يكن قادرا على منع هذه الحقيقة. ورغم كل شيء، نشأ نوع ما من الدمج الغريب بين المصالح التي تحققت في اطار العرض والطلب، حيث ان قسما كبيرا من اصحاب الاراضي العرب، وعناصر اخرى، اعتادوا بيع الاراضي بقصد تحقيق الارباح فيما كان اليهود معنيين بشراء الاراضي ولو باسعار خيالية بغية تحقيق هدفهم الوطني - اقامة البيت الوطني

في "ارض اسرائيل".

كما ان السلطات البريطانية، لم تكن قادرة على الوقوف في وجه المتطلبات الوطنية اليهودية، والنتائج تتحدث عن نفسها.

لقد ادت حرب الاستقلال الى تحولات ذات اهمية على صعيد الاراضي بين العرب واليهود:

أ- ادت الحرب التي نشبت بين الطرفين، الى هروب مفاجىء للسكان العرب - في بعض الحالات نتيجة لمبادرة من طرف القوات العربية ذاتها التي وعدت الهاربين بأعادتهم الى بيوتهم، وتوريثهم المستوطنات اليهودية ايضا، وبعضها بسبب عمليات الجيش الاسرائيلي اثناء الحرب، وفي عهد الادارة العسكرية التي تلاها، حينما جرى نقل الجزء الاكبر من الممتلكات والاراضي العربية، الى ملكية دولة اسرائيل.

ب- لدى اقامة الدولة، كان بمقدورها الطبيعي والقانوني، اقامة استيطان يهودي واسع النطاق في جميع انحاء البلاد. ويبدو لي، ان النتيجة المهمة لذلك، تكمن في ان معظم "اراضي الدولة" استولت عليها اسرائيل، كما ان "اراضي الغائبين" وضعت تحت سلطة الدولة، واما بالنسبة للاراضي العربية في اطار الملكية الفردية، فقد بقي قسم منها بأيدي اصحابها، بينما استولت الدولة على القسم الاخر.

على الصعيد التاريخي، يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الظروف الامنية والاقتصادية والاستيطانية للدولة الفتية، التي حملت نفسها عبء هجرة جماهير اللاجئين اليهود من الدول الاوروبية والاسيوية، ومن هنا، جاءت الحاجة الى وجود حلول عاجلة:

اتخاذ اجراءات تحدد حركة السكان العرب، نقل السكان العرب من مكان الى مكان، ومصادرة ممتلكات وعقارات واراض ووضعها تحت تصرف الدولة.

يبدو مما ورد في مختلف فصول هذا الكتاب، ان الدولة لم تكن دائما تتصرف في هذا المجال الحساس، من خلال الاهتمام بالجانب العربي، ومن خلال نظرة بعيدة المدى الى الابعاد السلبية، لمثل هذه السياسة المتشددة، ضد السكان العرب. وردود الفعل من جانب السكان العرب المتعلقة بموضوع الاراضي (التي تخللها العنف احيانا) تتحدث عن نفسها ايضا.

في اعقاب سياسة الاراضي التي انتهجتها السلطات اسرائيلية، نشأت اجواء مليئة بالشكوك المتبادلة. فالقرويون، ومن خلال خوفهم على مستقبل اراضيهم، بدأوا محاولة "لاحتلال" مناطق قريبة من اراضيهم واعدادها للفلاحة.

وكان اليهود الذين اعتبروا هذا التصرف محاولة من جانب العرب للاستيلاء على اراضي الدولة، (التي وصفها بعض الموظفين "الصندوق القومي العربي) حيث اثيرت الشبهات بأن الاموال المخصصة لتمويل نشاطات من هذا النوع، تأتي من مصادر خارج دولة اسرائيل. وبهدف منع هذه الظواهر، اتخذت السلطات الاسرائيلية عدة اجراءات وقائية: تشجير مناطق واسعة وتحويلها الى غابات، واقامة نقاط استيطانية، وما شابه ذلك.

كان هناك عنصرا مزعج في هذه الجهود، يتمثل في ظهور سلوك جديد تمثل في قيام مستوطنين يهود، بنقل اراضيهم الى اخرين (مثل ظاهرة "الدمان" التي جرى في اطارها، تسليم اراض بصورة سرية لاستغلالها من قبل العرب)، وكذلك محاولات بيع اراضي للعرب وما شابه ذلك.

ومن اجل الحيلولة دون ممارسة هذا السلوك، قررت المؤسسات المعنية بهذا الموضوع (ادارة اراضي اسرائيل، والصندوق القومي الاسرائيلي، ووزارة الزراعة، ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية)، اقامة ادارة تتولى عملية وضع اليد على الاراضي المهجورة غير المستغلة، عن طريق تشجير بعضها، او اقامة "سلطة فلاحة" مزودة بآلات لحراثة ارض واستغلالها، الى حين يتم تأجيرها

للاخرين.

ان الموضوع الاكثر حساسية، بالطبع، هو المتعلق بالاراضي الواقعة خارج حدود "الخط الاخضر". اذ من المعروف وجود خلافات شديدة بالنسبة لقضية شراء الاراضي بالذات، في هذه المناطق، ولكن علاوة على هذه الخلافات، التي لا تزال قائمة، تجدر الاشارة، الى انه عمليا توجد معظم الاراضي في المناطق المحتلة، بأيدي اسرائيل.

فاراضي هضبة الجولان، جرى ضمها الى اسرائيل، كما استولت الدولة على قسم من اراضي قطاع غزة. كذلك ادت عمليات تحديد اراضي الدولة، واراضي الغائبين في مناطق الضفة الغربية، الى جعل نقل اكثر من نصف الاراضي في المنطقة، الى ايدي الدولة الاسرائيلية. وفوق هذه الاراضي وغيرها، التي تم شراؤها بصورة فردية، اقيمت وتقام مستوطنات كثيرة صغيرة وكبيرة.

وهذا الوضع مرتبط بالطبع بنظام القوى الداخلي في السلطة ونستطيع التنبؤ بأن عناصر خارجية ستتدخل فيه.

على اية حال، كل شيء قابل للحسم في المستقبل القريب او البعيد.

الملحق ٨

قائمة باسماء اصحاب "العزب" الكبيرة في عام ١٩٢٠

المساحة بالدونمات	اسم ومكان اقامة صاحب العزبة	

منطقة طبريا

المساحة بالدونمات	اسم ومكان اقامة صاحب العزبة	العزبة
٣٠,٠٠٠	امري علي باشا - دمشق	كفار سابا، شعره.
١٢,٠٠٠	علي عبيه الكردي-عكا	طوير (بجانب المجدل).
١٠,٠٠٠	سعود الطبري - طبريا	فنعره وطبريا.
١٥,٠٠٠	عبد الرحمن باشا - دمشق	سهل البطيحة.
٦٧,٠٠٠		المجموع

منطقة عكا

المساحة بالدونمات	اسم ومكان اقامة صاحب العزبة	العزبة
٣٠,٠٠٠	فؤاد سعد - حيفا	الناقورة، عكا.
١٠,٠٠٠	صلاح محمد - عكا	شفا عمرو.
٢٠,٠٠٠	فؤاد سعد - حيفا	شفا عمرو.
١٥,٠٠٠	احمد باشا الشامي - دمشق	شفا عمرو.
٤٠,٠٠٠		شفا عمرو.
١٢,٠٠٠	طويني الفرد	كوفريته.
١٠,٠٠٠	سورسوك - بيروت	مجدل.
٢٠,٠٠٠	سورسوك - بيروت	تل الشماس، جده.
١٥٧,٠٠٠		المجموع.

منطقة حيفا

٢٨,٠٠٠	الكسندر سورسوك - الاسكندرية	ضواحي الحارثية.
١٠,٠٠٠	ورثة الحفار - بيروت	كوسكوس - طبعون.
٧,٠٠٠	يوسف خوري - حيفا	اليجور.
٨,٠٠٠	بدون - عكا	ابو شوشة.
١٣,٠٠٠	الاخوان جمال بيك - حيفا، طويني-بيروت	دالية ام تفوف.
١٠,٠٠٠	ورثة مصطفى باشا - حيفا	ريحانية.
٢٠,٠٠٠	يوسف خوري - حيفا، طويني، بيرت	بجانب تل الشماس.
٧,٠٠٠	ورثة مصطفى باشا - حيفا	كفر لم.
٨,٠٠٠	شالم بك - حيفا	صرفند.
١٠,٠٠٠	عبد الهادي - جنين	وادي عارة.
٨,٠٠٠	حبيب - حيفا	كفر قرع.
١٢,٠٠٠	حداد - حيفا	ورقاني، كفر قرع.
١٤١,٠٠٠		المجموع.

منطقة الناصرة

٤٠,٠٠٠	يوسف سورسوك - بيروت	معلول، وضواحيها.
	نجيب سورسوك - الاسكندرية	
٢٤,٠٠٠	جورج لطف الله سورسوك -الاسكندرية	تل عدس.

١٦,٠٠٠	ميشيل سورسوك - بيروت	العفولة.
٦,٠٠٠	سورسوك وحنا بشارة	سولم.
١٢,٠٠٠	سورسوك وحنا بشارة	حنيفس.
١٠,٠٠٠	سورسوك - بيروت	قبطة.
١٥,٠٠٠	فحمي - الناصرة	دبوريا وام الغنم.
	فؤاد سعد - حيفا	
١٢٣,٠٠٠		المجموع

منطقة جنين

٣٠,٠٠٠	يوسف ونجيب سورسوك-بيروت والاسكندرية	نوريس
١٤,٠٠٠	انيس ابياد وسليم رئيس - حيفا.	شطه.
٢٠,٠٠٠	المطران - بيروت	زبوبه.
٥٠,٠٠٠	عبد الهادي - نابلس	زرعين، عبده، المقيبلة، الطيبة.
١١٤,٠٠٠		المجموع.

منطقة يافا

٦,٠٠٠	كساب - حيفا ويافا.	بير عدس.
١٠,٠٠٠	فارس الكشك (مقيم في عزبته).	ارض البجة.
٨,٠٠٠	البيطار - يافا.	بني براك وغيرها.
٥,٠٠٠	حسني بك - يافا.	شطه.

٨,٠٠٠	جورج ابو عوس - يافا	قزازة.	
٢٠,٠٠٠	الساجي - الرملة	خلده، المنصورة، زرنوجه	
٧٥,٠٠٠		المجموع.	

منطقة القدس

١٦,٠٠٠	نجيب ابو سوان - القدس.	رفع، سريع.
١٥,٠٠٠	عثمان النشاشيبي - القدس.	في اماكن عديدة في اللواء.
٥٠,٠٠٠	عائلة الحسيني	(هنا وفي غزة).
١٨,٠٠٠		المجموع.

منطقة بئر السبع وغزة

٥٥,٠٠٠	ابو خضره - غزة	قرى عديدة في المنطقة.
٤٥,٠٠٠	الحاج سعيد الشوا - غزة	خان يونس وغيرها.
١٠٠,٠٠٠		المجموع

منطقة حوران

٢٠,٠٠٠	عبد الرحمن باشا- دمشق	حوران.

منطقة القدس

١٦,٠٠٠	نجيب ابو سوان - القدس.	رفع، سريع.
١٥,٠٠٠	عثمان النشاشيبي - القدس. في اماكن عديدة في اللواء.	
٥٠,٠٠٠	عائلة الحسيني	(هنا وفي غزة).
١٨,٠٠٠		المجموع.

منطقة بئر السبع وغزة

٥٥,٠٠٠	ابو خضره - غزة	قرى عديدة في المنطقة.
٤٥,٠٠٠	الحاج سعيد الشوا - غزة	خان يونس وغيرها.
١٠٠,٠٠٠		المجموع

منطقة حوران

٢٠,٠٠٠	عبد الرحمن باشا- دمشق	حوران.
٢٠,٠٠٠	امير علي باشا - دمشق.	سجرة (حوران).
٢٢٠,٠٠٠		المجموع.

منطقة شرق الاردن

٣٠,٠٠٠	كساب - حيفا ويافا	ضواحي هيبوق.

الملحق \ب

بروتوكول من الجلسة الاولى للجنة ترحيل العرب من مكان الى اخر (٨-١٢-١٩٤٨)

الحضور:

- وزير الاقليات : (اسمه غير وارد في الوثيقة).
- جاد مخنيس - وزارة الاقليات:
- كيسيلوف - وزارة الداخلية:
- شحطر - وزارة الزراعة:
- اللواء افنير - مفوض وزارة الدفاع (وصل في منتصف الجلسة).

* **المواضيع المدرجة على جدول الاعمال:**

أ- توضيح صلاحيات اللجنة واسلوب عملها:

ب- جميل شلحوب:

ج- جميل عبدالقادر الحاج:

د- تحديد ايام عمل اللجنة:

أ- توضيح صلاحيات اللجنة واسلوب عملها:

الوزير: منذ فترة الحرب، من ٢٩-١١-١٩٤٧ وحتى اليوم، تفرقت كثير من عائلات ابناء الاقليات. رب الاسرة، في يافا، وزوجته، في اللد، وهكذا. الموظفون الذين يوجد مكان عملهم في حيفا - وهم في الناصرة. القرويون الذين هربوا من قراهم وموجودن حاليا في مدن اخرى. انهم مقطوعون. لا يوجد لديهم مصدر رزق ولا مال. وشيئا فشيئا سيصبحون مشكلة اجتماعية. لا يجوز ان ينشأ وضع كهذا داخل حدود الدولة والمناطق المدارة.

نحن نريد ان نعيد الحياة الى مجراها الطبيعي، عن طريق جمع شمل العائلات، وسنخطو خطوة واسعة في هذا الاتجاه. حتى الان، كان كل شيء بأيدي

وزارة الدفاع، اذا كان ابناء الاقليات مقاتلين، ها هم في معسكرات الاسرى، والبقية - المطلق سراحهم، شأنهم شأن المواطنين، متساوون في الحقوق. وقد اثيرت هذه المسألة امام الحكومة حيث قامت بتعيين لجنة وزارية او مفوضية - تتألف من مندوبين عن وزارات الدفاع، الداخلية، العمل والبناء، الاقليات، وفي حالات خاصة من وزارة الزراعة ايضا.

اما بالنسبة لمسألة اللاجئين بشكل عام، فهي مسألة مختلفة تتبع المشكلة السياسية العامة، ولا مجال اليوم للبحث في هذه المسألة. وفي حالات استثنائية نحن نسمح بدخول عرب الى البلاد.

يوجد هنالك قرويون، لا تقع قراهم بالقرب من الحدود - ولهم اراض تجب فلاحتها. يجب علينا نقل سكان القرية الموجودين خارج قريتهم - في احدى المدن او القرى - الى قراهم لكي يقوموا بفلاحة اراضيهم. وفي حالات كهذه، يكون هنالك تمثيل "لوزارة الزراعة".

تتمتع اللجنة بصلاحية التوصية، بشأن اعادة هذا العربي او ذاك، الى مكانه، وتكون قراراتها سارية المفعول.

مخنيس: ارى ان نبدأ من السهل الى الاصعب. نبدا من العائلات الموزعة. فهذه هي المسألة الاسهل. فاذا كان يوجد في عكا بضعة الاف، فلن يضر وجود ٢٠٠ او ٣٠٠ شخص زيادة وهذا من شأنه حل موضوع اجتماعي، وما شابه ذلك. والمسألة الاصعب هي المتمثلة بالقرويين الذين اخرجوا جميعا من قراهم. مثال على ذلك: قمي، التي تم اخلاؤها، ولسنا معنيين باعادة سكانها اليها، لاسباب استيطانية وامنية وما شابه ذلك... وكذلك بيسان. يجب علينا التفكير جيداً سلفا ما اذا كان مناسبا اصلا، اسكان عرب في بيسان. وهذه المسألة يمكن حلها، ربما بصورة مؤقتة، مثلا، سكان قمي، يمكن اسكانهم لفترة معينة في صفورية - من وجهة نظر امنية او ربما يمكن اعطاؤهم مكانا دائما في اي مكان اخر.

كيسيلوف: اسلوب مخنيس هو اسلوب انساني ولا يثير اية مشاكل سياسية. ولكن العرب المقيمين في دولة اسرائيل، هل هم "مواطنون اعداء" ام لا؟

الوزير: لا . القيم - مسؤول عن "الاملاك المهجورة" او "املاك الغائبين"، وعن "املاك العدو".

كيسيلوف: اذا كان الامر هكذا، فالمسالة بسيطة.

سؤال اخر: هل لا يوجد، فرق بيني وبين الغربي.

الوزير: من وجهة نظر قانونية لا يوجد ولكن من وجهة نظر امنية - يوجد فرق.

العربي الموجود هنا، هو مواطن - اما اللاجيء، فهو غائب - لكننا لا نتحدث عن حرية الحركة، بل عن استقرار العائلة والوضع الاقتصادي.

انا سأعرّف هذا الوضع كما يلي: العرب، هم مواطنون خاضعون لاشراف وزارة الدفاع. ونحن نستطيع نقلهم من مكان الى آخر، باستثناء حالات خاصة، تعارض فيها وزارة الدفاع هذا النقل، على ان تقدم اسباب عدم موافقتها.

هنا دخل اللواء افنير:

الوزير: يعيد ثانية تعريف موضوع اهتمام اللجنة. ويقدم نموذج طبريا: هناك، سيكون من الصعب توطين عرب لاسباب امنية مختلفة. في طبريا، لم يحن بعد وقت اسكان العرب. توجد قرى بجانب الناصرة، على سبيل المثال، لماذا لا نعيد العربي الى قريته التي اخلي منها؟

شخطر: يقبل بمبدأ معاملة كل عربي على حده. وذلك وفق ثلاثة اسباب: الاعتبار الامني، والاعتبار الاقتصادي، والاعتبار الاستيطاني- القروي.

فيما يتعلق بالاعتبار الاستيطاني، على سبيل المثال: توجد بجانب الناصرة، قرية- السكان في اماكنهم، واراضيهم البعيدة تحتاجها مستوطناتنا ربما نستطيع اعطاءهم موقعا اخر لفلاحته. سنجري معهم مفاوضات لاقناعهم ونتوصل معهم الى اتفاق، يحصلون بموجبه على ارض بدل ارضهم.

هناك حالة اخرى: برديس، حيث قسم من اراضيهم موزعة في طنطورة من الناحية الاستيطانية يجب عدم اعادة اراضيهم لهم- بل نستطيع اعطاء العربي ارضه مجمعة عن طريق التفاوض.

لذا، يجب ان تكون السياسة على النحو التالي: التوصل الى اتفاق معهم. وفي هذه الحالة سيكون الحسم، للاعتبار الامني فقط. سنحدد اي الاماكن التي اذا تركز فيها عدد كبير من الناس يمكن ان تشكل مصدر ازعاج امني. ونحاول تعويضهم في مكان اخر. والبحث عن مكان آخر يجب ان يكون، على سبيل المثال، سمخ، ربما لا يكون من المناسب اعادتهم الى هناك - اذن، الى اين نعيدهم في هذا الموقع؟ سيكون من الضروري ايجاد مناطق اخرى فورا.

افنير: كنت اميل اكثر للبدء من الفرد الى المجموع. ولا اعرف فيما اذا كانت هناك مادة ام لا، ولكن على اية حال، كلفت الحكام العسكريين بالسؤال عن اللاجئين، عددهم- من اين اتوا، وما شابه ذلك. انا اقترح: في حالة وجود مواضيع ملحة، نبحثها - واذا لم توجد، ننتظر وصول تقارير الحكام العسكريين.

الوزير: من وجهة نظر امنية، نحن معنيون بتوطين منطقة الحدود. ومن وجهة نظر استيطانية هل نعطي قطع اراض مجمعة للاقليات، او، لا - الحكومة، هي التي ستقرر ذلك. ولكن لا يوجد حتى الان قانون يمنح الحكومة حق مصادرة الاراضي. مثلا، بيسان - لقد جرى اخذهم بعد الاحتلال، ونقلهم الى الناصرة.

مخنيس: حتى تنظم الحكومة نفسها وتسن القوانين نستطيع ترتيب هذه الامور بصورة مؤقتة. فبدلا من تحميل سكان "قومي" على اكتاف الشؤون الاجتماعية، نأخذهم مؤقتا الى صفورية او بالقرب من شفا عمرو، الى حين تقرر الحكومة مصير قريتهم، والا - نأخذهم لتشغيلهم في اعمال القطف في اللد.

شخطر: اقترح طرح السؤال التالي: هل يمكن التوصل الى اتفاق مع العرب حول موضوع تجميع اراضيهم؟

الوزير: اذا تعلق الامر بالاتفاق، فهو امر ممكن دائما. واذا تعلق بالاكراه، فهذا يتطلب قرارا حكوميا.

تقرر:

١- انتظار تقارير مفصلة من الحكام العسكريين حول عدد اللاجئين، واماكن تواجدهم، ومن اين اتوا.

٢- البحث الان في حالات معينة، تتوفر معلومات بشأنها.

٣- استيضاح امكانيات الترحيل-النقل والاماكن التي يمكن ترحيل العرب اليها.

ب- جميل شلحوب:

الوزير: يطرح موضوع شلحوب: هو موظف لدى المحامي سندرس. مكان عمله مضمون، وهو نفسه في الناصرة. و "السلطات ذات الصلاحية" ترفض السماح له بالعودة الى حيفا.

افنير: سأخاطب حيفا، واسأل ما هي تبريرات "السلطات ذات الصلاحية". (سلم الموضوع للاستيضاح الى اللواء افنير).

الوزير: لقد حددت مبدأ: اما ان اكون خطيراً، ومكاني هو معسكر الاسرى او السجن، واذا لم اكن كذلك- فلماذا اكون خطرا في حيفا، اكثر مني في الناصرة؟

ج- جميل عبد القادر الحاج:

الوزير: مفصول عن زوجته. يريد ان يعيش بالقرب من عائلته.

(جرى تسليم الموضوع الى اللواء افنير للاستيضاح).

د. موعد الجلسات:

تقرر عقد جلسات منتظمة وثابتة كل يوم اربعاء في الساعة ١٣:٠٠ في وزارة الاقليات.

الملحق \ج

قانون شراء الاراضي (مصادقة على عمليات وتعويضات) عام ١٩٥٣

المعاني

١- (أ) في هذا القانون-

* "الوزير" يعني - عضو الحكومة الذي خولته الحكومة بموجب هذا القانون، بموجب بيان نشر سجلات القوانين الاسرائيلية.

* "سلطة التطوير" - "سلطة التطوير" التي اقيمت وفقا لقانون "سلطة التطوير" (نقل عقارات) من عام ١٩٥٠.

* "عقار" - اراض.

* "عقار تم شراؤه" - العقار الذي اصبح من ممتلكات "سلطة التطوير بموجب البند رقم -٢.

* "تاريخ الشراء" - التاريخ الذي اصبح فيه العقار ضمن ممتلكات "سلطة التطوير" بموجب البند رقم-٢.

* "الملاكون" للعقار الذي تم شراؤه - اولئك الذين كانوا عشية تنفيذ الشراء، هم اصحاب العقار او اصحاب حق او مستفيدين منه، بما فيه كل منهم، مسؤولون عنه.

* "المحكمة" - المحكمة القطرية التي يقع العقار ضمن منطقة صلاحيتها.

(ب)- بالنسبة لصاحب الحق او المنتفع من العقار، يعتبر كل مكان في هذا القانون، يتحدث عن العقار، وكأنه يقصد به نفس الحق او الانتفاع.

شراء اراضي لاغراض التطوير، الاستيطان، او الامن.

٢- (أ) العقار الذي قدم الوزير بشأنه شهادة خطية موقعة بيده، تؤكد انه توفرت فيه الشروط الثلاثة التالية:

(١)- يوم الجمعة، ١لاول من نيسان ١٩٥٢، لم يكن بملكية اصحابه.
(٢) - استخدم او خصص خلال الفترة ما بين ١٤ ايار ١٩٤٨ - ١ نيسان ١٩٥٢، لاغراض تطوير حيوية، او الاستيطانية او امنية.
(٣)- لا يزال مطلوبا لاحدى هذه الغايات يعتبر من ملاك "سلطة التطوير" وخاليا من اية رهونات، ويحق "لسلطة التطوير" وضع اليد عليه فورا.
(ب)- ينقل العقار لملكية "سلطة التطوير" اعتبارا من التاريخ المذكور في الشهادة المذكورة: لا تعطى هذه الشهادة الا في غضون سنة واحدة، من يوم بدء سريان مفعول هذا القانون، وتنشر في مجلة الوقائع الصادرة في اقرب موعد ليوم صدور الشهادة.
(ج) العقار الذي بيع "لسلطة التطوير"، يتم تسجيله، كما اسلفنا، في سجلات الملكية باسمها. ولكن عدم التسجيل لا يضر بسريان مفعول شراء العقار من قبل "سلطة التطوير".
(د) - شهادة بموجب هذا البند، لا يعتبر اعترافا بأن العقار الذي تم شراؤه، لا يعتبر او لم يكن ملكا للدولة، او انه لا يحق او لم يكن للدولة حق في الانتفاع منه.

حق التعويضات:

٣- (أ) - يحق لاصحاب العقار الذي تم شراؤه الحصول على تعويضات عنه من قبل "سلطة التطوير". تعطى التعويضات بالنقود، اذا لم يتم الاتفاق على غير ذلك، بين الملاكين وبين "سلطة التطوير". وتحدد نسبة التعويضات بموجب اتفاق بين "سلطة التطوير" وبين الملاكين، وفي حالة عدم وجود اتفاق - عن طريق المحكمة وفقا لما سيرد في السياق.
(ب) - اذا كان العقار الذي تم شراؤه، مستغلا في مجال الزراعة، وكان المصدر الرئيسي لرزق صاحبه ولا توجد له ارض اخرى للعيش منها، تكون "سلطة

التطوير" ملزمة، وحسب طلبه، بأن تعرض عليه عقارا اخر، سواء بالتمليك او بالتأجير، كتعويضات كاملة او جزئية. وتقوم سلطة مخولة، يعنيها الوزير لهذه الغاية، بتحديد نوع العقار المعروض، مكانه، مساحته، وفي حالة التأجير - مدة التأجير (شريطة ان لا تقل عن ٤٩ سنة)، وقيمة العقار سواء لغايات حساب التعويضات او لغايات. مدى كفايته كمصدر رزق - وكل شيء وفقا للمبادىء التي ستحدد في الانظمة والقوانين.

(ج) - تعتبر التعليمات الواردة في البند الفرعي (ب) اضافة الى التعليمات الواردة في البند الفرعي (أ) وليس اقتطاعا منها.

تحديد التعويضات من قبل المحكمة:

٤- فيما يلي الحالات التي تحدد فيها المحكمة بناء على طلب "سلطة التطوير" او بناء على طلب صاحب العقار المباع، حقوق التعويضات ونسبتها:

(١) - عدم التوصل الى اتفاق بين "سلطة التطوير" وبين صاحب العقار المباع، بشان التعويضات او النسب.

(٢)- صاحب العقار المباع، لم يقدم طلب تعويضات الى "سلطة التطوير" خلال سنة واحدة من يوم نشر الشهادة، وفقا للبند -٢

(٣) - جرى تقديم طلبا، ولم تقدم ادلة كافية لتعزيزه.

(٤)- جرى تقديم طلبات مختلفة او متناقضة بالنسبة للعقار المباع.

مبادىء عامة لتحديد التعويضات:

٥- (أ) - من اجل تحديد نسبة التعويضات، تتصرف المحكمة وفقا للمبادىء الواردة في البند-١٢، من امر الاراضي (شراء لاغراض عامة) ١٩٤٣، مع التعديلات الضرورية وفقا للموضوع.

شريطة اعتبار يوم ١-١-١٩٥٠ موعدا لنشر بيان حول النية في الشراء بموجب متطلبات البند المذكور.

(ب)- تضاف لكل مبلغ تقرره المحكمة، نسبة ٣٪ في السنة، اعتبارا من يوم ١-١-١٩٥٠.

قرار المحكمة بشأن تأمين التعويضات.

٦- (أ) - قرار المحكمة - وفي حالة الاستئناف، قرار محكمة الاستئناف المدنية - يكون نهائيا بالنسبة لكل الاطراف التي ارسلت اليها بلاغات حول الطلب، وفقا للبند -٤ او الذين مثلوا امام المحكمة وطالبوا بتعويضات، سواء بأنفسهم او عن طريق مفوض.

(ب) - من لم يرسل اليه بلاغ، كما اسلفنا، او لم يحضر للمطالبة بتعويضات، يحق له تقديم دعوى خلال سنة واحدة من تاريخ صدور القرار النهائي.

(ج) - اذا قررت المحكمة دفع تعويضات ولم تأمر بطريقة دفعها، يتم تأمين التعويضات في المحكمة، ولا تدفعها المحكمة الا بعد مرور سنة واحدة، من تاريخ القرار النهائي، او فترة اقصر، حسب قرار المحكمة، وبعد ما يتم تقديم طلب اليها بهذا الشأن، من قبل الشخص الذي يطالب بالتعويضات، وتدفع التعويضات وفقا لتعليمات المحكمة.

(د) - ان تأمين التعويضات لدى المحكمة، يعفي "سلطة التطوير" من المسؤولية عن كل ما يتعلق بالعقار، اذا لم تقرر المحكمة غير هذا وفقا للبند الفرعي (ب).

(هـ) - الشخص الذي يطالب بالتعويضات المودعة لدى المحكمة، ولم تدفع كلها او جزء منها، يحق له في خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار النهائي، مطالبة المحكمة بدفع هذه التعويضات له، كلها او جزء منها.

كما يحق لكل شخص يدعي انه صاحب الحق في هذه التعويضات، كلها او جزء منها، التقدم بدعوى ضد الشخص الذي دفعت التعويضات اليه.

المعفى من المسؤولية عن التعويضات:

٧- منح تعويضات، سواء مالية او ارض وسواء بموجب اتفاق او بقرار

محكمة، او تأمينها بموجب البند-٦، تعفى "سلطة التطوير" من جميع المسؤوليات المتعلقة بكيفية استخدام تلك التعويضات او سوء استخدامها.

عدم تطبيق القانون:

٨- البند - ٣ (٤) (أ) من قانون "سلطة التطوير" (نقل عقارات) من عام ١٩٥٠، لا يطبق على اي عقار من عقارات "سلطة التطوير" التي عرضت او اعطيت لصاحب العقار المباع، كتعويضات كاملة او جزئية مقابل العقار الذي تم شراؤه.

حصانة:

٩- صادق الوزير بموجب شهادة موقعة بخط يده، على ان اي عمل تقوم به الدولة او "سلطة التطوير" في العقار، بعدما استخدم او خصص لاول مرة لاغراض تطوير حيوية، او لاغراض استيطانية، او لاغراض امنية، وقبل ان يصبح عقارا مباعا، لا يعتبر هذا العمل ذريعة لتقديم دعوى من قبل صاحب العقار او لمن سبقه في الحق، او اساسا لتوجيه تهمة.

تعديلات:

١٠- يحق للوزير ادخال تعديلات في اي موضوع يتعلق بتنفيذ هذا القانون.

رئيس الحكومة
دافيد بن غوريون
رئيس الدولة
يتسحق بن تسفي

الكتب الصادرة عن دار الجليل

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١-	عمود النار ، الأسطورة التي قامت عليهااسرائيل		غازي السعدي
٢-	الأستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية طبعة جديدة (مزيدة ومنقحة)	عبد الرحمن ابو عرفة	
٣-	حرب الجليل ، الحرب الفلسطينية ـ الأسرائيلية ، تموز ١٩٨١	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٤-	الكتاب السنوي ١٩٨١ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة .	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال	
٥-	الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كمال	
٦-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (١) شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٧-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٢)	مايكل جانسن	محمود برهوم
٨-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٣) وثيقة جرم وادانة	غازي السعدي	
٩-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٤) اهداف لم تتحقق	غازي السعدي	
١٠-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٥) معتقل انصار ـ وصراع الارادات	سليم الجنيدي	
١١-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٦) الحرب المضللة	زئيف شيف و ايهود يعاري	غازي السعدي
١٢-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٧) فظائع الحرب اللبنانية		زكي درويش
١٣-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٨) هزيمة المنتصرين وانتصار القضية	اللجنة ضد الحرب في لبنان	
١٤-	الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان (٩) الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	غازي السعدي	
١٥-	رسائل من قلب الحصار من ابو عمار الى الجميع		
١٦-	يوميات من سجون الاحتلال ـ زنزانة رقم (٧)	فاضل يونس	

١٧- المثلث الايراني : العلاقات السرية الاسرائيلية - الأمريكية الايرانية في عهد الشاه — الصحفي شموئيل سيجف — غازي السعدي

١٨- هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ مواقف اسرائيلية — الوف هرابين — غازي السعدي

١٩- عملية الدبويا كما يرويها منفذوها — المحامي درويش ناصر

٢٠- مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣- ١٩٨٣ ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل — دكتور نظام بركات

٢١- مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥ — منير الهور وطارق الموسى

٢٢- غوش ايمونيم - الوجه الحقيقي للصهيونية — داني روبنشتاين — غازي السعدي

٢٣- عش العصفور - قصة للأطفال — منير الهور

٢٤- رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات — د . احمد صدقي الدجاني

٢٥- أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك — الدكتور احمد العلمي

٢٦- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير — يوسف قراعين

٢٧- الأحد الأسود: تصور امريكي صهيوني للعمل الفدائي الفلسطيني — حسن اسماعيل مشعل

٢٨- خارطة فلسطين - وهي خارطة تمثل سهـول وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطيـن (ملونة)

٢٩- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الاول — عجاج نويهض

٣٠- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الثاني — عجاج نويهض

٣١- الاردن وفلسطين - وجهة نظر عربية — د . سعيد التل

٣٢- الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام — د . فؤاد حمدي بسيسو

٣٣- الاستعمار وفلسطين — رفيق شاكر النتشة

٣٤- الحرب من اجل السلام — عيزر وايزمن — غازي السعدي

٣٥- الموساد ، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري — دنيس اينبرغ ، ايلي لانداو اوري دان

٣٦- التوازن العسكري في الشرق الاوسط — مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب — نبيه الجزائري

٣٧- بطاقات فنية (لوحات فنية تعبر عن الانتماء الفلسطيني) — د . كامل قعبر

٣٨- بطاقات فنية (مجموعة) بطاقات على شكل دفتر الشيكات — د . كامل قعبر

٣٩- الكتاب الأسود عن يوم الأرض ٣٠ آذار ١٩٧٦

٤٠- في سربية الصحراء — سميح القاسم

٤١-	الخيار النووي الاسرائيلي	شاي فيلدمان	غازي السعدي
٤٢-	انتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة شهادات مشفوعة بالقسم		سليم ابو غوش
٤٣-	نقاط فوق الحروف مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد وبريجنيف	خالد الحسن	
٤٤-	قراءة سياسية في مبادرة ريغان	خالد الحسن	
٤٥-	فلسطينيات	خالد الحسن	
٤٦-	الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك	خالد الحسن	
٤٧-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (١) جرائم الأرغون وليحي ١٩٣٧- ١٩٤٨	يعقوب الياب	غازي السعدي
٤٨-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٢) مجازر وممارسات ١٩٣٦- ١٩٨٣		غازي السعدي
٤٩-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٣) دور الهاغاناه في انشاء اسرائيل	د . حمدان بدر	
٥٠-	ملصق يوم الأرض	سليمان منصور	
٥١-	ملصق جمل المحامل	سليمان منصور	
٥٢-	ملصق قبة الصخرة ـ صورة تبرز معالمنا التاريخية والدينية في القدس		
٥٣-	فلسطين تاريخا ونضالا	نجيب الأحمد	
٥٤-	فلسطينيات في سجن النساء الاسرائيلي نفي ترتسا	طيور المحامي وليد الفاهوم	
٥٥-	المؤسسة العسكرية الصهيونية في دائرة الضوء اسرائيل عسكر وسلاح (١)	بشير البرغوثي	
٥٦-	اتفاقيات السلم المصرية ـ الاسرائيلية في نظر القانون الدولي	محمد الرفاعي	
٥٧-	الجذور ـ وثيقة الأوقاف الاسلامية	فتحي فوراني	
٥٨-	فلسطين .. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة	موسى عبدالسلام هديب	
٥٩-	خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيلية	أريه شليف	غازي السعدي
٦٠-	تشريقة بني مازن	د . عبداللطيف عقل	
٦١-	القمع والتنكيل في سجن الفارعة	لجنة الحقوقيين الدوليين القانون من أجل الانسان	
٦٢-	صورة العربي في الأدب اليهودي (١)	الدكتورة ريزا دومب	عاطف عطاري
٦٣-	الشخصية العربية (٢) في الأدب العبري الحديث ١٩٤٨- ١٩٨٥	غانم مزعل	

٦٤-	فلسطين أرض وتاريخ	د . محمد النحال	
٦٥-	القدس ماضيها ، حاضرها ، مستقبلها	فايز فهد جابر	
٦٦-	القضية الفلسطينية في القانون الدولي .. والوضع الراهن	د . جابر الراوي	
٦٧-	شوكة في عيونكم	مئير كهانا	غازي السعدي
٦٨-	حرب الاستنزاف	د . محمد حمزة	
٦٩-	القرار ـ ألفان وإثنا عشر يوما في سجون الاحتلال	رشاد أحمد الصغير	
٧٠-	المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة	بشير شريف البرغوثي	
٧١-	أزمة الاستخبارات الاسرائيلية	تسفي لنير	قسم الدراسات
٧٢-	اسرائيل عام ٢٠٠٠ (تصورات اسرائيلية)		
٧٣-	دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي . والعرب في الفترة ١٨٧٨- ١٩٤٨	أريه . ل . افنيري	بشير البرغوثي
٧٤-	ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل والروح الجماعية		
٧٥-	سميح القاسم ـ قصائد ـ شخص غير مرغوب فيه		
٧٦-	القضية الفلسطينية	أكرم زعيتر	
٧٧-	فلسطين الأم وابنها البار ـ عبدالقادر الحسيني	عيسى خليل محسن	
٧٨-	عرب التركمان ـ أبناء مرج ابن عامر	علياء الخطيب	
٧٩-	المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي	ميسون العطاونة الوحيدي	
٨٠-	نادية برادلي ـ الفدائية المغربية الشقراء		غسان كمال
٨١-	الاعلام الاسرائيلي	غازي السعدي ومنير الهور	
٨٢-	تقرير الأرض المحتلة المقدم الى الدورة (١٨) للمجلس الوطني الفلسطيني	قسم الدراسات والأبحاث	
٨٣-	الوجه الحقيقي للموساد	د . وجيه الحاج سالم وانور خلف	
٨٤-	العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة		بدر عقيلي
٨٥-	شخصيات صهيونية (١)	مذكرات الجنرال رفائيل ايتان	غازي السعدي
٨٦-	شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق	شلومو هيلل	غازي السعدي
٨٧-	شخصيات صهيونية (٣) ثيودور هيرتسل عراب الحركة الصهيونية	قسم الدراسات	
٨٨-	شخصيات صهيونية (٤) شـــارون بلدوزر الارهاب الصهيوني		غازي السعدي
٨٩-	شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية		عبدالكريم النقيب
٩٠-	شخصيات صهيونية (٦) موشيه ديان .. أنا وكامب ديفيد		غازي السعدي

٩١- شخصيات صهيونية (٧) بن غوريون والعرب		غازي السعدي
٩٢- شخصيات صهيونية (٨) رسائل بن غوريون		الأميرة دينا عبدالحميد
٩٣- شخصيات صهيونية (٩) حياتي .. غولدا مائير		دار الجليل
٩٤- شخصيات صهيونية (١٠) حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي الى عهد شامير	ليني برينر	دار الجليل
٩٥- شخصيات صهيونية ١/١١ مذكرات اسحق رابين - القسم الأول		دار الجليل
٩٦- شخصيات صهيونية ٢/١١ مذكرات اسحق رابين - القسم الثاني		دار الجليل
٩٧- شخصيات صهيونية ١٢ مذكرات ناحوم غولدمان		دار الجليل
٩٨- ششخصيات صهيونية ١٣ مذكرات اسحق شامير		دار الجليل
٩٩- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩- ١٩٤٨ الكتاب الأول	زياد عودة	
١٠٠- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩- ١٩٤٨ الكتاب الثاني	زياد عودة	
١٠١- الحركة العمالية العربية في فلسطين	سليم الجنيدي	
١٠٢- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (١) سلاح الجو الاسرائيلي	زئيف شيف	دار الجليل
١٠٣- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٢) سلاح الاستخبارات الاسرائيلي	عوديد غرانوت	دار الجليل
١٠٤- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٣) سلاح الهندسة	عمي شامير	دار الجليل
١٠٥- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٤) سلاح المشاة	نتان روعي	دار الجليل
١٠٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٥) سلاح المظليين	ايلان كفير	دار الجليل
١٠٧- دراسات في تعليم الكبار	د . عدنان أبو عمشة	
١٠٨- وجه قبيح في المرآة	بروفيسور ادير كوهن	غازي السعدي
١٠٩- تاريخ ما أهمله التاريخ	عبدالهادي جرار	
١١٠- الاعلام الفلسطيني	د . حسين أبو شنب	

العنوان	المؤلف	الناشر
١١١- النزاع العربي ـ الاسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى	موشه زاك	دار الجليل
١١٢- تحت السياط	فاضل يونس	
١١٣- الغضب	اكرم النجار	
١١٤- جلسات في رغدان	د . يوسف هيكل	
١١٥- منجل في النجمة السداسية (التجسس السوفياتي في اسرائيل)	ايسر هرئيل	بدر عقيلي
١١٦- اشكالية الديمقراطية والبديل الاسلامي في الوطن العربي	خالد الحسن	
١١٧- تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا	د . عبدالقادر يوسف	
١١٨- صرخة في وجه العالم (اليوم الانتفاضة)	دار الجليل	
١١٩- الاستخبارات والأمن القومي	المقدم احتياط تسفي عوفر والرائد آفي كوبر	دار الجليل
١٢٠- الاحزاب والحكم في اسرائيل	غازي السعدي	
١٢١- ربيع الحياة	د . يوسف هيكل	
١٢٢- قبس من تراث المدينة والقرية الفلسطينية	صباح السيد عزازي	
١٢٣- اشتعالات حمدان ـ مجموعة قصصية	اكرم النجار	
١٢٤- الحافلة رقم ٣٠٠ (فضيحة الشين بيت)		احمد بركات
١٢٥- آه يابلدي ـ رواية	اكرم النجار	
١٢٦- معجم المصطلحات الصهيونية	افرايم ومناحم تلمي	احمد بركات العجرمي
١٢٧- من القمع الى السلطة الثورية	قدري أبو بكر	
١٢٨- أيام الصبا صورة من الحياة وصفحات من التاريخ	د . يوسف هيكل	
١٢٩- معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية	فؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين	
١٣٠- صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل		بدر عقيلي
١٣١- قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم		بشير شريف البرغوثي
١٣٢- جليلة .. وهج في جذور الانتفاضة ـ رواية	اكرم النجار	
١٣٣- اسلحة وإرهاب وجهات نظر اسرائيلية في ثلاثة ابحاث		دار الجليل
١٣٤- حدود (أرض اسرائيل)	موشيه رافر	بدر عقيلي
١٣٥- هذه قضيتك ياولدي	سليم عبدالعال القزق	
١٣٦- حرب سيناء ١٩٥٦ ـ تصورات اسرائيلية		بدر عقيلي
١٣٧- المثلث الايراني ـ الكتاب الثاني ـ دراما العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية ـ الامريكية	شموئيل سيجف	دار الجليل
١٣٨- الفاشية الاسرائيلية	المحامي درويش ناصر	

الرقم	العنوان	المؤلف	الناشر
١٣٩-	النظرية العسكرية الاسرائيلية ـ دفاع وهجوم	اريئيل لفيتا	دار الجليل
١٤٠-	الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي	العميد محمد يوسف العملة	
١٤١-	سياسة اسرائيل الأمنية	المحرر زئيف كلاين	بدر عقيلي
١٤٢-	دقيقتان فوق تل ابيب	محمد أزوقة	
١٤٣-	الهجرة اليهودية حقائق وارقام	د . عمران ابو صبيح	
١٤٤-	انتفاضة	زئيف شيف وايهود يعاري	دار الجليل
١٤٥-	جواسيس المخابرات الاسرائيلية تاريخ .. وجغرافيا	يوسي ميلمان ودان رافيف	دار الجليل
١٤٦-	' دولة ' اسرائيل ـ زائلة	يعقوب شريت	دار الجليل
١٤٧-	الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية	محمد خالد الأزعر	
١٤٨-	بقايا من خبز وكتاب	اكرم النجار	
١٤٩-	اسرائيل في حرب الخليج	غازي السعدي	
١٥٠-	المثلث المحتوم الولايات المتحدة ـ اسرائيل والفلسطينيون	احمد عزالدين بركات	
١٥١-	الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا وسياسيا	بروفيسور أليشع إيفرات	دار الجليل
١٥٢-	حرب السكاكين في نظر الاسرائيليين	زياد ابو صالح ورشاد المدني	
١٥٣-	انتفاضة العصافير	نجوى قعوار فرح	
١٥٤-	موسوعة عشائر وعائلات فلسطين (١) القدس مدنها وقراها	فائز أبو فردة	
١٥٥-	انهيار نظرية الأمن الاسرائيلية	عمنوئيل فالد	احمد بركات العجرمي
١٥٦-	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٦) سلاح الدروع	حشافيا أريه	دار الجليل
١٥٧-	بولارد قصة جاسوس	برنارد ر . هندرسون	دار الجليل
١٥٨-	أبو عجاج العينبوسي الدكتور الثائر	عيسى خليل محسن	
١٥٩-	قناع القناع	محمد نورالدين شحادة	
١٦٠-	الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ـ وتأثيراتها البيئية ـ	د . عادل احمد جرار	
١٦١-	دولة مجدو	عبدالله عواد	
١٦٢-	الشَّبَح	عبدالله عواد	
١٦٣-	طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين ـ وثيقة اسرائيلية ـ	بني موريس	دار الجليل
١٦٤-	الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل	ابراهيم عبدالكريم	
١٦٥-	دليل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة (١٩٦٧- ١٩٩١)	د . عمران أبو صبيح	

العنوان	المؤلف	الناشر
١٦٦- حرب في الخليج (ابعاد على اسرائيل)	تقرير طاقم مركز الأبحاث الاستراتيجية الاسرائيلي : يافه	بدر عقيلي
١٦٧- فلسطين في سيرة البطل عبدالحليم الجيلاني	د. حسن صالح عثمان	
١٦٨- ثلاثون قضية استخبارية وأمنية في اسرائيل	يوسف أرجمان	دار الجليل
١٦٩- الادب العربي في جزر البليار	د . عبدالرزاق حسين	
١٧٠- الشرق الاوسط الجديد	شمعون بيرس	دار الجليل
١٧١- الاعياد والمناسبات والطقوس لدى اليهود	غازي السعدي	
١٧٢- اسلحة الدمار الشامل	وليام بوروس وروبرت ويندرم	دار الجليل
١٧٣- المفصل في تعلم اللغة العبرية بمعلم وبدون معلم	بدر عقيلي	
١٧٤- القاموس العلمي / عبري - عربي	امين ابو عيسى	دار الجليل
١٧٥- مكان تحت الشمس	بنيامين نتنياهو	محمد عودة الدويري
١٧٦ـ احاديث في العلم والقيم	يشعياهو ليفوفيتش	سلمان الناطور
١٧٧ـ فلسطين بلا هوية	صلاح خلف	دار الجليل
١٧٨ـ الحوار الفلسطيني ـ الامريكي	د. محمد ربيع	دار الجليل
١٧٩ـ دوائر القمر	عبد الرزاق حسين	دار الجليل
١٨٠ـ قرية جمزو	يوسف النجار	دار الجليل
١٨١ـ الانقلاب السياسي في اسرائيل الاسرار والخفايا	اورلي ازولاي	بدر عقيلي
١٨٢ ـ مشكلة الاراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور	جاك كنو	محمد عودة الدويري

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة ـ هاتف ٨٩٤٩٤١ ـ ص.ب ١٥٢٨٦ ماركا الشمالية / عمان ـ الأردن

مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين العرب واليهود

هذا الكتاب

يضع القارئ أمام أسّ النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي ، أمام الأرض ، التي أصبحت بين عشيّة وضحاها ، أرض إسرائيل التوراتية ، أو أرض الآباء والأجداد ، فيما غدا أهلها مجرّد « حرّاثين » ، أو «عمال سخرة » ، يرعونها إلى أن يأتي أصحابها الأصليون . . اليهود . . والدول الكبرى والصغرى . . تقول آمين .

ويكشف مدى الزيف والأكاذيب ، في تسجيل ما يعتبرونه حقائق ، ذلك أن استنفار اليهود لشراء أرض في فلسطين في عهد الإنتداب ، ثم السيطرة عليها بالقوة عام ٤٨ واستكمالها عام ٦٧ ، وفقاً لمخططات مرنة بحيث تستجيب لمتطلبات الحاضر ، إنما هي حلقات متواصلة من التآمر والسلب والنهب ، وليست العودة إلى الوطن ، بعد غياب طويل .

وهو إلى ذلك ، يضع النقاط على حروف جملة من المفاهيم ، التي ظلّت على مدى عقود مسرحاً للتقوّلات ، والتخمينات ، وحتى الإتهامات ، فالفلسطينيون باعوا أرضاً ، وهم ثلّة قليلة توزّعت بين الجاهلين ، وهم الكثرة ، والباحثين عن ثراءيصيبونه ، وهم قلة .

ويظلّ السؤال عالقاً : كيف يشتري اليهود «أرضهم» من فلسطينيين ؟ ومع ذلك فقد اشتروا ما لا يمكن أن يقارن ، مع مجمل التراب الفلسطيني ، لكن كيف اشتريت الأراضي ومن الذي ساعد في الشراء؟ سؤالان يمكن أن نجد إجابة لهما في الكتاب .

مؤلف الكتاب ، جاك كنو ، وهو يهودي ، لم يقصد التأليف بقدر ما يقصد الرسالة ، ومع أنه عبارة عن معلومات مهمة ، لكنها تظلّ رقمية ، أضفى عليها المترجم محمد عودة الدويري طابعاً علمياً مقروءاً .



إصدار
دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية

عمّان - ص .ب ٨٩٧٢ ، تلفون ٦٦٧٦٢٧ - ٦٧٥٦٢٧
تلكس ٢٣٠٣١ - فاكسيملي ٦٨٣٦٦٨